جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مكتبة الكلية

جـــامعة جيلالي ليـــابس سيدي بلعباس
كلية الحقوق والعلوم السياسية
19 مـــارس 1962
قســـم العلـــوم السيـــاسيـــة والعلاقـــات الدوليـــة

مطبوعة بيداغوجية بعنوان :

مدخـــل إلى علـــم السيـــاسة

مقدمة لطلبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية
السنة أولى جذع مشترك

إعداد الدكتور: رحالي محمد

السنة الجامعية 2025-2026

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة جيلالي ليابس –سيدي بلعباس
كلية الحقوق والعلوم السياسية (19 مارس 1962)

نيابة العمادة المكلفة بما بعد التدرج
والبحث العلمي والعلاقات الخارجية
رقم: 427/2026

مستخرج من محضر المجلس العلمي للكلية
المنعقد بتاريخ 2026/06/09

بناءا على طلب المصادقة على تقارير كل من الأستاذ **بركة محمد** والأستاذ **فرعون محمد** من جامعة سيدي بلعباس والأستاذ **طاشمة بومدين** من جامعة تلمسان كخبراء لمطبوعة الجامعية للدكتور **رحالي محمد** والموسومة بـ «**مدخل إلى علم السياسة**»، موجهة لطلبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الأولى جدع مشترك.

بعد الإطلاع على تقارير الخبرة التي أكدت على قابلية المطبوعة لتكون مرجع يعتمد عليه الطالب في مساره البيداغوجي.

بعد المناقشة والمداولة أبدى المجلس العلمي رأيه **بالموافقة** على المصادقة على تقارير الخبرة واعتمادها كمطبوعة جامعية.

حرر بسيدي بلعباس في يوم **2026/06/09**

رئيسة المجلس العلمي

أ. د. ادريس خوجة نضيرة
رئيسة المجلس العلمي
لكلية الحقوق والعلوم السياسية

عميد الكلية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة سيدي بلعباس
عميد الكلية
أ.د طيب إبراهيم قويس

مكتبة الكلية
جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس
كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية
جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس
كلية الحقوق و العلوم السياسية

مقدمة

يثير موضوع السياسة شغف اهتمام أغلب الناس في المجتمعات الحديثة، وتتباين اهتماماتهم بحسب مستويات إدراكهم للقضايا السياسية، فالسياسة تجمع أفراد المجتمع الذين يتابعون ما يجري حولهم، وما يؤثر على حياتهم اليومية، بينما يتابع الباحثون النشاطات السياسية في محاولة لتفسير أنماطها والأطر التي تحكم وتوجه القرارات السياسية، ويحاولون إيجاد حلول للقضايا الوطنية والدولية في المجتمعات المتقدمة، أما الممارسين للنشاط السياسي، فتعتبر السياسة مجال نشاطهم واختصاصهم، وعملهم اليومي الذي يتقاضون مقابله أجورا ورواتب يعيشون منها، ويجسد العمل السياسي مسيرتهم المهنية مع كل ما يمكن أن يحمله هذا العمل من تفاهمات وتنافر في الرؤى، تبحث السياسة من جانب آخر في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، الأمنية والسياسية التي تواجه المجتمع والدولة على المستوى المحلي، لكن ومع ارتباط الدول مع بعضها البعض، بفعل الامتداد الجغرافي، الانتماء العقدي والمصالح المشتركة، وبما أن الدولة لا يمكن أن تعيش بمعزل عن باقي الدول إقليميا ودوليا، فتنصرف السياسة الخارجية كجزء لا يتجزأ من النشاط السياسي إذن لمواجهة التحديات الخارجية السياسية، الاقتصادية والأمنية وغيرها، تحديات وأهداف تخص الدولة وتؤثر على أمنها ومصالحها الوطنية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

تبحث الدراسات في طبيعة وأنماط وأهداف السياسة الخارجية من جانب آخر، وتربطها بطبيعة الفاعلين السياسيين والنخب السياسية الحاكمة، وبطبيعة العلاقة بين السياسيين والعسكريين بحسب موقع الدولة في النظام العالمي، وبحسب قدراتها الاقتصادية، وكذلك بحسب مستوى تطورها، إذ غالبا ما يشاع أن السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الخارجية التي تطبعها توجهات النخب الحاكمة والعقيدة السياسية لأصحاب السلطة، أي بمعنى آخر طبيعة القيادة السياسية.

يطرح من جانب آخر موضوع السياسة الخارجية الكثيرة من الأسئلة، حيث ينصب اهتمام الباحثين في محاولة إيجاد الأسباب الكامنة وراء التمثيل الدبلوماسي للدول عند بعضها البعض، وفي طبيعة العلاقات بين الدول في مراحل السلم والتعاون، وإلى تشكل التكتلات الاقتصادية، التي تصل أحيانا إلى مرحلة التكامل الدولي، وكيف تصاغ التحالفات الإستراتيجية والعسكرية؟ ولماذا تنشأ الصراعات والحروب بين الدول أصلا؟ وما هي الأسباب التي تؤدي إلى نشوب الصراعات في العالم؟ ما هي طبيعة الأدوات المستخدمة في الصراع؟ كيف تحل قضايا الصراع الدولي؟ ما هي الوساطة الدولية وكيف تتم المصالحة والمفاوضات؟ تحاول الدراسات الأكاديمية للسياسة الخارجية الإجابة عن هذه الأسئلة، من خلال أمثلة من الواقع العالمي الحديث، ويندرج تحت راية

مكتبة الكلية

هذه الدراسات أسئلة فرعية أساسية في نظر الباحثين في حقل السياسة الخارجية، خصوصا مع ظهور السياسة المقارنة، تطرح قضايا جديدة بإلحاح، ومنها، لماذا تنعم قارة أوروبا وأمريكا الشمالية مثلا بالأمن والاستقرار، بينما تعاني دول إفريقيا من مشاكل متكررة وحروب أهلية وانقلابات عسكرية؟ ما طبيعة الفواعل الجديدة التي لا تماثل الدولة، كالمنظمات الإرهابية، ومنظمات الاتجار بالبشر والمخدرات والمرتزقة وغيرها من التنظيمات، والتي أصبح بإمكانها التأثير في استقرار دول عديدة في مناطق تشهد توترا مستمرا، وتؤثر في سلوك الحكومات والقادة وتوجه قراراتهم؟ ما حقيقة العلاقة بين الاختلافات الهوياتية والعرقية واستقرار الدول؟

ازداد بشكل كبير وواضح تشابك وتعقد الظاهرة السياسية، وعلى الرغم من انتشار وسائل الإعلام العمومية ووسائط التواصل الاجتماعي التي أمدت المواطن بكثير من المعلومات والتحاليل، إلا أن السياسة كعلم قائم بذاته لا يمكن اختزالها في هذه التحليلات التي قد تكون في بعض الأحيان، إن لم نقل في أغلبها منحازة لطرف أو فاعل سياسي معين على حساب الآخر، فالدعاية الإعلامية والأخبار الزائفة أصبحت تشكل خطرا على أمن الدولة والمجتمع ككل، وعلى وعي وإدراك المواطن لحقيقة الأفعال السياسية وعلى السياسات المرسومة ما يدفع إلى ردود أفعال غير مدروسة.

يدرس مقياس علم السياسة لطلبة السنة الأولى علوم سياسية على سداسيين، وتطبيقا للمقرر الخاص بالمقياس، فإن هذه المطبوعة ستتطرق في السداسي الأول إلى المحاضرات التالية:

- مفاهيم حول السياسة
- تعريفات علم السياسة
- السياسة بين الفلسفة والعلم
- علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى
- نظرية الدولة
- السلطة التقليدية والسلطة السياسية
- نظرية أصل ونشأة الدولة

بينما سيعالج السداسي الثاني المسائل والمواضيع التالية:

- الأنظمة السياسية
- المرجعيات التاريخية لليبرالية والماركسية
- الإسهامات النظرية لليبرالية والماركسية
- الجماعات السياسية
- النظم الحزبية

يعتبر مقياس مدخل إلى علم السياسة مقياسا هاما وأساسيا كونه يعرف الطالب بكنه والمفاهيم الأساسية للنشاط السياسي، كما يمكنه من اكتساب الأدبيات والإسهامات النظرية التي تزوده

بالأطر التحليلية، والأدوات المنهجية التي تجعل علم السياسة علما قائما بذاته كباقي العلوم،كما يكتسي هذا المقياس أهمية بالغة حيث يمكن الطالب من اكتساب المكاسب العلمية المرتبطة بالقواعد القانونية بعم الاقتصاد السياسي، بتاريخ الفكر السياسي بعلم الاجتماع وعلم النفس والجغرافيا السياسي، مما يمكنه من اكتساب المهارات لمواجهة التحديات المستقبلية.

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس
قسم العلوم السياسية
كلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس
مكتبة الكلية
كلية الحقوق و العلوم السياسية

المحاضرة الأولى:
نشأة السياسة

تمهيد:

يركز هذا المدخل للتعريف بكنه السياسة كمفهوم عام شامل، أركانها وظائفها، وبما أنه لابد للسياسة من حقل تظهر فيه وتتجسد وتتطور من خلاله، فإن المجتمع هو الحاضنة للنشاط السياسي، بعد ما تشعب وتوسع وساده التعقيد، ولأنه توسع بشكل كبير وتشابكت علاقات أفراده واستوجبت تنظيم من نوع جديد، ظهرت الدولة كحاضنة اصطنعها المجتمع لذاته، من هنا يتوجب علينا البحث في نشأتها وتطورها، ذلك أنه من الطرق الأساسية والكفيلة بشرح مفهوم السياسة.

إضافة إلى ذلك يتوجب علينا أيضا التطرق إلى السلطة كظاهرة سياسية مميزة، وإلى النظام السياسي بأنواعه وأشكاله وطبيعة مراحل تطوره، هذا على المستوى الأول، أما على المستوى الثاني وهو مستوى معقد بعض الشيء، كونه سيندرج ضمن عملية التدقيق والتفصيل في المفاهيم الأخرى المشابهة، وذلك من خلال محاولة التعريف بالظواهر السياسية الحديثة كالأحزاب السياسية، الانتخابات والنظم الانتخابية، المشاركة السياسية، التنشئة والتنمية السياسيتين، أشكال القوة، التأثير والنفوذ وجماعات الضغط، وأنماط انتقال السلطة، والتعبئة والإعلام والرأي العام وغيرها من المفاهيم الجديدة والمتداخلة.

أ- الوجود البشري والمجتمعات الأولى: تختلف العلوم الاجتماعية عن العلوم الدقيقة في موضوع الدراسة، وفي ما يتعلق بالحياد العلمي، فإن كانت ظواهر العلوم الدقيقة منفصلة عن الشعور الإنساني وأمكن تحليلها بمناهج امبريقية خالصة، فإن الأمر مختلف في الظواهر الاجتماعية، إذ تتعلق بالسلوك البشري وتنطلق منه، فيحصل أن يكون تطبيق مبدأ الحياد صعبا، إضافة لذلك لا تخضع الظاهرة الاجتماعية للتجربة العلمية في المخبر كالفيزياء أو التفاعلات الكميائية، كما لا يمكن قياسها بالموازين والقياسات التي تنطبق على الاقتصاد والجغرافيا.

لأجل ذلك، فإن دراسة الظواهر الاجتماعية كالظاهرة السياسية، وفهم القواعد والقوانين التي تحكم سيرها وتطورها، ومن ثم دراستها بمنهج علمي، فإنه يتوجب الرجوع إلى أصل نشأتها الأولى وقياس التحولات الحاصلة والخروج بتفسيرات علمية، ثم المضي في محاولة وضع قوانين يمكن من خلالها تعميم متغيراتها والتنبؤ بنتائجها.

مكتبة الكلية

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس
قسم العلوم السياسية
كلية الحقوق و العلوم السياسية

ترتبط السياسة بالجماعات البشرية وبالوجود الإنساني إذ لا يمكن اعتبار التجمعات الحيوانية على الرغم من وجود تراتبات ونظام داخلي يحكمها، كتجمع النحل مثلا أو النمل أو القردة من فصيلة الشامبانزي أو حتى الحيتان التي تتمتع بذكاء لا يستهان به وبنمط تعاون وتخاطب معقدين، ذلك أن الظاهرة السياسية اختص بها الإنسان، وإن كان الإنسان اجتماعي بطبعه فإن واقع الحال يشير إلى أن تجمعات حيوانية أخرى تشاركه هذه الطبيعة.

تشير الدراسات الأركيولوجية والأنثروبولوجية الغربية والتي تعتبر أن الإنسان هو الوحيد الذي تمكن من تطوير قدراته بعدما تمكن من الوقوف على رجليه وتمكن من الترحال من إثيوبيا وكينيا نحو الجزيرة العربية، مرورا إلى أوروبا أين أخذ اسم النيوندارتال نسبة إلى وادي نياندير في ألمانيا، أما ذلك الذي استوطن شرق آسيا فقد سمي بـ "أومو إيريكتيس" (الرجل المنتصب)، إلا أننا نعترف بوجود اختلافات كثيرة حول أصل الإنسان وهجراته الأولى من ثقافة إلى أخرى، لكن هذه النظريات مقدمة بنا على دراسات علمية قامت على عظام وجدت في أنحاء العالم تعود في عمومها إلى أكثر من مليوني عام تقريبا[1].

كان لقدرة الإنسان العاقل على تطوير الكلام إضافة إلى إشعاله النار، دورا محوريا في تطوره، حيث كانت مرحلة فارقة، وعبرت عن الخصائص المميزة التي نميز بها الإنسان عن سائر المخلوقات الأخرى، والتي فصلت بينه وبين التجمعات الحيوانية، حيث تمكن بفضلها من الصعود إلى قمة سلم المفترسات، وتذهب بعض الدراسات إلى اعتبار أن الإنسان العاقل تمكن من إشعال النار قبل 70.000 سنة، كانت النار منطلقا للحضارة البشرية (بحسب المفكرين الأوروبيين)، قد يكون انتقال الإنسان من العصر الذي كان يصقل فيه الحجر (العصر الحجري) إلى العصر البرونزي بمحض الصدفة، فقد تكون محاولات صقله للحجر كرؤوس رماح يحارب ويصطاد بها هي التي أشعلت وميض النار التي اشتعل لهيبها، وقد يكون أيضا حجر البرونز من بين الحجارة التي كان يجمعها حول النار، فذابت وبعدما بردت تحولت إلى مادة جديدة (البرونز) وكانت أقوى وأخف من الأدوات الحجرية، ومن الصلابة ما سمح له باستعمالها مرارا وتكرارا، عكس الأدوات ورؤوس الرماح الحجرية، فصنع منها الآلات الحادة ودخل بها إلى عصر جديد سمي بالعصر البرونزي.

[1] لتفاصيل أكثر ينظر: يوفال نوح هراري، **العاقل، تاريخ مختصر للنوع البشري**، تر: حسين العبري وصالح بن علي الفلاحي، دار منجول للنشر، نيو دلهي، النسخة الإنكليزية 2014.

من جانب آخر، وفرت النار للإنسان حماية كبيرة من الأسود وغيرها من الحيوانات المفترسة التي كانت ترعبه وتقضي عليه، كما مكنته من طبخ اللحوم ما سمح له بهضم الأطعمة بسرعة أكبر وفي وقت وجيز، وزادت من جانب آخر من قوته، حيث مكنه طهي الطعام من القضاء على الطفيليات والجراثيم، والتي كانت أي الطفيليات سببا في إصاباته بالأمراض في أغلب الأحيان وفي موته، ليس ذلك فحسب، بل إن النار مكنته من اجتياز نقطة الضعف الكبيرة، حيث كان في قاعدة سلم المفترسات، وبالنار تجاوز الأدوات الحجرية إلى صناعة أسلحة من المعادن حادة وقوية وخفيفة، وهو ما سمح له بالارتقاء في سلم المخلوقات أو بالأحرى سلم المفترسات، وأصبح أقوى وهو الأحمر الذي زاد في معدلات البقاء لديه.[1]

واجه الإنسان في مرحلة حياة القطف والصيد صعوبات كثيرة للبقاء على قيد الحياة، إذ كان عليه أن ينتظر حتى تنتهي المفترسات الكبيرة من وليمتها، لتأتي بعدها القوارض فتقتات، ثم يأتي دور الطيور الجارحة كالنسور وغيرها، ليأتي دوره في الأخير كي يتغذى مما تبقى من الصيد، أو هكذا على الأقل تقول الكتابات الغربية، الأمر الذي كان يدفعه إلى تكسير العظام، وأكل ما بداخلها ليسد رمقه إن لم يتبقى الكثير، لكن وبفضل قدرته على الكلام، وهي ميزة تفرد بها الإنسان لوحده، أصبح بإمكانه تطوير ميزاته وقدراته الجسدية والذهنية، وأن يتبادل خبراته مع أقرانه وذريته، مما زاد في قوته ومرتبته بين المخلوقات، والأهم في كل هذا، هو أنه بعدما كان في مرتبة متدنية في سلم المفترسات، تطورت وسائل الصيد والتغذية لديه، وتطورت مهاراته في الرمي والقنص، وتعقدت العلاقات بينه وبين باقي الأفراد، بعدما بدأ التجمع مع أمثاله في جماعات صغيرة، وكان لقدرته على الكلام دورا حيويا ومحوريا في ذلك، حيث كانت حاجته للحماية كبيرة، تمكن من تحقيقها بفض الجماعة، ونشأ معها الشعور بضرورة الدفاع المشترك بين أفراد الجماعة لتحقيق الأمن،والذي لم يكن ممكنا إلا بفضل تجمع البشر وتعاونهم، واستمرت هذه الحتمية في التطور لتشكل الدولة على ما يبدو.[2]

ب- ظهور الملكية، اللاهوت والصراع: من الواضح أن البيئة والظروف الطبيعية لعبت دورا أساسيا في ظهور التجمعات البشرية الأولى كما تمت الإشارة، يتفق المؤرخون المتخصصون في

[1] هذا الوصف التاريخي مستمد من كتابات الباحثين الغربيين ولا تعبر عن قناعاتنا، التي تخضع بالضرورة لمعايير ومعطيات أخرى، قد لا تسم بإخضاعها للنقد التاريخي، أو لا ترتكز إلى الإثباتات بالوسائل والتقنيات المتعارف عليها في هذا الحقل.

[2] سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، دون بلد نشر، 2007، ص.20.

العصور التاريخية الأولى إلى حد كبير بأن آخر عصر جليدي كان قد بدأ منذ حوالي 110.000 سنة وانتهى قبل 10.000 سنة، وجاءت بعد هذا العصر الجليدي موجة جفاف دفعت بالجماعات البشرية الأولى إلى التجمع على ضفاف الأنهار، أين بدأت هذه التجمعات البشرية في عملية تدجين الحيوانات والنباتات.

ظهرت مع اجتماع الإنسان الحاجة للحفاظ على المجال الخاص بالعائلة (كنمط أولي للملكية)، والتي كانت المرأة مع الأولاد نموذجها الأول وإعلانا فيها لبداية عهد التملك وظهور الملكية لشخص دون الآخرين، وقد أدى ذلك إلى ظهور صنف جديد من الملكية ألا وهي ملكية (الأرض)، وتعبر ملكية الأرض على ذلك المجال الجغرافي الذي لم يكن قبل هذا التاريخ معروفا، وفي مصر مثلا تشير الكتابات الهيروغليفية إلى أن هذا الوضع تطلب استخدام إشارات وبيانات لتوثيق مسحا للأراضي (الملكية) كي لا تدخل الجماعات في صراع، خصوصا في مواسم الفيضانات أين تمحى الحدود، ولعل ذلك ما أدى إلى ظهور الكتابة الأولى في شكل رسوم.

نشأت مع بروز ملكية المجال الجغرافي بالضرورة ظاهرة الاختلاف والصراع، وهما صفتان ملازمتان للفطرة البشرية، وخاصة فيما يرتبط بالتملك، وتحول من المستوى البدائي القاعدي حب التملك كسنن بشرية، إلى مستوى آخر متقدم، حيث أصبح ظاهرة ذات طبيعة سياسية بعدما تشكلت الدولة، وتطورت هذه الظاهرة في المراحل المتأخرة[1]، وبما أن الحاجة تخلق الإرادة، وأن الإرادة دون مراقبة حاسمة وتحديد، تؤدي إلى التصادم والفوضى دون أدنى شك، وهو ما استلزم وجود هيئة تتمكن من تنظيم المجتمع، باستعمال القوة إذا لزم الأمر أيا كانت طبيعة هذه الفوضى وهذا الصدام.

ت - الملكية القدسية الممزوجة باللاهوت: لم تتمكن جميع العائلات والجماعات الجزئية الأولى من تكوين تجمعات بشرية كبيرة حول الأنهار، حيث بقيت جماعات أخرى تمتهن الغزو للحصول على المحاصيل الزراعية مما جمعه المستقرين والمتملكين للأراضي، الذين فقدوا الكثير من قدراتهم الحربية والقتالية كما أن عملهم الشاق في الزراعة يجعل من الصعب عليهم ممارسة حراسة المحاصيل، مما استدعى تخصيص مجموعة سكانية قادرة على حمل السلاح وحماية المحاصيل والممتلكات وتحقيق **الأمن.**

[1] موريس دوفرجيه، **علم اجتماع السياسة**، تر: سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1991، ص. 39

أدت ظروف الملكية، الصراع والدفاع إلى ظهور تراتبات اجتماعية (لا نريد استعمال مصطلح طبقات من باب الاحترام الابستمولوجي)، كما أدى ذلك أيضا إلى ظهور رجال الدين المتخصصين بإدارة الطقوس والتقاليد الدينية، والذين كانوا بمثابة المترجمين للعلاقة بين البشر والقوى الخالقة للكون والمتحكمة في شؤونه فيما بينها أي الآلهة المختلفة، ويأتي الكهنة ورجال الدين هؤلاء في مرتبة وسيطة بين الآلهة والملك (المقدس) الذي يمثل الفرعون أو الملك الممثل لسلطة الآلهة، فهو القائم على تحقيق الخير العام للمجتمع و المجتهد لتحصيل رضا الآلهة.

عمل رجال الدين والكهنة على تثبيت الإيمان والإذعان لهذه المسلمات، وللقيم الدينية والاجتماعية الموروثة، ويأتي على رأس هذه القيم الاستسلام المطلق لإرادة الملك المقدس، ومن ثم أصبح أي شكل من أشكال الرفض لأمر (الفرعون في مصر) أو الملوك بشتى الألقاب في أماكن أخرى غير مصر (تبع في اليمن، كسرى في بلاد فارس، القيصر في بلاد الروم وغيرها)، أو أي أذية تطال حتى رجال الدين والكهنوت (خدام المعبد)، أو للملك الذي له قداسة الآلهة، الملك الذي كان في خدمة الآلهة، وكانت له القدرة على تقديم طلبات البشر للآلهة وإقناعها بالعدول عن معاقبة أفراد المجتمع، هي أذية للآلهة وهو أمر لا يمكن قبوله مطلقا، مما يخرج العاصي من رعية الإله، والذي يجب أن يعاقب، كأن يقتل دون أدنى فرص دفاع في غياب العدالة المدنية التي لم تكن قد ظهرت بعد.

لم يكن للقضاء وجودا منفصلا عن قضاء الملك، الذي هو من قضاء الله، كما يلعب الملك دور الوسيط في التضرع للآلهة كي تسقط المطر، أو تذهب وباء أو مجاعة حلت على المجتمع، ويلعب دورا آخر على مستوى إدارة المجتمع من خلال تحقيق الأمن بفضل الجنود الذين يعينهم للدفاع عن الممتلكات والأشخاص، يقوم بكل تلك الوظائف بسبب شخصيته المميزة، كونه تم اختياره من طرف الآلهة ذاتها، ويحصل بالمقابل على حقوقا أو نصابا من المحاصيل الزراعية والمواشي والحيوانات **(الضرائب)** لتأدية كل هذه الوظائف.

ث- السلطة، الكهنة والملوك: تذهب القيم المنتشرة من طرف رجال الدين أن الملك (المصبغ بالقداسة) من اختيار الآلهة، ولم يكن ممكنا له الحصول على هذه المزايا والبقاء والاستمرار فيها لولا شخصيته المميزة، وذكائه في خدمة الآلهة التي اختارته، وهذا ما يؤكده رجال المعبد (الكهنة) للجماهير من خلال تخصصهم في قراءة النصوص الدينية التي لا يعلمها إلا هم (وكأنها بداية قنوات التواصل والإعلام البدائية)، فالعلم الذي كان في الكتابة والقراءة (التأويل) كان

من اختصاص الكهنة ورجال الدين فقط، ولا نعلم إن كان الملك قادرا على الكتابة هو أيضا، لكننا نعلم أنه كان الأحق بالحكم ولا ينازعه أحد، ذلك أن المجال السياسي إن أمكن وصفه كذلك، كان محجوزا وضيقا لا بل وكان محرما على بقية أفراد المجتمع.[1]

كانت السلطة في يد الملك المقدس يساعده الكهنة في تأديتها وضمان الطاعة من الرعية والولاء للملك، كما كانت السلطة تمارس بالقوة المادية دون قيود ولا محاكمات، وكانت مرتبطة بشخص الملك كممثل للآلهة، فالحكم بين المتصارعين حول أي قضية من القضايا الاقتصادية أو الاجتماعية كانت من اختصاص الكهنة، والتي يفصل الملك فيها الذي لا راد لحكمه كونه ممثل للمشيئة الإلهية.

ج- الدين: لابد من الإشارة إلى أنه في هذه المرحلة بالذات بدأت الكتب السماوية في النزول لتنظيم العلاقات المتشابكة، وهو ما سيحقق للدين موقعا في النظم السياسية، وفي بعض الأحيان قد نجده محركا للظاهرة السياسية، كما سمح أو ساعد هذه التجمعات في زيادة سرعة التطور بوضعه للأسس الاجتماعية والأخلاقية، هذا ما يبدو من خلال النصوص الدينية المنزلة آنذاك، فلو أننا قمنا بمقارنة بسيطة للنصوص الأولى في التوراة أو الإنجيل أو ما حتى في الكتب التي سبقتهما، فإننا سنجد أنها لا تحتوي على الكثير من التحريم، مقارنة مع الإسلام الذي كان آخر الكتب المنزلة، لذلك فإننا نجد أن هذا الأخير كان أكثر دقة وتفصيلا حول المحرمات والواجبات الاجتماعية والأخلاقية البينية (حتى سمي بدين المحرمات)، ولعل السبب في ذلك هو أن الجماعات البشرية كانت قد وصلت وقت نزوله إلى مستوى من النضج القيمي والاجتماعي ما يؤهلها لفهم موجبات ذلك التحريم، وقبولا للقوانين الجديدة، خلافا لما سبقها من الكتب والنواميس التي حملتها.[2]

ح- الثقافة: أدى تجمع الأفراد وتعلمهم النطق والكلام إلى تبادل الخبرات والقصص وتلقين الأفكار في جمل ، سرعان ما تحولت إلى كتابة بدأت بالرسومات لتقريب الأفكار، ولعل بداية الكتابة كانت الإشارة الأولى لانطلاق الحضارة الإنسانية، فالإنسان كائن ثقافي، ولقد انطلقت تجربته الكلامية والثقافية القاعدية "منذ خمسة عشر مليون نسمة عندما بدأ التحول من تأقلم مع المحيط الطبيعي إلى تأقلم ثقافي".[3]

---

[1] إمام عبد الفتاح إمام، **الأخلاق والسياسة، دراسة في فلسفة الحكم**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002، ص.274

[2] عبد الإله بلقزيز، **الدين والدولة والدين في الاجتماع العربي السياسي**، منتدى المعارف، 2015، بيروت، ص: 27.

[3] دنيس كوش، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، تر: منير السعيداني، مركز دراسات الوحدة العربية، ببيروت، ط01، 2007، ص.10

على الرغم من الاشتراك الإنساني في الموروث الجيني واشتراك المجموعات الإنسانية في المخزون الوراثي نفسه، إلا أن الاختلافات في الكلام تولدت عنها اختلافات ثقافية كونها كانت اختيارات ثقافية، صقلتها دون شك الظروف الطبيعية ثم الاجتماعية التي نشأت بعد التجمع البشري، ولا يمكن بأي حال ربط التكوين الجيني بالثقافة بالضرورة، فإذا أخذنا طفلا صينيا وكبر في دولة عربية أو أوروبية فإنه على الرغم من ملامحه الشرقية الصينية، فإنه سيتكلم بلسان عربي أو أوروبي وسيقيس بمعايير الثقافة العربية أو الأوروبية التي نشأ فيها، وسيتأصل في اللغة التي ترعرع فيها ويؤمن بأفكارها، تمام كما هو الحال بالنسبة للمولودين من أولياء عرب في فرنسا من المهاجرين، أو الفيتناميين الذين نشئوا في فرنسا أو ألمانيا أو في الولايات المتحدة الأمريكية.

المحاضرة الثانية:

تعريفات علم السياسة

تمهيد

بعدما بينا في المحاضرة الأولى كيف نشأت تاريخيا التجمعات البشرية وكيف ظهرت ضمنيا مفاتيح الدراسة في العلوم السياسية، أقصد الملكية، الصراع، التراتبات (الطبقات) الاجتماعية، النخبة (الملك والكهنة)، السلطة، الوظائف (الدفاع)، الضرائب لإدارة السلطة، كما بينا ضمنيا دائما كيف ظهرت الفكرة المؤدية إلى التعبئة (قداسة والملك كوسيط) والتي تشير في الوقت ذاته إلى حاجة الإنسان إلى الإيمان وأنه مجبول إلى الرجوع إلى القوة التي أوجدته، فإن الباحثين ينطلقون من حاجة الإنسان إلى التنظيم بعدما تمكن من الاستقرار في جماعات، ثم أنه مع توسع المجتمعات وتشابك العلاقات لم يبق نفس التنظيم البسيط قادرا على إدارة المجتمع، فتوسعه أدى إلى اصطناع الدولة كحاضن أكبر من التجمع البشري الذي ازداد حجمه ولم يعد بمقدور الملك لوحده من إدارته، فاستوجب ذلك إذن إيجاد أسلوب أكبر من الإدارات الجزئية كي تراقب وتمكن من تحصيل الجباية، وهو ما أصطلح عليه بالنظام السياسي فهو ذلك الذي يجسد إرادة السلطة داخل حدود الدولة في الإقناع والقهر معا، والذي يسمح بتأدية وظائف التحصيل، الدفاع وتحقيق الأمن ونشر المعلومات والخطط وإيصال الخطابات، وهذا النشاط الذي لم يعد اجتماعيا بين الأب وأفراد عائلته، ولا بين كبير القبيلة وباقي أفراد قبيلته هو السياسة.

بناء على ما سبق، فإن السياسة ترتبط بنشاط لا يرتبط بالضرورة بالعائلة وبالقبيلة بل يذهب إلى تجميع كل العائلات والقبائل تحت لواء حكم واحد وموحد، كما أن ما ذكرنا أعلاه من أشكال السلطة والقدرة والعقائد البدائية وتحصيل الجباية ووظائف تحقيق الأمن والاستقرار، وإن لم تكن موجودة بكل وضوح وجلية إلا أنها كانت موجودة بنسخ أقل تعقيدا وأكثر ضمنية.

إننا نعيش اليوم في مجتمعات معقدة وعلاقاتها متشابكة فيما بينها وبين المجتمعات الأخرى، ولا يمكن تصور نظاما اجتماعيا شاملا مهما كانت قدراته دون وجود لنشاط سياسي قادرا على التوفيق، ففي ظل هذا التعقيد والتشابك أصبح أكثر من ضروري وجود مجالا ونشاطا سياسيين، وأصبح لهذا النشاط مع مرور الوقت علما منظم مثل باقي العلوم الأخرى.

أ- مفهوم السياسة

السياسة مسألة حيوية ليست فقط للمتخصصين في حقل البحوث السياسية والاجتماعية، بل بالنسبة لجميع البشر الذين يعايشون ظروف عصرهم ومجتمعاتهم، أصبح لكل فرد ميول وتوجهات سياسية سواء بمتابعة برامج حكوماته أو نقاشات برلمانييه أو متابع لحال الدولة الاقتصادي أو لما يجري حوله إقليميا ودوليا، وأصبحت الأمور السياسية مجالا عاما يخص كل الأفراد، كما أصبح منوطا بوسائل الإعلام التابعة للحكومات أو المستقلة إذاعة الأخبار والأحداث السياسية لا شيء سوى لإعطاء الإنسان حقه من المعلومة بعدما تعاظم موقعه مع مرور الوقت، وأصبح يشارك في صناعة القرار السياسي بعدما كان محتكرا لدى الملك، الأمير أو السيد، وجاء ذلك نتيجة لنضاله المستمر للحصول على حقوق أكثر من ملوكه أو من رؤسائه الكاريزميين.

تركز الدراسات السياسية على التطور التاريخي للتجمع البشري ولعقيدته واعتقاداته وأفكاره واهتماماته، وعلى تطور الأنظمة السياسية ومدى زيادة الحقوق وعلى تعقد وظائف الدولة، وعلى شكل الحكومة وطبيعة انتقال السلطة داخل النظام السياسي وطبيعته هو أيضا، وصولا إلى نوعية الأحزاب السياسية وحالة الانتخابات التي يمكن أن تعبر عن أشكال الصراع القائمة في البنيات الاجتماعية والسياسية، ومن هي البنيات أو النخب أو الجماعات التي تؤثر في القرار السياسي وكيف تصاغ القوانين.

من الصعب جدا تحديد مجال وموضوع الدراسة السياسية لا لشيء سوى لأنها ترتبط بكامل النشاطات البشرية، لذلك سنجد أن من الأوائل الذين تخصصوا في البحث السياسي الفلاسفة عند اليونان وعند المسلمين بعدهم، ثم سنجد ثلة من القانونيين، ثم أصحاب علم الاجتماع الذين أبدعوا في البحوث السياسية كونهم الأقرب من خلال موضوع دراساتهم أي المجتمع، لذلك يكون من الصعب إذن التفريق بين مجالات علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة كعلم قائم بذاته ومنفرد له موضوعاته وهذا الذي سيحدث بعد الحربين العالميتين وظهور المدرسة النقدية والسلوكية وتشابك العلاقات الدولية.

بصفة مختصرة تعرف الموسوعة السياسية على أن السياسة هي "فن إدارة الدولة" كما تعرف على أنها فن إدارة السلطة"، والكلام عن الدولة بشير إلى أن موضوع الدراسة هو موضوع عام مشترك فالجمهورية كما عرفت عند اليونان هي Res Publika أي RES ويعني الشيء وPublika بمعنى العام، وبالتالي فهو يعني الشيء المشترك بين الجماعة، والتي تستوجب حكومة

تمثل السلطة التي تشع سيادتها على جميع أنحاء الإقليم وعلى جميع أفراد الشعب وقدرتها على تنفيذ القرارات وتطبيقها.

- في حدها الأدنى: تنتقل السياسة إذن من تجمعات بشرية بسيطة تحتوي على سلطة غير معلنة وعلى وظائف بدائية إلى مجتمعات كبيرة ولتتحول إلى ضرورة اجتماعية لتنظيم العلاقات المتضاربة حول المصالح.
- وفي حدها الأقصى، قد تعبر السياسة على علاقات التوافق بين مجموعة المواطنين بناء على دستور وبين حكامهم من خلال نظام سياسي ناجح يؤلف بين القوى المختلفة ويستغل الطاقات لبخل نمطا حضاريا بلغه الإنسان الواعي.

ب- تعريفات علم السياسة

ترى موسوعة العلوم السياسية أن السياسة هي في الحقيقة "علم الحكومة وفن علاقات الحكم، وتطلق على مجموعة الشؤون التي تهم الدولة أو الطريقة التي يسلكها الحكام"[1]، من جانب آخر يرى الدكتور (جميل صليبا) أن السياسة تنظيم أمور الدولة وتدبير شؤونها، قد تكون شرعية أو تكون مدنية، فإذا كانت شرعية كانت أحكامها مستمدة من الدين، وإذا كانت مدنية كانت قسما من الحكمة العملية وعهي الحكمة السياسية، أو علم السياسة"[2]

السياسة هي علم السلطة والدولة معا وهي تعبير عن التداخل بين هاتين الظاهرتين حيث يصعب التفريق بينهما، وسنعرج على جملة مقتضبة من التعريفات لعلم السياسة ومنها:

يعرفها العلامة (ابن خلدون) بقوله: "الدولة دون العمران لا تتصور، والعمران دون دولة وملك متعذر فتتعين السياسة لذلك".

أما العالم الأمريكي المتميز (هارولد لازويل)، فإنه بعرفها على أنها " من يحصل على ماذا، متى وكيف؟"

يعرفها (دايفد إيستن) بأنها "التوزيع البنيوي للسلطة" أي كيف تقسم السلطة في الدولة وعلى أي أساس.

[1] **موسوعة العلوم السياسية**، منشورات جامعة الكويت، 1994، المجلد الأول، ص.102.

[2] جميل صليبا، **القاموس الفلسفي**، منشورات دار الكتاب اللبناني، الجزء الأول، بيروت، 1982، ص.679.

تعريف (ليتري Littré) بأن "السياسة هي كل ما له علاقة بالشؤون العامة"، أما معجم (روبير Robert) أنها "فن إدارة المجتمعات الإنسانية"، بينما يرى العالم (لالاند Laland) أنها "كل ما له علاقة بالدولة والحكم"

- يظهر من هذه التعريفات أن السياسة هي فن، علم وسلوك وتدبير، إرشاد وحكمة عملية، لكنها يجب أن تظهر في إطار حكم ودولة، ومن ثم فإن السياسة هي فن الممارسة الاجتماعية للسلطة داخل الدولة.
- ترى من جانبه المدرسة السلوكية أن "علم السياسة بصفته علما بحثا وليس علما تطبيقيا (داخل المختبرات يعني) واهتمت بتنظير وتجويد السياسة كعلم وليس بتأصيل الحقائق السياسية بغرض تثقيف المواطنين سياسيا والعمل على المساهمة في حل مشكلات المجتمع بغرض تحقيق الإصلاح الحكومي"[1]

[1] موسوعة العلوم السياسية، **المرجع السابق**، ص. 396

المحاضرة الثالثة:

السياسة بين الفلسفة والعلم

أ- السياسة والخير العام

تهدف السياسة إلى تحقيق الخير العام والمنافع إذ هي خاصة بالإنسان، وما دام الإنسان خير بطبعه فمن الضرورة أن يتجه النشاط السياسي إلى تحقيق نوع من العدالة والسلم والمساواة وحماية الحريات بين الناس، وأن لا يأكل القوي الضعيف. ولا يتم ذلك إلا من خلال سلطة منظمة وبوسائل تسمح بذلك داخل التجمع البشري الذي هو كذلك بديهي عند الإنسان الذي لا يقوى على العيش بمفرده.

ب- السياسة هي فن المساومة والتسوية

يعرفها بعض الباحثين على أنها تلك العمليات الصادرة عن السلوك الإنساني والتي يتجلى فيها الصراع بين مجموعة تهدف إلى تحقيق مكاسب خاصة (مصالح) فتظهر الحاجة لاستعمال القوة المادية أو قوة التأثير والإقناع للتخفيف أو القضاء على هذا التنافس أو الصراع أو على استغلاله واستمراره لتلبى حاجة أخرى أكبر نفع للوطن برمته.

يرى (بيرنار كريك) أن السياسة هي "وسيلة لحكم المجتمعات المنقسمة حر ومن دون عنف غير مبرر"، بينما يرى (طالكوت بارسنز) عالم الاجتماع الأمريكي أنها "هي القدرة على تعبئة موارد المجتمع لبلوغ الأهداف التي يتم من أجلها القيام بتعهد علني عام" [1]

من هنا، ننتهي إلى أن الوحدات الأساسية المكونة للسياسة هي: الصراع + القوة + السياسة العامة (الصالح العام). وتعتبر هذه الوحدات بمثابة العناصر التحليلية القاعدية للظواهر السياسية على اختلافها.

- ❖ يرى مثلا العالم الأمريكي (هارولد لازويل Harold Laswell) في هذا الشأن أن السياسة هي "الفعل السياسي الذي يتم من منظور القوة" أي "تلك الجماعة التي تملك القوة والتي تضع قواعد سير الظواهر داخل الدولة".
- ❖ يرى اتجاه آخر أن السياسة هي "علاقات القوة بين الناس" وأن "الساسة هي السيطرة".

[1] ستيفن دي تانسي، **علم السياسة الأسس**، تر: رشا جمال، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2012، بيروت، ص. 35

- ❖ يرى (دايفد إستن David Easton) أن السياسة تكمن "في طبيعة السياسة العامة التي تضعها أي جماعة".
- ❖ يرى اتجاه آخر أن "السياسة هي فن ولابد للسياسي من امتلاك مهارات فنية عالية تزداد مع الخبرة العلمية كما أنه لا ب على السياسيين أن يمتازوا بفن التخطيط والإبداع وبعد النظر للقدرة لبلوغ الغاية من خلال اختيار أنسب الطرق والأساليب".
- ❖ يرى فريق آخر يبدو أكثر تشاؤما أنها " فن التكالب على المكاسب والمصالح" ويعرفها العالم (ماكبرايد) أنها "عمل قذر" ويصف السياسي على أنه "جامع نفايات" وأن السياسة "إدمان أصيب به البعض فتراهم يجرون وراءها رغم الأذى الذي يتعرضون إليه من أجل حبهم للسلطة والمجد السياسي".

بصفة عامة وبغض النظر عن التعريفات المتطرفة فإن السياسة تنتهي إلى أنها "علم الحكومة وفق علاقات الحكم السائدة وتطلق عل مجموعة الشؤون التي تهتم بالدولة أو الطريقة التي يسلكها الحكام"

تنتهي إذن التعريفات السابقة لعلم السياسة إلى أنها علم، فن، سلوك، تدبير، وحكمة عملية وبالتالي لا يمكن تصور هذه الميزات إلا في إطار الحكم والدولة، أي لكي تكون هناك سياسية يجب أن تمارس السلطة في إطار دولة.

ت- علم السياسة والعلوم السياسية

تختلف المدارس في اعتبار السياسة كعلم أهي علم واحد يرتبط بالنشاط والعمل السياسي ولا علاقة للمجالات الأخرى به، أم أنها علوم سياسية أي أنها تأخذ وترتبط بفروع علمية أخرى؟ وهنا نجد أنفسنا أمام مدرستين نظريتين، ترى الأولى وهي المدرسة الأنجلو-سكسونية أنه علم للسياسة، كونه علم قائم بذاته بينما ترى المدرسة الفرنسية أنها مجموعة علوم متداخلة تشكل في النهاية علوم سياسية لها مناهج عديدة تساعد كلها في تحليل الظاهرة السياسية.

- **المدرسة الأنجلو-سكسونية:** ويأتي في زعامتها ثلة من المفكرين الأمريكيين من أمثال (واتسون) ومن بعده (تالكوت بارسنز) اللذان تذهب أفكارهما إلى اعتماد علم النفس السلوكي خصوصا مع بداية القرن العشرين والتي تركز على أن الظاهرة السياسية هي ظاهرة إنسانية في الأصل، وعليه لفهم أو التكهن بأي قرار سياسي (سلوك سياسي) يجب دراسة المؤثرات (المحفزات)

لأن القرار هو ردة فعل لمحفزات في بيئة معينة وفي فترة معينة، وهذا ما ينطبق على القرارات السياسية خصوصا في العلاقات الدولية، ذلك أن هذه الدراسة جاءت مع بروز الحربين العالميتين وما خلفته من آثار سياسية.

تركز المدرسة الأمريكية على دراسة السلوك السياسي Political Behaviour فالسلوك بالنسبة لها هو وحدة التحليل الجدير بالاهتمام لأنه ممكن ملاحظته ولأنه ينتج من تأثير متبادل بين الفرد وبيئته ومن ثم هو "استجابة فيزيولوجية لمنبهات خارجية".

- **المدرسة الفرنسية:** ترى هذه الأخيرة بتعدد المؤثرات البيئية أن المجتمعات مستمرة في التطور وأن المؤثرات والمحفزات لظرف زمني معين تختلف عن المحفزات في ظروف أخرى، وعليه لا يمكن فهم السياسة خارج الأطر التي تطبق فيها كالأرض وما تحتويه من ثروات (الجغرافيا)، الناس (كمجتمع) والاقتصاد وأنها تتأثر بالمناهج الجديدة في العلوم الأخرى، والتي تلعب دورا كبيرا في صناعة القرار السياسي وطرق تنفيذه.

تشكل هذه العناصر في مجموعها العلوم السياسية، لأن تطور علم الاقتصاد نتج عنه علم الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع السياسي والجغرافيا السياسية ونظم التحالفات الدولية، ولقد فتحت هذه العلوم الباب أمام الباحثين لتبني مناهج واقترابات جديدة أمكنت من تحليل الظاهرة السياسية التي أصبحت جد معقدة، ولم تعد الملاحظة أو المشاهدة كافية لتقديم الأجوبة عن التساؤلات التي يطرحها حقل السياسة.

يقول جورج بيردو (Georges Burdeau) "يمكن اكتشاف الحقيقة التي تطبق على الظواهر السياسية في ميادين واتجاهات متنوعة، فالتاريخ السياسي والقانون الدستوري والعقائد والأفكار السياسية والعلاقات الدولية وعلم الاجتماع الانتخابي ودراسة التصنيفات الاجتماعية كلها علوم سياسية لأنها تهتم بما له علاقة بالمجتمع السياسي أو بالعلاقات السياسية بين الأفراد".

ث- الفلسفة السياسية والنظرية السياسية

يبحث هذا الجزء من الدراسة في الفروق العملية والعلمية التي تأسست عبر التاريخ بين ما كان يطلق عليه بالفلسفة السياسية، والذي أصبح يسمى بالنظرية السياسية، وكلمة نظرية تدفع إلى اعتماد المقاربات العلمية وإسقاطها على حالات مشابهة وتبيان ما تشابه منها وما اختلف، وعن ماهية الأسباب التي أدت إلى تلك النتائج.

- **الفلسفة السياسية:** يتفق جميع الباحثين أن الفلسفة كانت أصل ومصدر كل العلوم، وأن أفكار الفلاسفة الأوائل كانت أصل المنطق الذي أسس الرياضيات والجبر والهندسة، والكيمياء والفيزياء، كما أن الاكتشافات الأولى قامت على تأملات الفلاسفة من خلال استخدامهم لمنهجي الاستنباط والاستقراء وذلك لتفسير الظواهر التي ترتبط بالوجود الإنساني وبنشاطه، فظهر التاريخ والأدب والجغرافيا والاقتصاد وغيرها من العلوم، ولطالما تأثرت جميع العلوم الأخرى التي استحدثت من هذين المنهجين على وجه الخصوص.

بالنسبة للسياسة، فإنها كمثل جميع العلوم الأخرى، كانت من اختصاص الفلاسفة، ثم انتقلت إلى علماء الدين الذين ورثوا العلم وجمعوه بالتعاليم الإلهية والكتب المنزلة، وبذلك استقرت الظاهرة السياسية عند الفلسفة السياسية والدينية فيما بعد، ولقد اختلف العلماء حول إذا ما كانت الفلسفة السياسية، ومن كونها محاولات تأملية بإمكانها استنباط قوانين جديدة يمكن قياس وتحليل الظواهر السياسية بها، وعلى ما يبدو فإن الجدلية بين من يؤثر في الآخر ، أهي السياسة في الإنسان أم الإنسان في السياسة لا تزال دون حل واضح، وأغلب الظن أن تأثيرهما متبادل، ومن ثم وإن تحددت الفلسفة السياسية بتطور المناهج الدقيقة الأخرى رغم النكبات التي إعترضتها، إلا أنها لا تزال قائمة ولا تزال أصولها الفكرية مبعث الكثير من العلوم إلى يومنا هذا.

- **النظرية السياسية:** يرى أصحاب نظرية السياسة أن الظاهرة السياسية أصبحت أكثر عملية أي أن الفكر السياسي هو فكر علمي له موضوع و مناهج، ذلك أن مع المناهج والاقترابات الحديثة أصبح بالإمكان قياس الظاهرة الانتخابية مثلا وحسابها، وإجراء تجارب على عينات ومن ثم استنباط ما يدعو إلى العزوف السياسي، أو إلى الإقبال على المشاركة الانتخابية والسياسية بصفة عامة وحتى التكهن بالنتائج، ولا شك أن تطور البيئة العالمية والمناهج وتقدم التقنيات والعلوم بصفة عامة، وتطور وسائل الإعلام وتنامي قواعد الرأي العام وسبر آراء المجتمعات حول القضايا المختلفة، ساعد في تكوين تراكم علمي وأحيانا ثورات علمية، سمحت للعلوم السياسية بأن تتبنى هذه المناهج وتتطور بفضل هذه الثورات العلمية من جهة، ومن جهة أخرى سمح هذا التطور وسبر الآراء مثلا من زيادة ترشيد وتوجيه القرارات السياسية نحو أفضل القرارات، وتفادي الاحتجاجات والغضب الاجتماعي، وسمح برفع أداء القادة السياسيين.[1]

[1] Hoek Leo H. La télévision regardée par Bourdieu et J.-P. Toussaint. In: ***Communication et langages***, n°128, 2ème trimestre 2001. Dossier : Les T.I.C., objets de valeur. pp. 5-14.

كي تكون السياسة علما قائما بذاته يجب أن تخضع للقوانين التي تحكم العلم، بدء بالفرضيات واختبارها ثم الخروج بقوانين بالإمكان تعميمها على الظواهر السياسية المختلفة، إلا أن الظاهرة السياسية تواجه إشكالا كبيرا في مستويين على الأقل، أما المستوى الأول فيرتبط بشكل الدولة وبنيتها ومقوماتها الاقتصادية ودرجة نموها ومستوى التعليم والوعي السياسي ونسبة الاندماج الكلي الوطني أو القومي فيها، من جهة ومن جهة أخرى، بوضعها ومرتبتها داخل النسق الدولي أو العالمي.

أما المستوى الثاني، فيتعلق بأن الظاهرة السياسية ترتبط بالإنسان الذي هو جوهر العملية السياسية، لكن الإنسان ليس كوحدات البحث في العلوم الدقيقة، ليس شيئا ثابتا ومنعزلا يمكن قياسه كما يمكن قياس وحدات (موضوعات البحث) الأخرى، الإنسان يتكون، تنمو خبراته ويتغير باستمرار، ينتمي إلى وحدات اجتماعية متنوعة، فهو إنسان ينتمي إلى مجتمع، إلى عنصر قبلي وإثنية معينة، يؤمن بثقافة وبمعتقدات دينية وينتمي إلى أمة تربطها الثقافة واللغة وغيرها، وهذه المحددات تختلف من بيئة لأخرى ومتنوعة.

من هنا يصبح من الصعب الاعتماد على مقاربة واحدة كمية أو نوعية كانت لدراسة الظاهرة السياسي، يجب الأخذ باقترابات علم الاجتماع، اقترابات علم النفس، الاقترابات الكمية من علم الاقتصاد، اقتراب البنيوية وإسقاطه على البنية الجسدية للإنسان التي تؤثر فيه (يختلف الإنسان في مرحلة الفقر عن مرحلة الغنى، من مرحلة المرض إلى مرحلة الصحة الجيدة، من مرحلة القهر إلى مرحلة الحرية ومعها تتغير أفكاره وسلوكه)، وفي كل هذه الحالات يتغير مستوى إدراكه، الذي يؤثر في عمله ونشاطه في الحقل السياسي أو يساهم في صناعة القرار السياسي.[1]

بشكل عام، ساعدت مراكز البحث في إرساء قواعد عملية ووضع برامج تنمية سياسية وإقامة الاستبيانات التي تحدد وجهة الرأي العام وردود الأفعال الممكنة من الدول فيما بينها.[2]

أعلنت نهاية الحرب العالمية الثانية على تبني مناهج علم النفس لدى المدرسة السلوكية كما برزت الواقعية الكلاسيكية والجديدة والوظيفية والبنائية وغيرها من المدارس النقدية التي أسست لنظرية سياسية حقيقية.

[1] ستيفن دي تانسي، **المرجع السابق**، ص.54

[2] مصطفى المصمودي، **النظام الإعلامي الجديد**، دار المعرفة، 1985، الكويت، ص.116

المحاضرة الرابعة

علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى

تمهيد

مما لا شك فيه أن علم السياسة لم يعد مقتصرا على دراسة أنواع الحكومات، أو مقارنة الدساتير وأنواع البرلمانات، على أساس أن هذا هو ميدان النشاط السياسي، هيمنت السياسة مع مرور الوقت على جميع مناحي الحياة، وبما أن نشاطات المجتمعات تطورت وتشابكت، أصبح من الضروري أن ترتبط السياسة بطريقة مباشرة ووثيقة بجميع العلوم التي برزت للوجود في أيامنا هذه.

فبعدما كانت الفلسفة المنبع الرئيس لكل العلوم، بمناهج المنطق كالاستقراء والاستنباط، مناهج فتحت الباب أمام تخصصات علمية كثيرة، كالرياضيات والهندسة، فعلم الاجتماع وعلم النفس اللذان بدورهما أصبح لهما تخصصات أخرى، وعلم التاريخ والجغرافيا، وحتى الرياضة والأخلاق العامة، قد استمر تطور هذه العلوم إلى درجة أن العلوم السياسية أخذت من الطب والكيمياء حركات التفاعل البنيوية بين العوامل الداخلية، كما ذهبت لدراسة علاقة تحركات الفلك والأجرام السماوية، وكيف تؤثر على سلوك الأفراد في أوقات محددة من المواسم أو من السنة، إن اجتماع هذه التخصصات العلمية مع علم السياسة إنما فرضته مراحل وظروف تطور الدول والمجتمعات الإنسانية، فبعدما كان فقه القانون، أصبح لدينا فقه وتخصص القانون الدستوري، كما تعمقت الأبحاث في دراسة تاريخ وتطور الفكر السياسي، وظهر علم الجغرافيا السياسية، والجيوبوليتيكا الدولية، والاقتصاد السياسي واقتصاد التنمية، واختص اجتماع الدولة بدراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وعلم النفس السياسي من خلال السلوك السياسي لقادة والأفراد وغيرهما من التخصصات الحديثة التي يطول ذكرها.

أ- علاقة السياسة بالتاريخ

علم السياسة جزء لا يتجزأ من الدراسات في حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهو بذلك يعتبر التاريخ في علم السياسة بمثابة المخبر الذي تدرس فيه التجارب السياسية الإنسانية ومحطات تطور التجمع الإنساني بشكل عام، فعلم التاريخ يسمح بربط جميع الظواهر الإنسانية التي واكبت فترة زمنية محددة، والباحث في علم السياسة والممارس لها يحتاج بشكل كبير استخلاص الدروس والعبر من

التجارب، ويبحث في تطور الظواهر المصاحبة المستمرة في البقاء، ويبحث في أسباب التي مضى التاريخ وعفا عنها الدهر.

تعتبر علاقة التاريخ بعلم السياسة أولى العلاقات التي قامت بين حقل معرفيين، ولا شك في أن إلى جانب الفلاسفة فإن علم التاريخ كان من بين العلوم التي ظهرت منذ بروز التجمع البشري الواعي بذاته، أي ذلك الذي يعتبر نفسه مجموعة متكاملة ومتميزة عن باقي المجموعات، ويعتبر المؤرخون من الأوائل الذين سافروا كرحالة لاكتشاف الأرض والقبائل التي تسكنها وعاداتهم وملوكهم وجيوشهم، كما حاولوا البحث في شكل المدن والعمران والعلاقات بين الحكام والمحكومين[1]، والتي إلى جانب علم الأنثروبولوجيا كما سيتبين في ما بعد، من العلوم السباقة التي حاولت تفسير مسائل السلطة وطرق انتقالها وتشكل المماليك وقيامها وأسباب سقوطها. يستشف علم السياسة من التاريخ الشواهد والأحداث التاريخية وما ارتبط بالقضايا السياسية وتطور الفكر السياسي والنظرية السياسية في القديم وأهم التغيرات التي طرأت عليها.

يبحث علم السياسة من جانب آخر في خبايا التاريخ عن أشكال التحالفات العسكرية وطبيعة التكتلات الاقتصادية والآثار التي يمكن أن تنجم عن مشاريع وخطط مماثلة، وأهم التغيرات التي حدثت داخل المجتمع الواحد وفي تفاعله مع المجتمعات الأخرى.

يساعد اعتماد المنهج التاريخي والدراسات التاريخية كثيرا وخاصة على مستوى القيادة السياسية، ذلك أن فهم سلوك بعض القادة السياسيين والعظماء الذين تركوا آثارا في التاريخ البشري يستوجب بالضرورة الرجوع للجذور التاريخية التي ساهمت في تشكيل هذه الشخصيات التاريخية، كما تساعد في فهم أساليب تشكل النخب، والتي من مميزاتها إرادتها الشديدة لبلوغ السلطة والحكم، وأنها وبسبب عددها المحدود من الأشخاص ولما تمتلكه من ذكاء ومن تنظيم يسمح لها بالتكيف، إذ نجدها لا تقبل الاندثار بل تعمل جاهدة على البقاء سواء بشكل مباشر في السلطة أو بالقرب منها ومن مراتب النفوذ، وعليه ولفهم توجهات النخب السياسية والتجارب وأنماط التكوين لها وللقادة السياسيين، لا بد من الرجوع إلى بدايات تكون القادة لفهم محددات ومخرجات قراراتهم السياسية، كما تمكن من فهم وشرح توجهات الحكومات المتتالية في دولة معينة في فترات الحرب والسلم.[2]

---

[1] لتفاصيل أكثر أنظر: عبد الرحمان ابن خلدون، **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، دار الفكر، بيروت، 1981

[2] نبيل بوبية، **مطبوعة في علم السياسة**، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، السنة الجامعية 2021-2022، ص. 38

لعب التاريخ دورا محوريا على المستوى العلمي والنظري بالنسبة للباحثين في علم السياسة حيث أمدهم ولا زال بالأفكار السياسية التي جادت بها عقول الفلاسفة والمفكرين الأوائل، والذين لا تزال جامعات العالم تتطرق إلى أفكارهم بإسهاب كبير، ويعرج التاريخ على محطات انتقال الفكر السياسي من حضارة إلى أخرى ويبين أهم الإضافات التي حظي بها علم السياسة عند كل مجتمع حمل راية الحضارة الإنسانية.

ب- السياسية وعلم الاقتصاد

انطلاقا من علم الاقتصاد السياسي يتبين أنه لا يمكن دراسة علم السياسة بمعزل عن علم الاقتصاد، فبينما يهتم الاقتصاد بخلق الثروة وطرق ووسائل الإنتاج وتوزيع الثروة وقضايا الاستهلاك ومتابعة جباية الضرائب اللازمة لإدارة الشأن العام الذي هو اختصاص الدولة، يمد الاقتصاد الطبقة السياسية بالقوة المادية لتحقيق الاكتفاء والاستقرار ورسم السياسات العامة المختلفة بناء على معطيات الاقتصاد، بالمقابل تمد السياسة الاقتصاد بالقوانين اللازمة التي تمكنه من الاستمرار في التطور، وتساعده في إيجاد الموارد اللازمة للآلية الاقتصادية محليا ودوليا وتنظم له الطرق لدخول الأسواق العالمية وصرف فائض منتجاته، فيرتبط بذلك علم السياسة ارتباطا وثيقا منهجيا وعمليا بعلم الاقتصاد، ولأن الوظيفة التوزيعية من وظائف الدولة الأساسية، تتضح قوة علاقة التلازم بينهما فالسياسات المالية تساعد في تصور وضبط مدخلات العملية الإنتاجية بما يكفل حماية للاقتصاد، وللمؤسسات العاملة فيه، يمد من جانبه الاقتصاد القوي السلطة السياسية القائمة بالحجج التي ترسخ الاستقرار وشرعية بقاء السلطة.[1]

من جانب آخر، أرست كتابات آدم سميث وأهمها ثروة الأمم ثم من بعده مؤلفات دايفيد ريكاردو الأسس التي قام عليها النظام الليبرالي، وجدير بالذكر أن هذا الأخير تولد بعد مخاض عسير انتقلت فيه القوة من الطبقة الأرستقراطية إلى البرجوازية التي أسست النظام الرأسمالي، النظام الرأسمالي الذي بدأ متوحشا، والذي لاقى انتقادات من المفكر النمساوي الأصل (كارل ماركس) الذي تشبع بدوره بأفكار فلسفية للعالم الاقتصادي (فريديريك إنجلز).

أدت إسهامات المفكرين الاقتصاديين الليبراليين ثم من بعدهم الماركسيين إلى ظهور طفرة سياسية وتأسست نظما سياسية قسمت العالم إلى معسكرين، بعد أحداث الحربين العالميتين، وحددت معالم

[1] José Reis, The State and the Market: An Institutionalist and Relational Take, Translator: João Paulo Moreira, ***RCCS Annual Review***, 4, October 2012: 86-109, http://journals.openedition.org/rccsar/433, date : 31/10/2026.

النظام العالمي لما بعد الحربين، عرفت هذه الفترة بدورها عنفوانا لا مثيل له في حقل علم السياسة وفي الحقول الأخرى أيضا، وزاد حجم الدراسات والاجتهادات الفكرية في علم السياسة بسبب الاختلافات الإيديولوجية. إلى درجة أن نتجت حربا إيديولوجية سميت بالحرب الباردة، إضافة إلى السجال الفكري الإيديولوجي بين المعسكرين، زاد أيضا مستوى النقاش الفكري حول أحسن النظم السياسية في تحقيق التنمية والازدهار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، وادعى المعسكر الليبرالي الغربي بأنه جنة الحريات والمنافسة الحرة والرخاء، ادعى المعسكر الشرقي أنه جنة العمال والعدالة الاجتماعية وانعدام الفوارق .

ولأن السياسة الخارجية لأي دولة هي في الحقيقة انعكاسا لقوتها الداخلية ولتماسكها، فإنه يمكن فهم الأثر الذي تتركه معطيات القوة الاقتصادية للدول على القدرة في حركة القرار السياسي وعلى السيادة الوطنية[1]، ومقارنة هذه القوة مع الدول الأخرى ومدى التأثير الحاصل بينهما، حيث أن قوة الدولة الاقتصادية لا تسمح فقط للدولة بالاكتفاء الذاتي في سد حاجاتها الاقتصادية وتنويع منتجاتها الزراعية والصناعية، بل وتمكن من دراسة قوة الدولة داخل النظام الدولي وقدراتها في المناورة لمواجهة الضغوطات الخارجية إقليميا ودوليا.[2]

3- السياسة وعلم الاجتماع

لا يختلف المفكرون في أن علم السياسة يهدف إلى تنظيم المجتمع وضبط علاقات أفراده بما يخدم الصالح العام ويحقق المنافع باختلاف مستوياتها، والنظام السياسي هو فرع من النظام الكلي الذي هو النظام الاجتماعي، ومن ثم فإن جل المؤسسات السياسية من أحزاب ونقابات وجماعات مصالح ومؤسسات برلمانية وحكومات يسكنها أفراد لهم حياتهم الخاصة وتجاربهم الحياتية المختلفة، لكنهم يجتمعون تحت راية الوظيفة السياسية التي تحكمهم بقوانين لا يخرجون عنها، وعليه فإن النشاط السياسي هو في الأصل نشاط اجتماعي، وإن كان علم السياسة يهتم في المقام الأول بمفاهيم السلطة والقوة، فإن علم الاجتماع يركز على الجانب البشري العضوي وما يحمله من قيم، وبسبب العلاقة الوطيدة بين هذين الحقلين تولد حقل جديد يجمع بينهما وهو علم الاجتماع السياسي.[3]

من جهة أخرى، لا يمكن لأي نظام سياسي أن يتجاوز، أو أن يتغافل عن المعطى الاجتماعي لكل قرار سياسي، وعليه أن يراقب مدى تطابق هذا القرار مع توجهات وقيم وعادات وعقائد مواطنيه، خصوصا

[1] Jean-Dominique Lafay, les interactions entre économie et politique, ***journal de la société de statistique de Paris***, Tome 136, N° 01, 1995, P. 17-28, https://www.numdam.org/article/JSFS_1995__136_1_17_0.pdf , en date du: 31/03/2026.

[2] عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط.2، 1989، ص. 69

[3] لتفاصيل أكثر أنظر: مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، بن غازي، ليبيا، 2007.

أن وظائف الأنظمة السياسية المعاصرة (التطويرية، التوزيعية، العقائدية والجزائية) تتوجه في مجملها نحو المواطنين، ولتحقيق أمنهم وسد حاجاتهم الأساسية وتوفير الفرص المتساوية بينهم، وعليه لا يمكن أن تقوم الأنظمة السياسية بالمقابل دون شرعية الإرادة العامة التي تنبع من موافقة جميع أو أغلب المواطنين، وموافقتهم للهيئة الحاكمة، كي تستمر في إصدار القوانين وتضمن السير الحسن للدولة وللمجتمع، فالحاضنة الاجتماعية ضرورية لدعم السلطة كي تبقى وتنفذ برامجها السياسية التي يتوجب أن تتوافق وتطلعات ومصالح أفراد الشعب، مع العلم أن الفاعلين السياسيين هم في الأصل اجتماعيين في المنشأ وسياسيين في الوظيفة التي يحصلون عليها بالإرادة العامة للمجتمع.[1]

بناء على ما سبق، يصبح مستحيلا على الباحث في حقل علم السياسة أن يتجاهل الدور المحوري الذي تلعبه المعطيات الاجتماعية في تفسير طبيعة السياسات العامة المنتهجة داخل الدولة، أو في فهم التكتلات وتوجهات السياسة الخارجية للدولة على الصعيد العالمي، كما يشير في جانب آخر على قصور القواعد الدستورية كنصوص قانونية على تفسير الظواهر السياسية، كما زادت حدة هذا الدور بعد الحرب العالمية الثانية وزيادة حجم التباينات الفكرية والإيديولوجية على مستوى العلاقات الدولية، حيث أنتجت ظروف ما بعد الحرب فواعل من نوع جديد كالمنظمات العالمية والتي تأتي في مستوى فوق الدولة الوطنية وفواعل أخرى أقل من بنية الدولة وتسمى بالفواعل ما تحت الدولتية.[2]

ث - علم السياسة والقانون

القانون لعلم السياسة بمثابة العلاقة العضوية، هذا يكمل الآخر، ولا يمكن لأحدهما أن يكون دون الآخر، ولقد كانت بدايات العهد الجديد للدراسات السياسية من اختصاص فقهاء القانون، فبينما تمثل السياسة جوهر الوجود الإنساني المنظم تحت راية استعمال القوة المشروعة، يأتي القانون كآلية تنفيذ وتجسيد هذه القوة، وهو الحبل الرابط بين الهيئة الحاكمة وبقية المحكومين، وتشكل النصوص القانونية، بصفتها الإلزامية وقوتها التي تستمدها من الإرادة العامة، تمثل بنود العقد الاجتماعي الذي أسس للحكومات وجودها، وهي حكومات تستمد شرعيتها من إرادة الشعوب وتمثل غاياتها ومخاوفها وآمالها في الأمن والاستقرار والمساواة والرفاهية.

يمثل القانون من جهة أخرى آلية حماية الحقوق المواطنين وصمام أمان وضمان أن لا يستفرد الحكام بالسلطة، ويمثل القانون بالنسبة للسياسة العصب الرئيس، والقناة التي تعبر عن

[1] عصام سليمان، **المرجع السابق**، ص.65

[2] **نفس المرجع**، ص.66

توجهات القوى السياسية الفاعلة، وتتجسد هذه التوجهات في القوانين والسياسات العامة التي تصدر في شكل قرارات وقوانين إلزامية للجميع، إذ لا يستثنى منها الحكام الذين أصدروها ويخضعون لقوة القانون، فالقانون فوق الجميع.

على المستوى العملي، تصدر كل القوانين والنصوص القانونية التنظيمية وتتفرع من القانون الأسمى، الذي يجسد قيم وعقيدة الأمة، ألا وهو الدستور، ومنه فإن أي عملية سياسية لا يمكن أن تقوم دون أن تكون لها نصوص قانونية تضمن حياد هذه العملية، كما تضمن نصوص الدستور تحقيق المنفعة العامة لجميع مكونات المجتمع بكل شفافية ودون تمييز، وتنطلق العملية السياسية في دورة مستمرة من التفاعلات، وعليه، ولتصل الأحزاب السياسية إلى سدة الحكم وإلى السلطة، فإنها تمر من خلال العمليات الانتخابية والاقتراع التي تنظمها نصوص قانونية واضحة تتجسد في القانتون الانتخابي، وعندما يصل أي حزب و مجموعة من الأحزاب إلى السلطة تبدأ عملية سن القوانين بحسب البرامج السياسية، وسن القوانين يأتي به سياسيون من أطياف الشعب وصلوا إلى غرفة البرلمان من خلال العملية الانتخابية، وتتميز مخرجات قراراتهم بأنها تصبح قرارات وقوانين ذات طابع إلزامي والتي تنفذ بقوة القانون على كامل تراب الدولة، كما تبدأ المعارضة السياسية عملها في جو تحكمه الآداب العامة من خلال قانون عمل الغرف البرلمانية، حيث تبدأ في عمل الرقابة والمساءلة السياسية للنواب في غرف البرلمان على السلطة التنفيذية، والتي تكون رقابة قبلية حين تدرس مشاريع القوانين المعروضة عليها من خلال بيان عمل الحكومة، أو بعدية حين تقدم الحكومة حصيلة أعمالها أمام هيئة البرلمان.[1]

لقد ساهمت دراسات فقهاء القانون الأوائل في وضع الأطر القانونية التي تضمن سلامة وحسن سير العملية السياسية وسير الدولة، حيث ذهب المفكر الفرنسي (دي مونتيسكيو) في كتابه الشهير (روح القوانين) إلى مبدأ الفصل بين السلطات، حيث رأى أنه يمثل نظرة متماسكة ومنسجمة مع الواقع ومبنية على استقراء الوقائع والأحداث من الواقع، مؤكد أن "القانون هو ما تحتمها طبيعة الأشياء" الذي حدد اختصاص السلطات التشريعية، التنفيذية والقضائية، والذي سمح بالتوازن ويمنع حدوث أي تجاوز بين سلطة وسلطة لأخرى.[2]

من جانب آخر، فإن القانون من خلال قواعده القانونية الإلزامية يرسم الطريق الذي تتبعه مؤسسات الدولة الرسمية، ويحكم نشاطاتها ويضبطها، كما أنه يضمن العدالة للجميع، فالأفراد

[1] John HAUFMANN and Paul GRAHAM, ***Introduction to Political Theory***, Routledge , Tailor and Francis Group, 3rd Edition, New York, 2015, P.21

[2] عصام سليمان، **المرجع السابق**، ص.45

متساوون أمام القانون الذي يفصل في القضايا الخلافية بينهم باسم الشعب، كما يفصل أيضا بين الأفراد والهيئات والمؤسسات وفيما بين المؤسسات كذلك، وفي الوقت الذي تعقدت فيه أشكال الدول من البسيطة إلى الدول المركبة وفدرالية، فإن حجم التبادلات البنية سواء التجارية أو الإستراتيجية أو غيرها قد ازداد بشكل لافت، ومعها تشابكت العلاقات الاقتصادية والتجارية، وتنامى مستوى تشعبها حيث اجتازت حدود الدولة الواحدة، سواء من طرف وحدات وفواعل كالدول التي تخضع لمبادئ القانون الدولي، أو من المؤسسات العامة والخاصة، والأشخاص العاديين في علاقات التبادل التجاري أو فيما ارتبط بمواضيع الهجرة والمصاهرة العابرة لقوانين الدولة الواحدة، والتي استوجبت قوانين دولية خاصة.[1]

ج- علم السياسة والأنثروبولوجيا

قد يتساءل البعض عن فحوى العلاقة التي يمكن أن تتأسس بين علم السياسة الذي هو علم معروف في كامل الأقسام، سواء أقسام علم الاقتصاد أو أقسام الحقوق بحسب المذهب الفكري المتبع في كل دولة، مع علم له موضوع خاص به، ولا يكاد يكون معروفا بين الباحثين الشباب، ألا وهو علم الأنثروبولوجيا، يرتبط علم بالأعراق والثقافات والألسن واللغات، لكنه في شق كبير يتطرق إلى موضوع تطور المجتمعات البشرية وتطور وظائفها وتقسيماتها الاجتماعية، كما يبحث في أصل الظواهر التي يعالجها سواء علم الاجتماع كعلاقات المصاهرة وأمور التربية والتلقين والعادات واللغات، ما ارتبط بعنصر السلطة ونشأتها وتطورها، كما يبحث في التجمعات البشرية حول راية الملوك، وهنا يشترك علم الأنثروربولوجيا مع علم السياسة، أي في علاقة الحاكم بالمحكوم وكيف تنشأ ولماذا؟

يعتبر (جورج بالانديه)[2] من مؤسسي هذا التخصص، ولقد ساهمت أبحاثه في خمسينيات القرن الماضي إلى دراسة المجمعات القبلية في إفريقيا، ساهمت دراساته في الوقت ذاته في مد حقل علم السياسة بتفسيرات لأصل السلطة وعلاقتها بالطقوس والعادات الاجتماعية، كما قام بتفسير سبل وطرق انتقال السلطة في المجتمعات البدائية، ودحض الأفكار التي كانت سائدة حينها والتي ادعت أن المجتمعات البدائية أو التقليدية لم يكن لها تاريخ. على الرغم من أن هذه الدراسات كانت قد ساهمت بشكل كبير وربما بطريقة غير مقصودة في توطين دراسات مكنت من توسيع رقعة الاستعمار الفرنسي للدول الإفريقية، إلا أنها أبحاث (جورج بالنديه) ومن سار في نهجه فيما بعد، ساهمت في تكوين جيل

[1] **نفس المرجع**، ص.76.

[2] Georges BALANDIER, **Anthropologie politique**, P.U.F., «Le Sociologue», Paris, 1967

من الباحثين الذين تجاوزوا الدراسة الاستعمارية الكولونيالية، والتي سميت فيما بعد بدراسات ما بعد الكولونيالية، والذين انتهوا إلى مسلمة رئيسية (الوضع الاستعماري) والتي ترتبط باستحالة دراسة المجتمعات الإفريقية بمعزل عن الاستعمار الخارجي، والسبب في ذلك يعود بدرجة كبيرة إلى الآثار المدمرة التي تركها الاستعمار على هذه المجتمعات من تخلف هيكلي.[1]

لقد ركز مفكرو المدرسة الأنثروبولوجية على دراسة حقيقة مسائل التبعية التي لازمت الدول الإفريقية بعد نيل استقلالها، ودراسة الأوضاع المزرية التي نتجت عن الاستعمار، والجدير بالذكر التنبيه هنا إلى تلازم دراسات الأنثروبولوجيا السياسية بما أنتجته دراسات تيار ما بعد الحداثة وما جاء به الماركسيين الجدد أو النيو- ماركسيين، الذين ركزوا على ربط أبعاد التخلف بالبعد الاستعماري موجهين تركيزهم إلى مشاكل التبعية التي خلفتها المشروطية السياسية للمؤسسات البنكية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، والتي كبلت الدول الإفريقية بالقروض المالية وشروطها التعجيزية التي رسخت الهيمنة الغربية لأرباب رأس المال العالمي على مقدرات الدول النامية التي كانت تعرف بدول العالم الثالث.[2]

إضافة إلى ذلك، ارتبطت الدراسة الأنثروبولوجية بالدراسات التاريخية في تزويد الباحثين في علم السياسة بكم كبير من المقاربات التي مكنت نمن تجاوز عقبات وحدود التحليل السياسي، حيث وضعت المجتمع كوحدة تحليل، ووضعت التاريخ كمختبر للدراسات، وكانت البنيوية التي ذاع صيتها لما قدمتها من تفسيرات لمجتمعات اعتبرت خارج إطار التاريخ والتي تبين من خلالها أن المجتمع لا بيسير آليا وليس فوضويا، بل أنه يسير وفق منطق تصحيح الذات وابتكار أدوات الدفاع الذاتي في مواجهة التهديدات الخارجية بأساليب بسيطة لكنها راسخة، أصبح يطلق عليها بـ (المخيال الجمعي) من خلال المنهج الذي ابتكره مفكرو هذا التيار كالمفكر (أ. ليتش وجورج بالنديه)، وهو المنهج الذي يسمى بـ(المنهج الدينامي) القائم على وجود بنى داخلية آلية الوجود، من إنتاج المجتمع والتي تخلق بشكل ذاتي وآلي، ويتناول هذا المنهج بالدراسة جميع التناقضات والتفاهمات والتوترات وأشكال الحركة الملازمة لكل مجتمع، والتي تتجسد فيما بعد كآراء وقرارات سياسية حتى وإن بدت بسيطة ويحاول مقارنتها بمجتمعات أكثر تعقيدا كالمجتمعات الصناعية الأوروبية.[3]

---

[1] Suzanne Chazan-Gillig, Anthropologie politique Savoirs et pouvoir, ***Journal des anthropologues***, Paris 2003 PP : 51-62. https://doi.org/10.4000/jda.2049

[2] علي محمد الخوري، الاقتصاد السياسي الجديد للحروب في النظام العالمي، **جريدة الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي**، منظمة عربية دولية، على الرابط التالي: https://arab-digital-economy.org/?p=22599 ، بتاريخ 2026/04/02 .

[3] جورج بالانديه، **الأنثروبولوجيا السياسية**، ترجمة علي المصري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت، 2007

6- علم السياسة وعلم النفس

عرفت نهاية الحرب العالمية الثانية بداية خمسينيات القرن الماضي طفرة في الدراسات السياسية، كانت الأهم على الإطلاق بالنظر إلى خصوبة الحقل السياسي الذي امتلأ بالأحداث العالمية، كان من بين أهم أسبابها انقسام العالم إلى معسكرين بإيديولوجيتين مختلفتين، لكن الطفرة التي أدخلت علم النفس إلى علم السياسة تمتد إلى قبل ذلك، فقد حاول الباحثون فهم الحروب الأوروبية لنابليون والتي انتهت باتفاقية (واستفاليا)، ثم الحرب العالمية الأولى فالثانية وما تركته من آثار جسيمة سياسيا واقتصاديا ومن مآسي إنسانية كبيرة.

بناء على ذلك، يعترف علم النفس بالدور البالغ للشعور والطبائع والغرائز والوعي ولا- وعي والمؤثرات النفسية كالأنانية والإيثار وحب الصعود والنجاح وإثبات الذات، وكل المشاعر التي تمر بالنفس البشرية تؤثر بطريقة أو بأخرى في سلوك الإنسان، وعليه ذهبت دراسات علماء النفس الاجتماعي في البحث عن الدوافع والمحفزات النفسية التي أنتجت قادة وشخصيات سياسية، والتي أثرت في المشهد السياسي العالمي وفي خريطة العالم، ومن الأسباب التي وصلوا إليها هي أن علم السياسة في البداية انصرف لدراسة الجوانب المادية العسكرية وركز على الجوانب الاقتصادية وأهمل الجانب البشري والنفسي وشخصية القادة كأفراد، وهو عامل يعتبر جوهر العملية السياسية ومحركها، وبدأت الحاجة لدراسة الحوافز والمشاعر التي تحرك وتوجه سلوك الفاعل السياسي أي القائد، وكذلك توجهات وآراء الناخبين التي يمكن دراستها من خلال استبيانات الرأي العام واحتمال نتائجها مسبقا.

ما جاء به علم النفس مهد الطريق لظهور منهجا جديدا سمي بمنهج السلوكية أو الاقتراب السلوكي في دراسة الظواهر السياسية، وتفرعت عنه تخصصات كالسلوك الانتخابي والسلوك الذي يحكم المشاركة السياسية، و البحث في دوافع العزوف الانتخابي وعن المشاركة لدى فئات من المواطنين، وعن أسبابه وأثره على العمليات الانتخابية، وعلى نشأة المؤسسات السياسية في الدول الديمقراطية على وجه الخصوص، كما حاول علم النفس السياسي من خلال الاقتراب السلوكي دراسة سلوك الأحزاب والجماعات السياسية وجماعات الضغط[1]، وفي هذا السياق يطالب المتشددون من الذين ينتمون لهذا المنهج ومعهم بعض المتخصصين اللغويين على استبعاد مفهوم الدولة تماما في

[1] عصام سليمان، **المرجع السابق**، ص.83

تحليل ظاهرة المشاركة السياسية على الأقل على المستوى المحلي، ويرون بضرورة ربطه بالقضايا والمرجعيات الاجتماعية والثقافية.[1]

يلعب علم النفس دورا جوهريا أثناء الحروب والأزمات أيضا، فبعد انتشار وسائل الإعلام والتي خرج جزء منها عن نطاق تغطية ومراقبة الدولة للأخبار والبيانات الرسمية، كما تلعب الأخبار والأخبار الزائفة (Fake News) دورا قد يكون مساعدا في رفع معنويات الجيوش وانخراط الشعب في الدفاع عن مبادئه وحدوده وتوجهات دولته، أو أن يكون محبطا يبعث على تراجع الشعوب عن مساندة حكوماتهم، أو لبث أسباب التفرقة بين المكونات الاجتماعية فيما يسمى بالحرب النفسية، فقد تبعث الأخبار الزائفة إلى استسلام وحدات من الجيوش إذا ما آمنت بهذه الأخبار، أو آمنت بها فئات من الشعب، لذلك يشاع أن "أول ضحية تسقط في وقت الحروب هي الحقيقة".

[1] John HAUFMANN and Paul GRAHAM , ***Op Cit***, P.38

المحاضرة الخامسة:
نظرية الدولة

تمهيد

بعدما تطرقنا في المحاضرات السابقة إلى النبذة التاريخية حول ظهور أشكال التجمعات البشرية الأولى، وإلى حاجتها إلى الدولة وإلى النشاط السياسي كنشاط مستقل عن النشاطات الأخرى وما يميزه، وعن الفرق بين الوظائف الاجتماعية البدائية داخل النسق الاجتماعي والفرق بين علم السياسة والعلوم السياسية، نتطرق في هذا القسم إلى تعريف الدولة.

تختلف قراءات وبحوث العلماء في أصل الدولة باختلاف المناهل والخبرات والبيئة التي عاش فيها كل عالم أو باحث، ومن ثم يصعب الوقوف على تعريف وتحديد واحد أصيل لنشأة وأصل الدولة، وبناء على ذلك قدم العلماء والباحثون اتجاهات عديدة حول نشأة الدولة وحول وظائفها مما استدعى تجميع كل تلك المعارف التي لا شك في أن مبرراتها وأسسها التي تقوم عليها تبرهن بشكل أو بآخر، بمنظور أو بآخر نشأة الدولة بالنظر، وعليه سيظهر أن هناك من ينظر إلى أن سبب ظهور الدولة مرده إلى ظاهرة الصراع سواء كان هذا الصراع ماديا وأن كان السبب صراع الأفكار والمذاهب ثم الأنظمة، أو كان حول مزايا أو ممتلكات بين نخب معينة حول السلطة، هناك تيار آخر يرى بأن سبب ظهورها يعود إلى الصراع الديني والوضعي بالنظر إلى علاقات التوافق والصراع بين الكنيسة والمماليك، وصولا إلى من يرى بأنه صراع العقلانية أمام المثالية.

مما سبق يظهر أن جملة لا يستهان بها من الأفكار تركز على عنصر الصراع، مع أن مدارس فلسفية منها الألمانية مثلا، تذهب إلى اعتبار أن عنصر الخوف كان هو الحاسم في البناء السيكولوجي للإنسان الحديث، الإنسان العاقل في بناء فكره واستكشافه للغة وللتخاطب ثم تهجينه للنباتات والحيوانات إلى غاية اختراع الكتابة، الإنسان الذي علم أن لا ملجأ له من القوى التي كانت تتهدده لقرون من حيوانات مفترسة، وظواهر طبيعية وأمراض وصراعات إلا بالعيش في جماعات لاتقاء خطر هذه التهديدات، ومن ثم ظهرت الدولة كتجمع بشري بطابع وسلوك سياسي بعدما كان تجمعا بشريا تحكمه آليات اجتماعية وأعراف وتقاليد يديرها كبار السن والشيوخ

العقلاء، إذ ستنتقل العلاقة من علاقة القرابة الاجتماعية وعلاقات الدم إلى علاقات الانتماء إلى الوطن.[1]

أ- الدولة: تعريفات ومفاهيم

تتعدد التعريفات والمفاهيم بتعدد المناهل من أصحاب القانون الدستوري إلى علماء الاجتماع السياسي إلى الباحثين في حقل السياسة حول كيان الدولة كما أشرنا، وهذا بعض منها:

يرى أصحاب المدرسة القانونية أن تعريف الدولة لا يقوم إلا بالارتكاز على الأركان التالية:

- "أن الدولة هي مجموعة دائمة ومستقلة من الأفراد يملكون إقليما معينا وتضم سلطة منظمة بهدف تمكين الجماعات والأفراد من التمتع بحقوقهم وحرياتهم".
- "أن الدولة هي مجموعة كبيرة من الناس توجد بصفة دائمة فوق إقليم معين وتتمتع بالشخصية المعنوية والنظام والاستقلال".
- "الدولة هي الشخص المعنوي الذي يمثل باسم القانون أمة تسكن أرضا معينة، والتي تمتلك السلطة العامة أي السيادة".

تميل هذه التعريفات إلى اعتبار الدولة بتعداد أركانها المتمثلة في الشعب، الإقليم والسلطة، مع خاصية الاستمرار والدوام، أي أنها لا يتصور قيام الدولة لمدة زمنية معينة ثم تنحل ولا يبقى لها وجود، مع العلم أن الدول مثل الأشخاص، فعبر مراحل التاريخ المختلفة قامت دولا واستمرت في البقاء، بينما قامت أخرى واندثرت، ويؤكد على أن الشعب أو الأفراد لا يعتبرون جزءا من الدولة إلا إذا استقروا على نطاق جغرافي باستمرار، بينما يشير التعريف الثاني إلى الشخصية المعنوية للدولة وإلى النظام والاستقلال، وهي كلها عناصر أساسية وضرورية لقيام الدولة، ويظهر جليا أن أصحاب هذه التعريفات من اختصاصي القانون بصفة عامة والقانون الدستوري بصفة خاصة، إذ يتكلمون عن الأركان وعن الحريات والحقوق وعن السيادة والاستقلال والنظام، وهذا صحيح إلى حد ما، لكنه لا يعتبر كافيا للتعريف عن كيان الدولة الذي يتعدى المصرح به والرسمي من الأركان كما سنرى فيما بعد.[2]

[1] عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط.2، 1989، ص.188

[2] إمام عبد الفتاح إمام، **الأخلاق والسياسة، دراسة في فلسفة الحكم**، المرجع السابق، ص158

ب - أركان الدولة

حسب التعريفات السابقة: تقوم الدولة على أركان تكاد تكوم مشتركة عند جميع الفقهاء في علم السياسة والقانون الدستوري، وهي كالأتي: شعب (أمة)، أرض (إقليم)، سلطة (سيادة)، استقلال (حالة الوجود)، والنظام.

- **الشعب**: من خصائص الشعب المكون للدولة ألا يكون مرتحلا خارج الحدود، بل يمكن أن يكون شعبا مرتحلا كسكان الجنوب الجزائري من البدو الرحل الذين يتبعون مواشيهم بحثا عن الكلأ، أو سكان منغوليا أو فنلندا الرحل الذين يتبعون هجرات تنظمها حركة البحث عن الكلأ أو الماء لقطعان ماشيتهم، ولا يحدد الشعب بعدد معين كبيرا كان أم قليلا، فلإمارات العربية المتحدة لم يتعد عدد سكانها في تسعينيات القرن الماضي 800 ألف نسمة في مقابل عمالة أجنبية قدرت بالملايين.

يتوجب بالمقابل على الشعب أن يكون مؤمنا بوحدته وهويته المتميزة وهنا يدخل عنصر الثقافة، ثقافة العيش المشترك بين أفراد الشعب وإيمانهم بانتمائهم الكلي للدولة وللوطن وليس الجزئي لقبيلة معينة، الانتماء القبلي يبقى مقبولا بشرط أن لا يتجاوز الانتماء الوطني، ومن هنا يظهر عنصر أسمى يجمع السكان باختلاف انتماءاتهم القبلية والهوياتية الفرعية كالعرب والبربر في بلاد المغرب العربي أو العرب والأكراد في العراق، أو كالناطقين بالألمانية وغيرهم من عرق (الرومونش) والناطقين بالإيطالية أو الفرنسية في سويسرا، أو كسكان الولايات المتحدة وكندا، والذين ينحدرون من أعراق مختلفة هاجرت ولا تزال إلى هناك، أو كما كان الحال مع سكان الاتحاد السوفييتي الذين كانوا يتكونون من أجناس مختلفة، لكنها كانت تنضوي جميعها تحت راية الأمة الأمريكية أو السوفييتية.

يقابل مفهوم الشعب مفهوم آخر شائع وهو مفهوم الأمة، وكثيرا ما يقع الخلط بين المفهومين لذلك يتوجب علينا أن نقر بأن هناك اختلافات في حقيقة المفهوم البنيوية، وعلى مستوى الترجمة أيضا.[1]

الأمة مجموعة بشرية أكثر تعقيدا من مفهوم الشعب أو السكان، فالأمة مصطلح يجرنا إلى معنى الأم الواحدة في الأصل، وإن كنا نجد تسميات مختلفة، فالأمة العربية مثلا، تشير إلى مفهوم يضم عنصرا من البشر في دول كثيرة ومجموعات بشرية خاصيتها أنها تنطق باللسان العربي على الرغم من أنها تتوزع بين دولا مختلفة، حتى أننا نجد من هذه الدول من لا يعترف بالآخر أو أن حدودهما مغلقة

[1] موريس دوفرجيه، **المرجع السابق**، ص.63

فيما بينهما لأسباب سياسية، والسبب هو أن النظام السياسي هو الغالب عن الأنظمة الفرعية الأخرى كما سيتبين في الجزء المخصص للنظم السياسية.[1]

أما عند الحديث عن الأمة الإسلامية فهي تجمع الدول التي تدين بدين الإسلام، ونفس الشيء ينطبق عليها كما هو الحال بالنسبة للأمة العربية، لكن مجالها الجغرافي أوسع من حدود الدولة الواحدة، كما يمكن للأوروبي أو الأمريكي الذي اعتنق الإسلام أن يرى أنه ينتمي إلى الأمة الإسلامية على الرغم من اختلاف لغته وثقافته ودولته وانتمائه الجديد مقارنة بسكان الدول الذين ولدوا مسلمين.

يعتبر العدد السكاني سلاح ذو حدين، فإما أن يكون عاملا مساعدا في خلق الثروة إذا توفرت الموارد الطبيعية، وكانت الأرض شاسعة وتسمح بخلق الفرص والقوة العسكرية، وكان لهذا التعداد المؤهلات العلمية والنضج السياسي، أو أن يكون مشكلة إذا شحت الموارد الطبيعية وكانت الأجناس متصارعة ينقصها الوعي السياسي الموحد، فالعدد السكاني الكبير في مصر مع نقص الأراضي الصالحة للزراعة تشكل هاجسا دائما ومؤرقا للسلطة السياسية المتعاقبة على الدولة المصرية، مما يدفعها للبحث عن بدائل تمكنها من تجاوز مشكلة تراجع التوافق بين عدد السكان والموارد الطبيعية، وأما كثرة عدد السكان وتنوع الثقافات واللغات والأعراق فقد يشكل مشكلة تجعل من هذا التنوع فريسة سهلة للتدخلات الخارجية للقوى التي تبحث على إضعاف الدول من أجل استغلال مقدراتها وموقعها الجغرافي، تماما كما جرى مع سكان السودان في الجنوب والذي أدى استخدام الفوارق الدينية والثقافية إلى تقسيم البلاد[2].

- **الإقليم (الأرض):** هو الوعاء والهيكل والمجال الجغرافي، وهو الفضاء الذي يحمل الدولة وركن ممارسة الدولة لعنصرها الثالث وهو السلطة والسيادة، وأن ذهاب يسمى بالعدالة الاجتماعية التي تفرضها السلطة، ويستوجب ذلك أن يذعن أفراد الشعب لهذه السلطة ويخضعون لها وإلا عوقبوا باسم القانون الذي يسمى فوق الجميع، وتأتي الحكومات إلى السلطة من خلال الانتخابات التي ينظم عمليتها الدستور، والذي ينظم السلطات، ويقسمها بين الأجهزة المختلفة المكلفة بتنفيذ القرارات السياسية.[3]

تتميز السلطة في أيامنا بأنها تعتمد على أساليب مختلفة، كالإكراه بالقوة المادية، أو بالتخويف ومن خلال الإقناع عبر وسائل الإعلام وغيرها، بينما يهدف استعمال القوة المادية إلى الحفاظ على

[1] عصام سليمان، **المرجع السابق**، ص.178.

[2] مولود ديدان، **القانون الدستوري والنظم السياسية على ضوء التعديل الدستوري 6 مارس2016**، دار بلقيس، الجزائر، 2017، ص، 29-28

[3] عصام سليمان، **المرجع السابق**، ص. 176.

أمن الدولة واستقرارها، بينما يذهب مفكرو الماركسية الجديدة إلى أن امتلاك القوة الاقتصادية ومواد الرزق والمؤسسات الاقتصادية هي السلطة الفعلية، التي تتحكم في أمن الأفراد والدولة الاقتصادي والاجتماعي.

لا يمكن اعتبار وجود الحريات على أنه تهديد للسلطة، ذلك أن حماية الحريات من وظائف السلطة كونها تسمح بتحقيق رضا المواطنين وهو ما يسمح بالحفاظ على الدولة بصفة عامة.

يلعب عنصر الأرض دورا حاسما في وجود وحياة الدولة، إذ بغيابه يمكن أن تسقط الدولة ككل، كما يلعب الموقع الجغرافي دورا أساسيا في إعطاء الدولة قوة جيوسياسية، ويصنف أهميتها داخل النسق الدولي وفي علاقاتها مع الدول الأخرى، حيث تصبح الجغرافيا أحد عوامل قوة الدولة، فالإطلالة على البحار والمنافذ المائية من عدة أوجه، تساعد كثيرا في حركية الاقتصاد ويضمن للدولة إمكانية الابتعاد عن كل أنواع التهديد والابتزاز الخارجي، كعمليات الحصار الاقتصادي التي يمكن أن تفرضها القوى العظمى على الدولة، إذا قررت هذه الأخيرة أن تستقل بقراراتها في مسألة إقليمية، ويأتي هذا الدور في عالم أصبحت تتحكم فيه المصالح وترتكز على القوة العسكرية والاقتصادية الصلبة، وعلى القوة الناعمة من خلال نشر الإدعاءات وبث الأخبار التي تسير وفق مصالحها حتى وإن كانت كاذبة (كما حصل مع الإدعاء الأمريكي بوجود أسلحة دمار شامل في العراق كي تبرر غزوها للعراق مثلا)، يعتبر قرب الدولة من المعابر المائية أو البرية لمرور التجارة العالمية مركز قوة بالنسبة للدول، ويأتي على رأس هذه المنافذ دولة مصر وبنما ومضيق هرمز، بينما تمتلك جمهورية مصر منفذ قناة السويس الذي يعتبر شريان الاقتصاد العالمي، والذي تعبر منه أغلب التجارة العالمية من آسيا إلى باقي أنحاء العالم، وبنفس الوتيرة تتنقل سفن الحاويات التجارية والبوارج البحرية العسكرية، بينما تتربع دولة بنما على قناة بنما التي تقسم الأمريكيتين وتسهل عبور السفن التجارية والعسكرية في الاتجاهين.[1]

من جانب آخر، تلعب التضاريس دورا كبيرا ومحوريا في زيادة قوة الدولة، أو العكس فقد تكون عامل ضعف لها، حيث يصعب عليها الدفاع عن حدودها، ويدخل في حيز الإقليم، مجالات الإقليم البحري والجوي للدولة المعترف بهما دوليا في جملة الحدود إضافة إلى الحدود البرية، على العلم بأن هناك الكثير من المناطق الحدودية البرية والبحرية بين دول كثيرة، لا تزال تشكل مناطق صراعات وإرهاصات ولم يفصل فيها بعد نهائيا.

[1] موريس دوفرجيه، **المرجع السابق**، ص.59.

ت- السلطة أو الهيئة الحاكمة (السيادة)

اختلف العلماء حول أصل السيادة، لكنها كانت موجودة دائما، من المؤكد أنها لم تكن بالصبغة ولا بالشكل التي هي عليها الآن، كنشاط سياسي تختص به هيئة (نخبة)محددة ومتفرغة للقيام بهذا النشاط، ذلك أنها كانت موجودة في المجتمعات القديمة، لكنها كانت غير محسوسة، ولم تكن منظمة بقانون واضح يحكمها، بل كانت جزء من النشاط الاجتماعي العام، كما اختلف الباحثون في نشأتها وكيفية انتقالها بين الأشخاص خاصة في المجتمعات البدائية، ثم مع مرور العصور تطورت فأصبح يختص بها الملوك والأمراء والأسياد، إلى أن انتقلت إلى يد الحكومات والرؤساء والعاملين المتخصصين السياسيين في الحقل السياسي.[1]

إن امتلاك السلطة يسمح لصاحبها باستعمال القوة المشروعة لفرض النظام، وبسط السيادة وإحقاق الحق والعدالة وتقسيم الثروة بعدالة بين أفراد المجتمع، وهو ما يسمى بالعدالة الاجتماعية التي تفرضها السلطة بقوة القانون على الأقل نظريا، ويستوجب ذلك أن يذعن أفراد الشعب لهذه السلطة ويخضعون لها وغلا عوقبوا باسم القانون الذي يسمى فوق الجميع، وتأتي السلطة إلى أصحابها من خلال الدستور الذي ينظم السلطات وتقسيم السلطة بين الأجهزة المختلفة المكلفة بتنفيذ القرارات السياسية.

تتميز السلطة في أيامنا بأنها تعتمد على أساليب مختلفة من إكراه بالقوة المادية وبالتخويف، ولكنها قبل ذلك تلجأ إلى وسائل الإقناع والتحسيس التي تدار من مختلف وسائل الاتصال ووسائل الإعلام، ومن وسائط التواصل الاجتماعية الجوارية التي أصبحت ضرورة في يومنا هذا، ولابد من الإشارة إلى أن استعمال القوة المادية لا يهدف في النهاية إلا للحفاظ على أمن الدولة واستقرارها وتثبيت العدالة، ولا يعني ذلك عدم وجود تجاوزات هنا وهناك، ما دامت العملية برمتها مرتبطة بالإنسان، وفي نفس الوقت يذهب جزء آخر من الباحثين السياسيين إلى أن امتلاك القوة هو امتلاك الوسائل الاقتصادية والموارد الأولية والمعادن الضرورية لتحريك العجلة الاقتصادية (المدرسة الماركسية)، وامتلاك المؤسسات الاقتصادية هي السلطة الفعلية التي يمكن أن تتمتع بها الدولة لفرض توجهاتها خاصة على مستوى سياساتها الخارجية وتعاملها في المحفل الدولي، إذ هي من تتحكم في أمن الأفراد وأمن الدولة واستقرارها الاقتصادي والاجتماعي.

[1] سعاد الشرقاوي، **المرجع السابق**، ص. 34

من وظائف الدولة الأساسية حماية الحريات، كونها تسمح بتحقيق رضا المواطنين عن الأداء الحكومي، وهو ما يسمح بالحفاظ على الدولة بصفة عامة، ولا يمكن اعتبار وجود الحريات على أنه تهديد للسلطة كما جرى في الأنظمة الدكتاتورية التي انتشرت في القرن الماضي .

- **خصائص السلطة أو السيادة:** السيادة أمر في بالغ الأهمية، حيث يعتبره جمع من الفقهاء السياسيين والقانونيين على أنه مرهون بالاعتراف الدولي، وما لم يحصل ذلك تبقى السيادة مشوبة بخلل، وعليه نجد دولا ذات سيادة متنازع عليها، وأخرى تحت طائلة القانون الدولي وهيئة الأمم المتحدة.

وحتى تكون الدولة مكتملة الأركان يجب أن تكون السيادة لديها تامة، سواء السيادة الداخلية على كامل أراضيها ومكوناتها الاجتماعية، والسيادة الخارجية، حيث تضمن بأن يكون لها تمثيليات وسفارات في معظم دول العالم، وأن تشارك في الهيئات وفي المحافل الدولية، كما يجب أن تكون سيادتها كاملة ولا يشاركها فيها طرف آخر، حيث عرف العالم نماذج لدول لها سيادة ناقصة، وأن تجمع بين السيادة القانونية الممثلة في قدرتها على إصدار القوانين وتنفيذها، وسلطة وسيادة سياسية والتي تتمثل في مشاركة الشعب في النظم الديمقراطية والتي تقوم على مبدأ الانتخاب وحق التصويت العام.

من الخصائص المرتبطة بعنصر السيادة وهو أهم عنصر في أركان الدولة كما ذكرنا، هو أن تكون السيادة دائمة أي لا تنتهي بتاريخ معين، إلا إذا حدث احتلال أسقط ركائز الدولة القائمة، وأن تكون أيضا شاملة لكل أراضيها ومواطنيها، أي أن لا مواطن مستثنى من الإذعان والطاعة للقوانين التي تصدرها السلطة أو الهيئة الحاكمة وتنفيذ القوانين، أيا كانت مرتبته الاجتماعية أو صفته داخل الدولة.

سيادة الدولة غير قابلة للمفاوضة ولا للتنازل، وإن وجد أن شرعية الانضمام للهيئات الدولية كهيئة الأمم المتحدة وفروعها المختلفة، أو كالانضمام إلى التكتلات الاقتصادية والتحالفات الأمنية، تفرض تغيير بعض القوانين الداخلية لتتماشى ونظم الهيئات الدولية، إلا أن ذلك لا يعني التنازل التام عن السيادة الوطنية.[1]

[1] محمد نصر مهنا، **علم السياسة**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص 295.

ث- تقسيمات السلطة: تغيرت ظروف الدول عبر الأزمنة، وكانت اتفاقية (واستفاليا) لعام 1648 نقطة فاصلة في تاريخ الدول، حيث تأسست لأول مرة دولة مركزية، ويطلق عليها أحيانا الدولة القطرية أو الدولة الأمة Etat Central ou Etat Nation وهي تعاكس دولة المدينة عند اليونان جوهريا، حيث توحدت أقاليم الأسياد والبارونات والدوقات تحت راية ملك واحد، وتنازلت عن جزء من السلطة للملك والمستشارين المركزيين لأجل هدف تقوية الدولة التي تجمعهم جغرافيا ودينيا وتاريخيا.

بحث الفقهاء القانونيون الأوائل في سبل كبح سلطة الملوك وعدم السماح لهم بالاستيلاء على السلطات في أيديهم يفعلون كما يشاء، وكي لا يتقوى المستشارين من جانب آخر، ولا يتمكنون من إفشال وجود الملك، فجاءوا بحل وسط، يضمن التوازن، ويتمثل في مبدأ الفصل بين السلطات، حيث أن القوانين يجب أن تصدر باسم الأمة أولا، ولا باسم قدسية الإله، ولا باسم البابا، ولا الملك ذاته، بل يجب أن تستمد قوتها من الأمة التي تنبع منها السلطة وتعود عليها.

قامت الدساتير الحديثة بناء على ذلك على فكرة الفصل بين السلطات، لضمان توازن قانوني وتوزيع للسلطة، يسمح بإدارة الدولة بطريقة قائمة على شرعية ثابتة ومتوازنة، بناء على مبدأ الفصل الذي جاء به الفقيه القانوني (شارلز دي مونتيسكيو)، والذي عبر عليه في مقولته الشهيرة "السلطة وحدها هي التي توقف السلطة"، وفي خضم ذلك، تتفق الدساتير الحديثة على تقسيم السلطة إلى ثلاث أنواع: سلطة تشريعية، سلطة تنفيذية وأخرى قضائية.[1]

- **السلطة التشريعية:** في الوقت الذي تنبع فيه السلطة من الإرادة العامة للشعب، إلا أن عدد السكان الكبير الذي تواجهه أغلب دول العالم، لا يسمح بممارسة الشعب هذا الحق، وأن يتمتع بسلطة تشريع وسن القوانين مباشرة، لذلك كان لزاما أن يكون هناك مجلسا منتخبا من طرف الشعب وممثلا له ، يقوم بالنيابة عنه وبتفويض منه في إطار نظام قانوني مكتوب، يسمح هذا النظام للنواب المنتخبين من اتخاذ القرارات التي يريدها الشعب وباسمه، تخضع هذه العملية لنظم تقنية مختلفة، فقد نجدها تتكون من مجلس واحد كما كان الحال في الجزائر قبل 1996 وفي كثير من دول العالم، تعتمد دولا كثيرة أخرى على نظام المجلسين، مجلس النواب ومجلس الشيوخ.

ينتخب النواب في البرلمان بغرفتيه العليا (عادة ما يسمى بمجلس الشيوخ أو مجلس الأمة)، والغرفة السفلي (المجلس الشعبي أو البرلمان) لمدة زمنية محددة، وتكون ولاية نيابتهم وطنية،أي أن يقوم المنتخبون بالتعبير عن مشاغل جميع مواطنين الدولة، على الرغم من أن انتخابهم كان في

[1] حسن مصطفى البحري، **النظم السياسية المقارنة**، جامعة الشام الخاصة، دمشق، 2020-2021، ص.27.

دوائرهم الانتخابية، وجدير بالذكر أنه وللسير الحسن ولفاعلية هذه السلطة، يجب أن تستند على قدر كاف من التشاور مع السلطة التنفيذية حتى تضمن نجاح قوانينها التي تصدرها، وأن لا تتعارض السلطات فتقع الأزمة السياسية.[1]

من جانب آخر، يقوم النواب والمنتخبون باقتراح القوانين التي يرونها تخدم مصالح الأمة التي يمثلونها، ويقومون بالرقابة البرلمانية على عمل السلطة التنفيذية ممثلة في الحكومة، قد تكون هذه المساءلة قبلية أو بعدية، كما يمكن أن تكون شفوية أو كتابية، تلزم أعضاء الحكومة على الرد على انشغالات المواطنين التي يرفعها ممثلوهم.[2]

- **السلطة التنفيذية:** هي السلطة العامة الثانية داخل جهاز الدولة وهي الهيئة المكلفة بتنفيذ وإدارة شؤون البلاد، يتمثل اختصاصها الأساسي في وضع السياسات العامة، ولأجل ذلك تحتاج إلى إمكانيات وموارد مالية وقوانين تنظيمية وأخرى ردعية كي تتمكن من تنفيذ البرامج والسياسات المصادق عليها.[3]

تتكون السلطة التنفيذية في الدول الديمقراطية من رئيس الدولة ومجلس الحكومة (مجلس الوزراء) مع الأخذ بالاختلافات التي تطبع الأنظمة السياسية، جدير بالذكر أيضا أن الأنظمة البرلمانية غالبا ما تعيش صراعات، حيث يتمتع أعضاء البرلمان بقوة وشرعية الانتخاب التي تنتهي في أروقة البرلمان، وغالبا ما تتصادم الكتل البرلمانية للأحزاب في صياغة مشاريع القوانين ورسم السياسات[4].

نظريا تتكون الحكومة من وزراء يأتون من الكتل الحزبية التي فازت في الانتخابات البرلمانية (التشريعية)، إلا أن الأنظمة الرئاسية تعرف نمط مختلفا قليلا، إذ يمكن للرئيس من تعيين رئيس الوزراء الذي يناسب برنامجه، ومن ثم يكون الرئيس هو المسئول أمام الشعب وليست الحكومة التي تقوم بتنفيذ برنامجه.

- **السلطة القضائية:** تعتبر السلطة القضائية السلطة الثالثة في الأنظمة الليبرالية والديمقراطية، وتتكفل بالقضاء وتوفير العدالة وحماية الحقوق والحريات ومراقبة شرعية القرارات والقوت=انين وانسجامها مع بنود الدستور، تتكفل أيضا بفض النزاعات التي تنشأ بين الأفراد والأجهزة، فتقوم على مبدأ تطبيق حكم القانون الذي هو غاية الأنظمة والأفراد على حد سواء.

---

[1] محمد نصر مهنا، **المرجع السابق**، ص.365

[2] خضر خضر، **مفاهيم أساسية في علم السياسة**، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، ط 2، 2008، ص. 124

[3] خضر خضر، **المرجع السابق**، ص.126

[4] محمد نصر مهنا، **المرجع السابق**، ص. 378

يرى الفقيه الفرنسي (جورج بيردو) أن السلطة القضائية هي "الكفيلة بإجبار الحكام على احترام نظام عملهم واستخدام صلاحياتهم طبقا للإجراءات التي يقررها الدستور، وتوجيه حياة البلاد وفق فكرة الحق التي قبلوا خدمتها والتي تنبع منها في النهاية سلطتهم"، وبالتالي نلاحظ أن أحد لأهم أهداف السلطة القضائية هو منع تعسف الحكام في استعمال السلطة المخولة لهم.[1]

من ميزات وخصائص السلطة القضائية هو مبدأ استقلال القضاء وحياده، حيث يجب أن تتحر من كل الضغوط والقيود كي تقوم بوظيفتها وتفصل في النزاعات بعيدا عن أس شكل من أشكال الظلم والتعسف لصالح الطرف القوي.

[1] خضر خضر، **المرجع السابق**، ص. 131

المحاضرة السادسة

السلطة التقليدية والسلطة السياسية

تمهيد

يكتنف مفهوم السلطة الكثير من اللبس وذلك راجع بالدرجة الأولى لارتباط وتشابه مفهوم السلطة بمفاهيم أخرى مجاورة لها، وإذا كان بالإمكان أن نرى أن هذه المفاهيم تقترب إلى حد كبير من مفهوم السلطة في العصور السابقة في أنساق الدولة القديمة، إلا أن الدول الحديثة صاحبة الوظائف الكثيرة وأنظمتها السياسية المعقدة ساعدت في توضيح الفرق بين السلطة السياسية سواء عن الأنواع الأخرى للسلطة أو عن المفاهيم المصاحبة لها مثل التأثير والنفوذ وغيرهما والتي تعتد من أركان السلطة وليست السلطة كلها.

تطرق الباحثون الأوائل من فقهاء التاريخ وعلماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا لمفهوم السلطة، كيف نشأت وكيف تُولَى المناصب والرتب الاجتماعية داخل منابر الحكم وداخل المجتمع الواحد، وكيف تتكون طبقة من حكام وأخرى من محكومين، وكيف يعمل الحكام على تثبيت سلطتهم على بقية المجتمع، وصولا إلى اختصاصي علم السياسة الذين تطرقوا إلى السلطة السياسية بأنساقها وأنماطها، والأساليب المختلفة التي يسيرون وفقها للوصول إلى السلطة، وإلى طرق ممارستها.[1]

أ- المجتمعات القديمة ونشأة السلطة

لقد اختلفت طبيعة القيادة (السلطة التقليدية) في المجتمعات القديمة باختلاف الأنظمة الاجتماعية، إلا أن ظاهرة الزعامة والقيادة ممثلة في تفرد شخص واحد أو مجموعة صغيرة من الأشخاص كانت ملازمة لجميع التجمعات القديمة، وكان الهدف هو فرض الطاعة على بقية أفراد القبيلة أو التجمع البشري، ولعلنا نجد هنا سنة القيادة موجودة طبيعيا في جميع التجمعات بما فيها التجمعات الحيوانية، التي تتمثل القيادة فيها بوجود عنصر أقوى يقود بقية عناصر المجموعة ويضمن بقاءها، وعند التجمعات البشرية فإننا سنستعمل كذلك مصطلح القيادة (القائد) لتفادي الخلط في مفهوم السلطة بنموذجها المعرفي الحديث.

قامت (السلطة) في الفكر السائد عند القبائل وفي التجمعات البشرية الأولى على قانون الطبيعة، وعلى القوى الخارقة (غيبيات)، التي ظنت هذه المجتمعات أنها تتحكم في مصيرها، في

[1] عصام سليمان، **المرجع السابق**، ص 184

إسقاط المطر، أو إبعاد الأخطار والأمراض، أو صد عدوان قد يأتي من القبائل الأخرى، وكانت تتطلب تدخل شيوخ القبيلة والكهان لأجل التوسط إلى قوى الطبيعة هذه، لقضاء الحاجات أو صد هذه الأخطار والأمراض.

ما يميز هذا النوع من السلطة هو أنها كانت غير مقننة، ولا ترتكز على كفاءة من نوع محدد كما لم ترتبط بعلم مادي، بل كان أكثرها يرتبط بالروحانيات والقوى الخارقة، كما كان يعتقد أنه يجب طاعتها من أفراد الجماعة، حيث كانوا يعتقدون أنها تقرر الأوامر، و تقسم الأدوار داخل الجماعة لأجل تنفيذها، حفاظا على أمن وسلامة القبيلة أو الجماعة، وكانت هذه السلطة مبثوثة داخل الوعي الجماعي لأفراد القبيلة، التي تتوارثه من جيل لآخر من خلال منظومة طقوس وحكايات وأناشيد تحفظ من جيل إلى جيل، الخاصية الثانية هي أن حدود هذه السلطة كانت ملازمة لحدود المجال الجغرافي للقبيلة، وكانت عقوبة وجزاء أي محاولة لمخالفة الأوامر أو الخروج عن طاعة شيوخ القبيلة أو الكاهن، تقود إلى طرد الشخص أو العنصر المشاغب من القبيلة، مما يعني طرده من الجماعة، ما يعني بالضرورة موته المحتم، سواء من طرف الحيوانات المفترسة أو من طرف القبائل الأخرى.

بينما تطورت المجتمعات وتعقدت علاقاتها، وتشكلت دولا بحدود جغرافية معلومة، حيث ضمت أقاليم معينة ومرسومة الحدود، لم تعد السلطة على الشكل البدائي الذي كانت عليه، لذلك يفرق (ماكس فيبر) بين السلطة التقليدية في القبيلة، والذي يقوم على مبدأ القانون التقليدي بين شيوخ القبيلة وبين السلطة القانونية العقلانية، التي يسمح بها القانون الديمقراطي الليبرالي الحديث، والتي يقوم على تنفيذها مجموعة من الموظفين السياسيين والإداريين (البيروقراطيين)،[1] وهؤلاء الموظفون لا ينتمون بالضرورة لطائفة اجتماعية معينة، أو قبيلة أو عائلة، ولا تخضع مناصبهم للوراثة، بل للكفاءة التي يحدد القانون الوضعي متطلباتها وشروطها، على الرغم من أن كلى السلطتين (التقليدية والسياسية) تقومان على نظام قانوني، واحد طبيعي وآخر اجتماعي (بشري) تعاقدي وموضوعي.

انتقلت السلطة بفعل الصراعات من منظومة أخلاقية سياسية في المجتمعات التقليدية إلى منظومة سياسية تلتزم بالقانون الأخلاقي في المجتمعات الحديثة، أي أن مصدر السلطة في المجتمعات الأولى كان أخلاقيا (ديني وروحي) يصبغ الحياة السياسية دون أن يكون لبقية أفراد

[1] ستيفن دي تانسي، **المرجع السابق**، ص.08

المجتمع أي حظ فيها أي أنها من اختصاص زعماء القبائل ثم الملوك الذين قدموا أنفسهم كظل الله في الأرض، لتنتقل إلى سلطة وضعية من صنع البشر بفعل تنازل أفراد المجتمع لأفراد بعينهم يزاولون السلطة لفترة معينة ويحاسبون على نتائج استعمال هذه السلطة كما يحاسبون على مدى احترامهم للقوانين الأخلاقية من قيم اجتماعية وثوابت سياسية وخدمتهم للصالح العام للمجتمع.

ب- تعريف السلطة السياسية

السلطة السياسية **ضرورية لقيام الدولة**، إذ تعتبر الوسيلة التي يمكن للدولة من القيام بوظائفها من خلالها، وفي تعريف بسيط لها السلطة السياسية هي **الإمكانية والقدرة على جعل الآخرين القيام وتنفيذ أوامر** من شخص أو مجموعة من الأشخاص حتى وإن تعارض تنفيذ هذه الأوامر وتطلعات وقناعات أفراد الجماعة، وخلافا لسلطة الوالد في الأسرة أو سلطة الأسياد والإقطاعيين على عبيدهم وأقنانهم، فإن السلطة السياسية لا مجال لحدودها، فهي تستعمل القوة القاهرة والردع والقهر لأجل تنفيذ قراراتها وأوامرها لتأمين الطاعة والانصياع بهدف الحفاظ على الأمن لجميع أفراد الأمة والدولة معا[1].

من ميزات السلطة السياسية أنها تضع القوانين التي تصبح ملزمة لجميع المواطنين وعلى جميع أراضيها، كما لا يحق لأي كان أن يرفض تطبيقها وإلا سادت حالة من غياب الأمن واهتز استقرار الدولة ككل، إذ يمكن للحكومات من تنفيذ عقوبات السجن أو حتى الإعدام بحسب طبيعة الأنظمة السياسية في حق من يعارض قوانينها، لكن الذي يميز السلطة السياسية أنها تنطلق من مبدأ الحق ولأجل الخير والصالح **العام**، كما أن الميزة الثانية تكمن في أن هدف السلطة بعد المحافظة على السلم الأمن وعلى بقاء الدولة، فإن الهدف الثاني هو المحافظة على الملكية العامة والخاصة وعلى الحرية.

يصبح مهما جدا التأكيد على أن سن مثل هذه القوانين وبهذا القدر من الأهمية إذ ترتبط بأمن وبقاء الدولة والأمة، ومن الخطورة التي يمكن أن تقع على من يخالفها يقوم على مبدأ **العدالة** أي أن السمة الضرورية في عملية خط القوانين واستعمال القوة والعنف لتنفيذها يجب أن يكون منتهاه تحقيق العدالة بين جميع أفراد المجتمع، والعدالة هي الآلية للمحافظة على الحرية الفردية التي لا يجب أن تتعارض والحريات العامة.

[1] ستيفن ديلو، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، تر: ربيع وهبة، منتدى مكتبة الإسكندرية، القاهرة، 2000، ص.195

إن القانون الطبيعي الذي يدفع طبيعيا أفراد المجتمع إلى التنافس حول الحرية والملكية يدفع في نفس الوقت إلى ظهور أشكال الصراع المختلفة، لذلك من الضروري أن تدخل السلطة السياسية لفض هذا الصراع، ليس ذلك وحسب بل أن تضع برامج واستراتيجيات تضمن حقوق وحريات جميع أفراد المجتمع، ويبدو أن هذا ما يدفع إل التنافس على السلطة لتقديم أفضل إستراتيجية ممكنة بإمكانها تحقيق الصالح العام للجميع في مساواة بيمن المواطنين، أغنياء وفقراء كبار في السن لا يمكنهم العمل وشباب تواق، بين المرأة والرجل وتضمن حقوق الأطفال وسلامة المؤسسات العمومية، وضبط المرافق العمومية لتقديم أحسن الخدمات للجميع دون تمييز.

ت- طرق ممارسة السلطة السياسية

تمارس السلطة السياسية بطرق مختلفة منها:

- ❖ القوة الطبيعية: وقد مورست السلطة بالقوة البدنية للأقوى داخل المجموعة لأجل تنفيذ قرارات هذا الأخير، وفي أيامنا هذه يمكن تشبيه تلك القوة المادية بالقوة العسكرية وأجهزة الأمن التي تخضع الخارجين عن قوانين الدولة والمعترضين مع القانون الأخلاقي السائد بالقوة المادية المشروعة لسلطة القانون.
- ❖ القوة الاقتصادية: وتتمثل في أن من يمتلك قوت الأفراد ويتحكم في الاقتصاد وتوفر السلع الغذائية والدواء، وتذهب المدرسة الماركسية إلى اعتبار أن من يملك وسائل الإنتاج وهي تقصد البرجوازيين، هو من يفرض طبيعة السلطة التي تخدم مصالحه أي مصالح طبقة معينة.

قوة الإقناع والتأثير: وتتم من خلال تقديم نماذج وتوضيحات وحث المواطنين على التقيد بتعليمات معينة وإتباع أنظمة وسلوك أو المشاركة في عملية سياسية معينة، ويميل هذا التيار إلى هذا الأسلوب كونه يدفع بقبول الأوامر بكل طواعية وبطريقة اختيارية تزيد من تحقيق نتائج إيجابية أكبر، يستوجب ذلك ان تعمل السلطة على استرضاء المواطنين من خلال تقديم برامج وخدمات عامة راقية. تتحقق من خلالها رضا المواطنين بحكامهم، مما يسهل بقاء هذه الحكومات في الحكم وممارسة السلطة بكل شرعية.

المحاضرة السابعة

نظريات أصل ونشأة الدولة

تمهيد

شكل أصل الدولة تضاربا فكريا وفلسفيا عميقا حول السبب الرئيس الذي كان وراء نشأة مؤسسة الدولة، وكيف تكونت وما هي العوامل والأسباب التي أدت إلى ظهورها، وفي ظل هذا التضارب يتفق الباحثون بمختلف مناهلهم على أن المجتمع أسبق من الدول، لذلك، نجد أن معظم الأسباب التي والتبريرات التي قدمت لا تكاد تنفصل عن النشاط الإنساني، بينما يبقى الاختلاف في أي من عناصر المجتمع كان سببا مؤسسا لظاهرة الدولة،من الباحثين من رأى بأن تطور العائلة وازدياد حجم المصاهرة أدى إلى بروز القبيلة ثم الدولة، وهناك من يربطها بالحاجات الاقتصادية وعنصر التنظيم وآخرون رأوا أنها نتجت عن شكل من التوافق في شكل عقد اجتماعي، وعليه ستحاول هذه المحاضرة البحث في هذه العوامل.

أ- النظرية العائلية

يرى أصحاب هذه النظرية أن المجتمع هو أصل الدولة، وأن أصل المجتمع هو العائلة التي تكونت بعدما تملك الرجل للعائلة، وشعر بملكيته لذريته التي جاءت من صلبه، ثم أن تجمع العائلات تولدت عنه مصاهرة ربطت بين هذه العائلات بصلة الدم والقرابة، ثم تطور وتزايد حجم العائلات والمصاهرة التي حدثت، خلقت العشيرة التي بدورها زاد حجمها لتصبح فيما بعد مدنا لتتحول في مجموعها إلى إمارات كما هو الحال بالنسبة لإمارات أوروبا الإقطاعية، إلى أن تحولن إلى الدول التي نعرفها اليوم[1].

تقوم هذه النظرية في تعليلها لهذا الرأي على أن هناك تشابه كبير بين شعور الانتماء إلى العائلة والقبيلة يشبه الشعور بالانتماء إلى الدولة الذي نراه اليوم عند المواطنين، إلا أنها تواجه انتقادات كثيرة أهمها أن هناك مجموعات بشرية لحد اليوم ازداد حجمها ولم تشكل دولا كسكان (الإيسكيمو) وبعض شعوب المناطق الشمالية.

يرى المنتقدون لهذه النظرية أن العائلة لم تكن الأصل، فالحياة البدائية أخذت مراحل زمنية طويلة أين كانت المشاعية هي الأصل كما يذهب لذلك (كارل ماركس)، وأن دولة الولايات

[1] محمد نصر مهنا، **المرجع السابق**، ص.279

المتحدة الأمريكية لم تمر بمرحلة العائلة لتصل إلى مرحلة الدولة، بل بدأت من الدولة ثم شكلت الأمة.[1]

ب- النظرية الدينية

يرى أصحاب النظرية الدينية أن الدول لم تتشكل إلا بإذن من الخالق الذي أنشأ كل شيء، ومن ثم تضفي قدسية على الدولة كجهاز وعلى الملك أو الحاكم كونه منفذا لمشيئة الله، وأنه استمرار وديمومة الدولة يستوجب وجود هيئة حاكمة تقوم بتنظيم العلاقات بين الناس، وتقيم العدالة وتحقق الأمن، وخلاف ذلك يولد الفوضى وتذهب مصالح الناس ويأكل القوي الضعيف، ويستند أصحاب هذا الرأي على ما تحمله النصوص الدينية لمكارم الأخلاق وقيم العدل والمساواة والتآخي وحسن الجوار وحفظ النفس والمال.

عززت الكنيسة هذا المعطى بتأويل نصوص وكتابة الأناجيل المختلفة لتعطي لذاتها الأولوية على الحكم المدني الوضعي، كما تبين في العصور الوسطى من تفاهمات أحيانا وتصادمات أحيانا أخرى بين الكنيسة ممثلة للرب والملك ممثلا للأرض، ومن الكتابات الشائعة في هذا المجال ما كتبة القديس أوجستين في كتابه الشهير (مدينة الله)[2]، ترى هذه النظرية أن المساواة والعدالة اللذان هما ما يأمل فيه كل إنسان هما من صنع الله، ولابد للإله من اختيار القائد الذي يحكم لتطبيق هذه القوانين، إلا أن الواقع وخاصة في مرحلة العصور الوسطى لأوروبا أثبت عكس ذلك، لقد تميزت هذه الحقبة بأنواع من القهر والقمع حينما التحمت السلطة الروحية (الكنيسة) بالسلطة الزمنية (الملوك) فكانت النتيجة قرونا من الظلم والقهر مما دفع بظهور حركات الإصلاح الديني التي قادها كل من (مارتن لوثر) و (جون كالفن).

ومن الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية أن ما يدير السلطة والحكم هو الأطر السياسية أكثر من أي شيء آخر، ذلك أن الدول يمكن أن تنشأ وتعيش دون أن يتدخل الدين، وأن العلاقات السياسية لا تعترف بالدين بالضرورة لاختلاف الأديان والعقائد داخل الدولة الواحدة، وأن الحاكم إن لم يكن مسئولا أمام الشعب أو طبقة من السياسيين، على اعتبار أنه مسئولا أمام الله وحده،

[1] سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، المرجع السابق، ص. 25

[2] لتفاصيل أكثر ترتبط بالقانون الطبيعي والمدينة التي ارتضاه الخالق، يرجى الاطلاع على المقال التالي:
https://tafahom.mara.gov.om/storage/al-tafahom/ar/2014/043/pdf/07.pdf

فمن شأن ذلك أن يتجبر الحاكم ويتحول إلى دكتاتور أو إمبراطور لا يحترم لا الحريات ولا الدين ذاته ولا يشاركه أحدا في قراراته.

ت- نظرية العقد الاجتماعي

عند الحديث عن نظرية العقد الاجتماعي، يتبادر إلى الأذهان المفكر البريطاني (طوماس هوبز) الذي قال عن نفسه أن يوم ولدته أمه فإنها وضعت توءما (طوماس) المولود والخوف (توأمه)[1]، كانت هذه سمته النفسية، لذلك ذهب (هوبز) في تفسيره لنشأة الدولة أن المجتمعات كانت تعيش البؤس والفقر والحرمان والصراع وحب الذات (وهو محق بالنظر إلى الظروف التي مرت بها أوروبا القرسطوية) ومن ثم نادى بضرورة وجود طبقة حاكمة تحكم بطريقة منظمة الطبقة المحكومة وتضبط سيرها وعلاقاتها وهو ما عبر عنه في كتابه الشهير (الشرير Le leviathon)[2]، ولم يكن ذلك ممكنا إلا باتفاق الأفراد على عقد بينهم وبين الحاكم الذي بمحض هذا العقد يخولونه جزء من حرياتهم وسلطتهم الطبيعية، لكي ينظم العلاقات فيما بينهم ويخرجهم من حالة الفوضى والقانون الطبيعي الذي يحكم جميع البشر إلى حالة المجتمع المنظم.

ينبه (هوبز) في هذا السياق أن الحاكم لم يكن طرفا في العقد شخصيا، لذلك ليس على الحاكم أي التزام نحو المحكومين، على اعتبار أنه ومهما بلغ من استعمال للقوة والاستبداد فلن يكون أبلغ مما يمكن أن تخلقه الفوضى والغوغاء، وهو في ذلك يستذكر المأساة التي حصلت للملك البريطاني وعائلته إبان الحرب الأهلية التي حدثت عام 1651 والهمجية التي صاحبتها، والتي اتصفت بها الغوغاء وهي تجهز على الملك وزوجته وبناته[3].

ينطلق مفكر الإصلاح الديني (جون لوك)[4] من منشئه الديني المسيحي، متفقا مع (هوبز) في كون الأفراد هم من سعوا للتنازل عن بعض من حرياتهم وإعطائها للحكام، لأجل تنظيم العلاقات التي أصبحت تفوق الأطر الاجتماعية التقليدية، ويتفق معه كذلك في القانون الطبيعي، لكنه عكس (هوبز) يرى أن القانون الطبيعي الذي كان قائما على الفطرة لم يكن بؤسا وشرا مطلقا، بل كانت الحرية والتوافق سماته العليا (مرجعه الديني ربما)، ويختلف مع (هوبز) في أن الهيئة الحاكمة هي طرف في العقد مع المحكومين مقابل السلطة العامة التي ستعمل على تنظيم المجتمع وفق ما تقتضيه الأخلاق العامة، وعليه يشدد (لوك) على أن الأفراد تنازلوا بمحض إرادتهم وليس بالإكراه،

---

[1] https://url-shortener.me/DQDJ

[2] Jean Jacques Rousseau, ***Du Contrat Social***, ENAG éditions, Alger, 2011, p.22

[3] https://url-shortener.me/DQDJ

[4] عصام سليمان، **المرجع السابق**، ص. 206

وعليه ليس للهيئة الحاكمة الحق في الاستبداد بالرأي ولا بالحكم المطلق، كما يجوز لهم مقاومته إذا خرج عن النهج والطريق السليم في إدارة الدولة وعن الالتزام بما تقتضيه السلطة المقيدة التي منحها إياه بقية أفراد المجتمع.[1]

يأتي دور المفكر الفرنسي الشهير، أبو الديمقراطية الحديثة كما يشاع (جون جاك روسو) الذي يوافق أرسطو المفكر اليوناني بقوله أن فطرة الاجتماع ظاهرة إرادية عند الإنسان وباتفاقهم سواء في تكوين العائلة أو المجتمع ككل، فالمجتمع المنظم يقوم على مبدأ إرادة الأفراد في الانتظام، والعقد الذي يحصل إنما يقوم على أساس إرادة الأفراد في العيش معا، ومادام الاجتماع ضرورة فإن الحاجات الفردية تزداد بالعدد وبتغير الظروف والتملك ومن ثم لا بد من الاتفاق على هيئة تدير الإدارة السليمة للحياة العامة، بما يحقق العدل ويصون الحريات ويحفظ الممتلكات والأفراد، وهو ما لا يتأتى إلا بعقد اجتماعي، وهم في ذلك يتنازلون عن جميع حقوقهم وحرياتهم الفطرية مقابل نوع جديد من الحقوق والحريات المكفولة قانونا، والتي تتواءم وطبيعة المجتمع المنظم الجديد والتي تقررها السلطة العامة والتي تكفل المساواة بين الأفراد بنظام قانوني يضمن العدالة بالقوة إذا لزم الأمر.[2]

ث- نظرية التطور التاريخي

يرى أصحاب هذه النظرية أن السبب في اختلاف طبيعة الدول والنظم السياسية القائمة اليوم واعتناق مواطني هذه الدول لهذه النظم، والتي يمكن أن تختلف عن القناعات السياسية للنخب الحاكمة ولمواطنين نظم أخرى، بل إنها تتضارب كليا، كالدول الآسيوية والعربية والدول الغربية، ثقافات وطبيعة الدول ونظم الحكم، وتذهب هذه النظرية إلى اعتبار الظروف التاريخية والثقافية سببا رئيسيا في تبلور هذه النظم وهذه الدول دون أخرى.

يرى أصحاب هذه النظرية أن التطور الذي حدث للجماعات في مناطق جغرافية معينة بتضاريسها، وطبيعة المهن التي انتشرت فيها، وأشكال الترابط البيني التي قامت بين الأفراد والجماعات كالقبائل والعشائر، اختلفت من بيئة لأخرى، وأن تراكم العوامل المختلفة كالعوامل الاجتماعية، الدينية، الاقتصادية والسياسية هو ما أدى إلى نشأة الدولة، التي اختلفت في طبيعة بنائها، وفي ثقافاتها المختلفة، وعليه، لا يمكن تصور أن دول العالم قامت كلها على شكل واحد وبفعل عامل واحد، ذلك أننا إذا أمعنا النظر، فإننا سنجد أن الاختلاف بين أشكال وطبيعة نظمها

[1] عصام سليمان، **المرجع السابق**، ص. 202

[2] **نفس المرجع**، ص.204

السياسية هو اختلاف طبيعي، وأن دول العالم اليوم تختلف فيما بينها في كثير من الأشياء، فإذا كانت طاعة المرأة اليابانية لزوجها تكاد تصل إلى مستوى التأليه (وتخضع لمفهوم القيم الآسيوية)، وذلك على الرغم من أن اليابان دولة رأسمالية بامتياز، فإن ذلك لا يمكن أن تقبله المرأة الأوروبية في دولة في نفس مستوى الرأسمالية، وبنفس الانفتاح الموجود كذلك وبامتياز في ألمانيا أو بريطانيا.

تحول الوعي الاجتماعي الذي يتكون تاريخيا، بفعل تشابك عوامل مختلفة، والذي يرتبط بطبيعة وثقافات الجماعات، إلى وعي سياسي مع بروز الدولة، ويصبح بذلك من الحاجات التي تضاف إلى حاجات الأفراد للانتظام والعدالة، فالقيم الاجتماعية والدينية لها مركزا هاما في حياة الناس، وعلى الهيئات الحاكمة أن تولي قدرا من الأهمية لهذا العنصر لأجل بقاء الدولة واستمرارها، حيث تلعب الثقافة بكل وسائلها ومستوياتها القناة التي تمرر الوعي السياسي وتحافظ على قوام الدولة.[1]

[1] لمزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على: دنيس كوش، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، تر:منير السعيداني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط01، 2007.

المحاضرة الثامنة:

الدولة من منظار علم الاجتماع السياسي

تمهيد:

كثيرون هم علماء الحقول المختلفة الذين تطرقوا للظاهرة السياسية، من فلاسفة مثل أفلاطون وأرسطو وابن رشد والفارابي و(ميكيافيلي Nicolas Machiavelli) وصولا إلى توماس هوبز (Thomas Hobbes) و (جون جاك روسو Jean Jacques Rousseau) وخريجي المدارس الدينية المنتمين للتيار المثالي من أمثال (جون لوك John Lock) والقديس (توما الإكويني Saint Thomas d'Acquin)، ثم القانونيين منهم من أمثال (جورج بيردو Geaorges Burdeau) وموريس دوفرجيه (Maurice Duverger)، وإن (كان شارلز دي مونتسكيو Charles De Montesquieux) من الفلاسفة فإنه يحسب على القانونيين بسبب ما أضافه حول روح القوانين والفصل بين السلطات الذي يعتبر اليوم ركنا أساسيا من أركان الأنظمة الديمقراطية المتطورة.

أما من اختصاصي علم الاقتصاد المتميزين فإننا نجد كارل ماركس (Karl Marx) الذي عمل على ما قدمه الفيلسوف الألماني (فريديريخ إنجلز Frederich Engels)حول الشيوعية من الجانب الاقتصادي، وعلماء الاقتصاد السياسي من أمثال جون ستيورت ميل (John Stewart Mill) وأخصائي علم الاقتصاد الكلي من أمثال (جون ماينرد كينز John, Meynard Keynes)، و(آدم سميث Adam Smith) و(دايفد ريكاردو David Ricardo)، ومن علم الاجتماع السياسي الذين تطرقوا لأركان علم السياسة، ودراسة الظاهرة السياسية في كل أشكالها وأبعادها كالدولة وأسسها والسلطة ونشأتها، وأشكال وأنماط النظام السياسي، سنتطرق إلى المتميزين منهم دون إجحاف مقصود، من أمثال (ماكس فيبر Max Weber)، (حنا أرندت Hannah Arendt) وآخرين من مفكري المدرسة النقدية والوضعية كحلقة (فيينا) ومدرسة (فرانكفورت) وإلى غاية علماء مدرسة شيكاغو .

أ-مفهوم الدولة في علم الاجتماع الكلاسيكي

ركز عالم الاجتماع إيميل دوركايم (Emile Durkheim) على مسألة القيم داخل المجتمع كمحرك لكل الظواهر التي ترتبط بالدولة، وبالتالي فهو يرى أن علم الاجتماع لا يولي ضرورة للعملية السياسة كعامل حاسم في تطور المجتمع وتنظيمه، بقدر ما يحتاج إلى بناء من الأسفل نحو الأعلى، أي أنه ينطلق من الوحدة الجزئية الاجتماعية **(العائلة والفرد)** نحو بنية أكبر وهي الدولة التي تتكون من النظام السياسي والسلطة، وحسبه فإن الدولة وما يرتبط بها هي محصلة للعملية الاجتماعية، وهذا الطرح هو نفسه الذي تذهب إليه **ال**نظرية الماركسية التي تتأسس على أن السياسة هي بنية فوقية عموما، وأنها مجرد انعكاس للبنية التحتية التي تتألف من المجتمع كما تمثل الصراع الدائر بين الطبقتين، طبقة من يملكون وسائل الإنتاج وطبقة من يمثلون أدوات الإنتاج (العمال) والصراع قائم على ملكية الآلات ووسائل الإنتاج، وإن كان (إيميل دوركايم) يشير إلى الدولة، فإنه يقسمها إلى دولة المجتمعات البدائية التي كان العمل فيها مشتركا تماما كالملكية، والتي تتأثر بعناصر الدين، التقاليد والتضامن الآلي القبلي من جهة، وبين الدولة الحديثة التي تتميز بنمط التقسيم الاجتماعي للعمل وبالأجر (le salaire) والتي يعتبر تضامنها عضويا إذ تحتاج إلى هيئة خارجة عن النطاق القبلي وقادرة كفاية بتسوية المسائل المعقدة وإدارة الاختلافات من جهة أخرى.[1]

ركائز الدولة عند المدرسة الكلاسيكية:

- ❖ المجتمع أصل الظواهر بما فيها السياسية.
- ❖ مجموعة القيم الاجتماعية هي التي توجه السياسة من الأسفل إلى الأعلى.
- ❖ المجتمعات الحديثة خلافا للمجتمعات القديمة في حاجة للدولة لإدارة المجتمع.

ترى المدرسة الماركسية (في الشق المتعلق بالفلسفة الاجتماعية) وهي تعيش تناقضا مستمرا حيث ترى أن الشيوعية لا تحتاج للدولة، إذ أن من يملك وسائل الإنتاج يملك السلطة داخل الدولة، وبما أن الرأسماليين من أبناء البرجوازيين والأرستقراطيين من ورثة ملاك الأراضي (الإقطاعيين) هم من يملكونها فإذن هم من يملك الدولة ويوجهها لخدمة مصالحه، لذلك سميت النظرية بالمادية لأنها ترى بأن الجدلية القائمة هي بين الوسائل ومن يملكها، وأن الدولة هي من إنتاج وخلق مالكي وسائل الإنتاج وأصحاب المال لضبط المجتمع والتحكم فيه (العمال= طبقة البروليتاريا)، ومن جهة أخرى ترى أن الدولة مجرد وسيلة وآلية ظرفية لكنها ضرورية لبلوغ طبقة البروليتاريا إلى الحكم من خلال الحزب الشيوعي الذي سيدير الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية

[1] موريس دوفرجيه، **المرجع السابق**، ص. 19.

والمساواة بين أفراد المجتمع، وأنه لا يصبح فردا أحسن من فرد آخر ولا وجود للطبقات داخل المجتمع الذي سيعود إلى حالته الأصلية أي الشيوعية.

ما يؤخذ على التصور الماركسي للدولة وإن كان جزءا كبيرا منه صحيحا وهو اختزال الدولة بالصراع المادي منكرا جوانب أخرى للصراع كالصراع السياسي، الديني والفكري وغيرهما من أشكال الصراع، ثم إذا كانت الدولة هي نتاج الصراع التاريخي الدائر بين البرجوازيين الرأسماليين ورثة الإقطاع والعمال في أوروبا، فإن هذه النظرية لا يمكن إسقاطها على جميع دول العالم، والملاحظة الثانية أنه ربط ضروريا بين الدولة كبنية فوقية والقاعدة الاقتصادية المادية، في حين تأسست دولا كثيرة بنا على معطى ديني وآخر فكري.

ركائز الدولة عند المدرسة الماركسية

- ❖ تتناقض المدرسة الماركسية مع نفسها في ما يخص الدولة.
- ❖ تتفق مع علم الاجتماع في أن شكل الدولة هي انعكاس للقاعدة.
- ❖ الصراع بين الطبقات لإدارة الدولة.
- ❖ وجود الدولة ضروري لكنه ظرفي لغاية وصول العمال إلى السلطة.

ب - مفهوم الدولة في علم الاجتماع الحديث

❖ نظرية الصراع والقوة (ليون ديغي وماكس فيبر)

يرى (ليون ديغي) أنه لا وجود للدولة دون قوة مسيطرة، وبما أن وظيفة الدولة الأساسية تقوم على ضبط العمليات والتحولات الاجتماعية وتساير العلاقات المتشابكة، والتي تنتج عن دينامية الحياة، والتي تنتج بدورها أشكالا مختلفة من الصراع وعلى مستويات مختلفة، وعليه اتسمت الحياة البشرية منذ القديم على الصراع كمحرك لجميع الظواهر، وطبيعي أن يتنافس الأفراد على المزايا المختلفة، فبعدما تكونت الدولة، بدأ الصراع على المراتب وخاصة على المناصب داخل السلطة أي المناصب السياسية، وبناء عليه، بدأت تتشكل مجموعات صغيرة تربطها نفس المصالح ولها القدرة على التفاوض وتوزيع المصالح فيما بينها، تسمى بالنخب، يختلف شكل وطبيعة النخب بحسب الحقل والنشاط الذي تجتمع فيه هذه المجموعة لتحقيق مصالحها، وتستعمل لأجل ذلك طرق وأساليب ملتوية وتحاول إخضاع بقية أفراد المجتمع لإرادتها.[1]

[1] عصام سليمان، **المرجع السابق**، ص. 189

يعتبر (ماكس فيبر) أحد العلماء البارزين في تعريف الدولة بالنظر إلى جزئية لطالما كانت غائبة عن التعريفات المثالية، وهي قوله: "الدولة هي هيئة مؤسساتية تحتكر الاستخدام الشرعي للقوة في منطقة جغرافية ما".[1]

يركز (ماكس فيبر) في حله لمعضلة الوضعية الواقعية للدولة خصوصا بعد الحرب العالمية الأولى واستعمال السلاح والجنود من أجل مصالح سياسية إلى اعتبار أن: الدولة هي تلك الهيئة المؤسساتية والتي في عملها الإداري (الإدارة البيروقراطية) الموجه لتطبيق منظومة القيم وفرض النظام هي الوحيدة المخولة لاستعمال القوة المادية المشروعة (القهر)، ونجد هذه المقولة أكثر وضوحا في النص الفرنسي كما يلي:

« On entend par l'Etat l'entreprise de caractère institutionnel ; lorsque sa direction administrative revendique avec succès dans l'application des règlements, le monopole de la contrainte physique légitime »

يرى (ماكس فيبر[2] على أن أهم مجال في بحوث علم الاجتماع يكمن في دراسة الظاهرة السياسية، ويلعب لديه الحقل السياسي دورا مركزيا في علم الاجتماع حتى استقل بذاته وتحول إلى علم الاجتماع السياسي، وإن كانت فكرة استعمال القوة المادية هي الفكرة الجديدة في حقل السياسة وتعريف الدولة واختصاصاتها، إلا أن ماكس فيبر يرى بأن على الدولة إتباع طرق الإقناع والتوعية والتحسيس والتيسير أولا، ثم إن لم تنجح هذه الطرق، فإنه من واجب الدولة استعمال القوة المادية المشروعة للوصول إلى الغاية التي تمكن في الوصول إلى الخير أو الصالح العام، وتقوم فكرة استعمال القوة على ثلاث أسس لتميز الدولة عن غيرها وهي:

- ❖ أن الدولة خلافا للعائلة أو القبيلة أو المنظمة غير القانونية ليس فوقها قائد.
- ❖ أن الدولة تتميز بكونها هيئة مؤسساتية.
- ❖ أن استعمال القوة هو للصالح العام وتطبيقا للقانون.

يربط ماكس فيبر استعمال القوة كعامل واختصاص للدولة لا ينازعها فيه أي هيئة أو شخص مهما كان مستواه أو قدراته المادية، إذ يربطها بعنصر **الشرعية** فهو يصف هذا الاستعمال بالمشروع

[1] ستيفن دي تانسي، **المرجع السابق**، ص.347

[2] عصام سليمان، **المرجع السابق**، ص. 190

أي ذلك الذي يحدده الدستور والقوانين السارية المفعول في الدولة كنهاية لآمال الشعب، وعليه سنتطرق إلى مفهوم الشرعية في المحاضرات التالية بعد المرور بمفهوم السلطة.

❖ **ركائز الدولة عند مدرسة النخبة:**

- ✓ أشار (ماكس فيبر) إلى عنصر **الإدارة** الذي يعبر عن المجتمعات الحديثة (البيروقراطية)، وهي تعني عند (ماكس فيبر) قدرة الكفاءات الإدارية على تقديم أحسن الخدمات والحلول للقضايا المطروحة عليها محليا، وهو سر نجاح الإدارة الألمانية والسويسرية على وجه الخصوص.
- ✓ تعتمد الدولة أساليب الإقناع والتوعية وإذا لم تف بالغرض تلجأ الدولة لاستعمال القوة والقهر بطريقة شرعية.

ت- نظرية النخب

يرى العالم الإيطالي (قايطانو موسكا) أن للنخب السياسية دورا هاما داخل الدولة، إذ تسمح بإبعاد شبح القيادة الفردية كما تولد الديكتاتورية، ويقول أن القائد لوحده لا يمكن أن يقود الأمة دون مساعدة من طبقة تفرض احترام القوانين وتنفيذها، ومن جانب آخر، لا يتصور أن تدير المجتمعات المعاصرة نفسها بنفسها، نظرا لكبر حجمها واختلاف اث=لثقافات والتوجهات السياسية في المجتمع الواحد.

قد لا تكون النخب السياسية في سدة الحكم، لكنها لا تغادر السلطة ولا تبتعد عنها، ويتجلى الصراع السياسي من خلال الانتخابات في الأنظمة الديمقراطية، وتأخذ طابعا سلميا، وتدخل المنافسة السياسية بناء على برنامج سياسي تأمل في أن يصوت عليه بقية أفراد المجتمع أو لأغلبهم على الأقل لكي تصل إلى السلطة، ومن ثم تفرض آرائها وإيديولوجيتها من خلال السياسات العامة التي ترسمها.[1]

[1] خضر خضر، **المرجع السابق**، ص.233

المحاضرة التاسعة:

النظم السياسية

تمهيد:

ترتبط أصناف الدول بطبيعة النظام السياسي المتبع كما يتبع هذا الأخير طبيعة الدولة القائمة، ويعتبر النظام السياسي وسيلة لتنظيم الدولة، ويعكس في الوقت ذاته موقف المجتمع والحكومة. هناك ثلاث مجموعات رئيسية للأنظمة السياسية: دكتاتورية، استبدادية أو ديمقراطية وظهر النظام السياسي كمصطلح في أعمال سقراط وأفلاطون وغيرهم من فلاسفة اليونان القدماء ومنها: الإقطاعية، الملكية، الأرستقراطية، الأوليغارشية، الديمقراطية والشمولية (الاستبدادية) الاشتراكية والشيوعية.

أ. تعريف النظام السياسي

يعكس النظام السياسي الموقف الذي يتصف به أسلوب إدارة العلاقة بين الحكومة والمجتمع كما يعكس أيضا درجة ومستوى الحرية، وطبيعة التوجه السياسي السائد ومدى احترام الحكومة للحريات والحقوق الأساسية لأفراد المجتمع، وأداء هذه الحكومة لوظائف الدولة وتتحكم في طبيعة النظام السياسي مجموعة من الخصائص ترتبط أساسا بالتقاليد والثقافة والظروف والمكونات التاريخية لقيام الدولة. لذلك يصعب إيجاد نظامين سياسيين متشابهين تماما في دول العالم.

لا يمكن اعتبار مجموعة بشرية أيا كانت واعتبار أن لها نظاما سياسيا إذا لم تكن لها دولة، فالدولة هي الوعاء الذي يحمل المجتمع والسلطة التي تشع السيادة على كامل أرجاء هذا المجتمع، وعندما تتحقق هذه السلطة وهذه السيادة التي تنبني من خلال إدارة مركزية تتخذ القرارات وتفرض تنفيذها على كامل أرجاء الدولة يمكننا آنذاك أن نقول أنها دولة تحمل نظاما سياسيا معينا، ويبرهن ذلك على الترابط بين هذه المكونات كوحدات سياسية مادية ومعنوية تدخل في الأخير في حقل الدراسات التي يهتم بها علم السياسة.

1- النظام السياسي في الإقطاع

يختلف عهد الإقطاع عن دولة المدينة عند اليونان وعن دولة الإمبراطورية الرومانية الغازية (العسكرية والأرستقراطية)، كما اختلف عن نمط الخلافة الإسلامية في أوج حضارتها وعنفوان تقدمها، وميز عهد الإقطاع كمرحلة توسطت مرور القارة الأوروبية من الإمارات المتناحرة في الشكل البدائي للدولة مثل فرنسا وفينيسيا وإنكلترا وسكسونيا، وما تلاها من إمبراطوريات تحالفت فيها الكنيسة كممثل روحي مع الملكيات والإمبراطوريات القائمة في أوروبا كممثل دنيوي، إلى أن وصلت إلى الدولة المركزية بمفهومها الواستفالي.

لقد عم الإقطاع بشكل واسع في القرنين الحادي والثاني عشر ، كل أوروبا وبقاع أخرى من العالم كاليابان مثلا وحتى بلاد عربية كثيرة في أواخر عهد الخلافة الإسلامية تحت راية الدولة العثمانية.

لم تتمكن الإمبراطوريات التي قامت في أوروبا العصر الوسيط تحت مسميات عديدة من وضع أسس نظام سياسي واضح لسلطة مركزية للدولة كما نعرفها اليوم، فصلاحيات وسلطة الإمبراطور كانت مجزأة ولم تكن نفسها على جميع الدوقات والمماليك والإمارات والمدن المستقلة، وغيرها من الأشكال التي كانت موجودة،[1] كما أن علاقة الإمبراطور والكنيسة لم تكن واضحة كما لم تكن محددة في جميع الإمبراطوريات وغالبا ما ساد التنافس بينهما على من له السلطة العليا علة الآخر، فبينما كان أحيانا يرى الإمبراطور أو الملك في البابا وتابعيه رعايا له مثل باقي الرعايا، كانت هناك حقب وإمبراطوريات أين كان البابا الممثل الروحي لجميع رعايا المسيح في درجة أعلى من الملك وبقية الرعية، فكانت تقر قوانين الأسرة وتحدد المزايا والضرائب التي تتقاسمها مع الملك وحتى فرض ضرائب منفصلة تذهب مباشرة إلى الكنيسة.

أما مسألة ملكية الأرض والسكان، التي كانت بمثابة محدد للسلطة فلم يكن يرتبط فقط بملكية قطاع زراعي معين بقدر ما كان يرتبط بقدرة هذا اللورد عن الدفاع عنه، وبالتالي السلطة تقابلها القدرة على أداء وظيفة الدفاع.

[1] ستيفن دي تانسي، **المرجع السابق**، ص.73

من جانب آخر لم يكن الدوقات أو اللوردات كإقطاعيين مهتمين بالشؤون الخارجية أو بالتعاقد وعقد التحالفات، بل كان ذلك من اختصاص الملك الذي يتمكن من فرض الطاعة على مجموعة الدوقات واللوردات وأراضيهم مع السماح لهم بالإمارة مقابل دفع قسط من الضرائب.

2- النظام السياسي في دول الممالك

عرفت المرحلة الأخيرة لعهد الإقطاع وقبل بداية حرب الثلاثين عاما التي انتهت بظهور نموذج الدولة المركزية، ظهور عهد المماليك التي بدأت تهتم **برسم الحدود** فيما بينها، كما بدأت تظهر ملامح السلطة المركزية وبصلاحيات حصرية وبدأ مفهوم التقاضي يتضح أكثر فأكثر، ويعود الفضل في ذلك إلى ظهور التيارات النقدية ومن حالات التذمر الكثيرة لدى الرعايا نتيجة للضرائب الكبيرة والاقتطاعات بسبب الحروب الصليبية التي أضعفت الدوقات في حين مات كثيرا منهم في الطريق أو في الغزو على بيت المقدس لاستردادها من أيادي المسلمين، كما ظهرت فيها مجالس تشريعية تمثيلية منفصلة.

ما يميز الممالك أنها تخضع لولاية العائلات الملكة وتنتقل السلطة فيها بولاية العهد وبالتالي تدخل في خط الأرستقراطيات، لذلك يكون من الصعب فصل نمط الأرستقراطية والأوليغارشية مثلا عن مرحلة زمنية أخرى، على أنها انتهت، إذ نجد هذان النمطان في دول حديثة داخل أنظمة سياسية متطورة في أوروبا وفي غيرها.[1]

يتميز نظام المملكة السياسي باندماجه في نظام العائلة المادي وإدارة الدولة يعتبر جزءا من إدارة ممتلكات العائلة المالكة.

كثيرا ما تتميز إدارة المملكة بإدارة الملك لوحده وبالتالي فإن مثل هذا النمط يمثل نظاما استبداديا، إذ لا يمح الملك بمشاركة في اتخاذه للقرارات، كون المشاركة في القرار تساوي المشاركة في المزايا والسلطة، وأن أي اقتسام للسلطة هو في الحقيقة إضعافا لسلطة الملك الذي إن ظهرت عليه بوادر الضعف يكون هدفا للتصفية من قبل أولياء العهد الذين ينتظرون فرصة توليهم الملك بفارغ الصبر، وما كان يميز هذه المرحلة هو كثرة النزاعات بين الأولاد الكثيرين والإخوة والتصفيات الجسدية للملوك مع غياب أي سلطة قضائية بمقدورها معاقبة من قتل الملك، إذ تعود التزكية والتولية مباشرة لولي العهد تحت شعار (مات الملك، عاش الملك).

[1] ستيفن دي تانسي، **المرجع السابق**، ص.76

❖ التاج، الدين واللاهوت

احتاجت المماليك لمن يساعدها على تثبيت حكمها واستمراره، فإلى جانب القوة المادية التي استعملها الملوك للقضاء على منافسيهم وإجهاض محاولات تولي السلطة بالعنف، استعان الملوك عبر العصور لسلطة الدين التي تمكن من بسط نفوذ الملوك على الرعايا على أن الملوك هم يد الله في الأرض، فانتشرت فكرة امتزاج التاج الملكي باللاهوت، أي بالاختيار الإلهي لهذا الملك دون غيره، فكانت تارة الكنيسة في خدمة الملك، وكان الملك في خدمة الكنيسة والبابا تارة أخرى.

تميزت علاقة الملوك برجال الدين بالتوافق أحيانا، وبالصراع أحيانا أخرى، وظهرت هنا وهناك أصوات تنادي بملكوت الله الذي لا يتعارض مع ملكوت ا إنسان في الأرض مادام حياة وكرامة الإنسان هي الهدف النبيل.[1]

أدت حالات التذمر والضرائب الكثيرة التي فرضها الملوك المسيحيين لإدارة المملكة أو لتموين الجيوش وإدارة الحروب من جهة، والكنيسة لتخليص الرعايا من ذنوبهم من جهة أخرى إلى حالة من الفقر المستمر الذي أثقل كاهل الرعايا، وأدت في نهاية الأمر إلى ظهور النزعة النقدية، والتي انتهت بدورها بظهور ثورات الإصلاح الديني والتي تزعمها (جون كالفن ومارتن لوثر وغيرهم). ثورات أرست قواعد المذهب البروتستانتي الذي ساعد الأمراء على فرض سلطتهم على الكنيسة وحتى مصادرة مقتنياتها النفيسة كما جرى مع هنري الثامن وملك السويد وحتى لويس الرابع عشر في فرنسا، كما تولى الملوك الإمارة باستقلالية عن هذه الأخيرة في خط قانون الأسرة الذي أصبح وضعيا وهو ما أغضب كثيرا الكنيسة الكاثوليكية في الفاتيكان وفي إسبانيا.

كنا قد رأينا في المحاضرات السابقة الأنظمة السياسية في النمط الإقطاعي ونمط المماليك بإيجاز، وكيف تميز بالصراع من أجل السلطة بين السلطة الدينية (الروحية) التي تتزعمها الكنيسة والسلطة الدنيوية (الوضعية) التي كان يمثلها الأمراء والأباطرة والملوك، ورأينا كيف أن قضية الضرائب التي كانت بمثابة محرك ودعامة للسلطة، كانت سببا في بروز صراع سياسي هذه المرة، بين الإقطاعيين والملك في بريطانيا.

---

[1] لمزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على مؤلفات (القديس أوجستين) وخاصة كتابه الشهير (مدينة الله).

- أنظر أيضا: عامر الحافي، "أوغسطينوس في "مدينة الله" والفطرة والقانون الطبيعي، مجلة تفاهم، على الرابط التالي: https://tafahom.mara.gov.om/storage/al-tafahom/ar/2014/043/pdf/07.pdf
- أما فيما يتعلق بعصر الخلافة الإسلامية فيمكن الرجوع إلى مؤلف شيخ الإسلام (ابن تيمية) وكتابه (السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية) وكتاب (الأحكام السلطانية والولايات الدينية) لـ (أبو الحسن الماوردي).

بينما كان الصراع دائما وعلى مر التاريخ الأوروبي بين ولاة العهد لتولي السلطة بعد الملك، وهي السلطة التي تصارعت الكنيسة مع الملوك عليها من جانب آخر، برز شكلا آخر من الصراع، لكنه جاء هذه المرة من داخل الكنيسة ذاتها، حيث برز مذهب جديد انشق عن الكنيسة الكاثوليكية، سمي بالمذهب البروتستانتي، وهو مذهب ابتدعته الأفكار النقدية وثورات الإصلاح الدينية في القرنين الرابع والخامس عشر، والتي ساعدت الظروف الاجتماعية السائدة في أوروبا القرون الوسطى بصفة عامة في نجاحها.

من جهة أخرى، تجب الإشارة إلى أن ظروف الظلم والفقر المدقع الذي وصلت إليه المجتمعات الأوروبية في القرون الوسطى، في الوقت الذي عاش فيه الملوك ورجال الدين المسيحيون في بذخ وترف، وإضافة إلى أشكال الصراع حول السلطة، التي كان من نتائجها الزج بآلاف الرعايا المسيحيين للمشاركة في حروب الغزو الصليبي، وكذلك الحروب بين المماليك خاصة الفرنسية والإنجليزية، وشكلت هذه الظروف مجتمعة أساس ظهور التيارات النقدية الثائرة على الوضع لفكري والاقتصادي والاجتماعي السائد حينها.

أدى ظهور المذهب البروتستانتي إلى فصل العلم عن الكنيسة وهو ما سمي **برفع القداسة عن العلم**[1]، وهو الأمر الذي سمح بظهور الفكرة مجردة من كنهها المقدس، لتتحول إلى أفكار النقد والحرية والحق الطبيعي كمحرك اجتماعي، وهي أفكار تبلورت من خلال نظرية العقد الاجتماعي الذي كرس الدستور بدل الكتاب المقدس[2]، والحقوق والواجبات المدنية والسياسية بدلا من الحقوق المقدسة للملوك، واختيار ممثلين الشعب البرلمانيين بدلا من الاختيار الإلهي، وقد بدأ فعليا مع مجلس اللوردات في القصر الملكي البريطاني، لينتقل إلى ممثلين عن الشعب عموما فيما بعد.

[1] نصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بدون بلد النشر، 2002، ص.60

[2] عصام سليمان، المرجع السابق، ص. 91

ب- وظائف النظام السياسي

تختلف الوظائف السياسية لكل نظام سياسي باختلاف النمط الذي بنيت على أسسه الدولة، ونشأ من خلاله النظام السياسي الذي يعبر في حد ذاته عن تفاعل البنى والقوى المختلفة والمتداخلة فيما بينها، كما تعبر عن مدى تأثير العوامل المختلفة التاريخية، الثقافية الاجتماعية والاقتصادية فالسياسية فيما بين هذه القوى، وإذا لخصنا أهم الوظائف السياسية الأساسية للدول من حيث الطبيعة، فإننا سنجدها تتمثل في: الوظيفة العقائدية، الوظيفة التطويرية، الوظيفة التوزيعية والوظيفة الجزائية. وإننا لن نجد تطابقا تاما بين دولتين من حيث أولوية الوظائف وترتيبها إلا ناذرا، والاختلاف الأكبر يكمن خاصة في تأدية كل دولة (حكومة) منها لهذه الوظائف التي ترتبها كل دولة حسب سلم للأولويات تخصها، كما أننا نجد بعض الاختلافات في طبيعة الوظائف ذاتها، كما تقابلها مستويات مختلفة من الصعوبات التي تواجه بعض الدول في تأدية هذه الوظائف دون تلك، فبعض الدول تركز على الوظيفة التوزيعية، بينما تركز أخرى وتجاهد في تحقيق الوظيفة التطويرية والتي هي وظيفة أساسية كما سنرى.[1]

1- الوظيفة العقائدية

تعتبر الوظيفة العقائدية من أهم وأولى الوظائف السياسية للدول، وتلعب الحكومة دور الأداة والوسيلة للنظام السياسي الذي يمثل للدولة، فإنها تمثل أيضا التجسيد والتعبير القانوني للجماعة (السكان/ الشعب) المكونة لهذه الدولة.، والحكومة إذن هي وسيلة لدى الجماعة لتأكيد وجودها القانوني (تتكلم وتتحرك باسمه ونيابة عنه في المحافل الدولية)، كما أن الحكومة في الأنظمة المعاصرة هي تعبير عن البرنامج السياسي للجماعة التي وصلت إلى السلطة والتي وضعت أهدافا أساسية لها تعكس روح وقيم ومعتقدات وأفكار الجماعة وتعمل على الحفاظ عليها، أو أنها تقترح روحا وقيما جديدة يؤمن بهام واطنوا الدولة ويرغبون للوصول إليها. فأصبح من وظائف الدولة الإيمان بنموذج حضاري والدفاع عنه وتحقيقه وحتى محاولة تمريره لمجتمعات أخرى وحتى فرضه إن أمكن.

[1] سعاد الشرقاوي، **المرجع السابق**، ص. 48

2-الوظيفة التطويرية

مما لاشك فيه أن المجتمعات في تحرك مستمر وأنها تتطور، تتشابك علاقاتها الاجتماعية والاقتصادية والتجارية، كما تتطور وسائل النقل والتواصل بين الأشخاص، فيحصل تطور وتغير مستمر للثقافة الداخلية لاحتكاكها بالثقافات الأخرى، وإن لم يحصل ذلك تلقائيا، فيصبح من الضروري أن تتدخل الدولة بأجهزتها السياسية المختلفة لتحقيق ذلك التطور. وهذا التغير لابد وأن تواكبه توافق وخلافات تستوجب تدخل الدولة للنظر فيها و الفصل في النزاعات التي تنجم عنها داخليا ودوليا، وهو الأمر الذي يتطلب بالضرورة أيضا تطوير الهياكل القانونية المصاحبة والهياكل الاقتصادية والبنى القاعدية، فعملية التطوير تستلزم مبدئيا تصور وتنفيذ سياسة تعليمية أو تكوينية مهنية، تستوجب من جانب آخر تطوير الهياكل والأطقم الطبية ونظم العلاج، تطوير القطاع الصناعي بحسب ما تتطلبه السوق سواء الداخلية أو العالمية ومواكبة التحديثات الحاصلة عالميا، تطوير الأنظمة القانونية لمصاحبة تحرك رؤوس الأموال والأشخاص والسلع.[1]

سياسيا يتوجب على الدولة تتبع نشأة الجماعات السياسية الجيدة وإعطائها حقها في التمثيل السياسي، ولأجل ذلك تقوم بتحديث وتطوير المنظومة القانونية المتحكمة في حركة القوى الفاعلة، وتأطير هذه القوى والجماعات الناشئة قانونيا بما يسمح بالتوافق وتحقيق التوازن واتقاء التنافر والصراع وأن تمنعها من إتباع القوة والعنف للوصول إلى أهدافها وغاياتها.

صعوبة تحقيق التطوير والتنمية يختلف من دولة لأخرى، فإذا كانت عملية التطوير تتم تلقائيا أو تلقى تجاوبا وتنفيذا سلسا لتعقيداتها العلمية في الدول المتقدمة والتي تتحقق فيها مستويات جيدة للتحصيل العلمي، فإنها صعبة جدا لدى الدول التي تكثر فيا الأمية وانخفاض مستويات التعليم، فهذه الدول تبذل جهودا أكبر في عمليات التوعية والتكوين والتدريب مع ما يتطلب ذلك من وقت وموارد مالية وبشرية.

3- الوظيفة التوزيعية

تعتبر الوظيفة أسمى وأقدم الوظائف التي تتميز بها الدول والأنظمة السياسية، وترتبط ارتباطا وثيقا بالوظيفتين العقائدية والتطويرية، إذ أنها تكفل مبدأ العدالة في تقسيم الثروة سواء كانت مادية كالتساوي في الحق في السكن، في التداوي والاستشفاء، في الحق أو التعليم والنقل، أو

[1] عصام سليمان، **المرجع السابق**، ص. 15

كانت فرص معنوية كالعدالة بين المتخاصمين على قدم المساواة أمام القانون ومحاربة الفساد والظلم الاجتماعي (الملكية والدخل)، وبما أن التنافس الحر الذي نادت به الرأسمالية في بداياتها خلق هوة كبيرة بين الطبقات ونتج عنه ظلم اجتماعي في حق طبقات عريضة من العمال والمساكين والمرضى وكبار السن، الأمر الذي استوجب تدخل القوى المختلفة في صراع انتهي بتبني الدولة وظيفة التوزيع العادل بناء على منظومة قانونية تختلف من بلد لآخر. ولا يمكن الاعتماد على غير الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية، لأن الواقع يحكمه قانون الطبيعة إن لم تتدخل الدولة بأجهزتها المختلفة (القضاء وأنظمة التكافل الاجتماعي وصناديق التقاعد وغيرها) لكبح طموحات الأفراد ومراقبة علاقات العمل والتأكد من تحقيق ما نصت عليه القوانين في حق العمال مثلا.

تشكل الوظيفة التوزيعية التقاء الوظيفتين العقائدية والتطويرية بشكل واضح، حيث أن عدالة التوزيع تخص توزيع الحق في تمثيل أهداف الجماعات السياسية المختلفة من جهة، ومن جهة أخرى فإنها تعطي حق التكوين والتطوير لكل فئات المجتمع وجماعاته باختلاف عقائده ومكوناته الاجتماعية الثقافية والدينية.

4- الوظيفة الجزائية

تظهر الوظيفة الجزائية كضرورة في حالات الإخلال بالنظام العام وبالقواعد الثابتة وبالقيم المتعارف عليها، كما تشكل كما يرى (ماكس فيبر) التجسيد الفعلي للدولة على أنها المؤسسة الوحيدة المكلفة باستعمال القوة المادية المشروعة لتحقيق النظام والأمن،[1] وكل انتهاك لقاعدة من القواعد والقيم للجماعة يجب أن يعاقب بما يمليه القانون، وإلا عمت الفوضى واندثرت الدولة، وإمكانية حدوث صراع قد يصل إلى العنف واستعمال السلاح بمعنى حرب أهلية، كما جرى في دول ما كان يعرف بدول العالم الثالث.

تنطلق الوظيفة الجزائية من السلطة التشريعية التي تضع القوانين المنظمة وهذه السلطة تنبع مبدئيا من الإرادة العامة للشعب (السكان: العنصر الأول للدولة لدى المدرسة القانونية)، وتلعب أجهزة الأمن العام دورا حاسما بالإضافة إلى السلطة القضائية التي تسهر على تطبيق

[1] سعاد الشرقاوي، **المرجع السابق**، ص.74

العقوبات على المخالفين، بينما تلعب أجهزة الأمن والدفاع دور الحفاظ والدفاع عن الوحدة الترابية (الإقليم أو المجال الجغرافي).[1]

ويتجلى لنا من خلال هذه الوظائف التناسق والانسجام بين مكونات الدولة وترابطها بالوظائف السياسية والأهمية الكبيرة لوظائف الدولة والتي من جهة تعبر عن الوجود السياسي والثقافي الحضاري للجماعة السياسية، ومن جانب آخر تعبر عن الانسجام داخل السلطات من الأطياف والمذاهب المختلفة للجماعة، الأمر الذي يحقق السلم والاستقرار واستمرار الجماعة والدولة معا.

ت- علاقة شكل الدولة بطبيعة النظام السياسي

تنقسم الأنظمة السياسية إلى ثلاثة أصناف تختلف نسبيا من دولة إلى أخرى ومن نظام سياسي إلى آخر ومن حقبة زمنية وأخرى، كما أنها تتميز بالمرونة فالنظام الديمقراطي (الرئاسي) القائم في الولايات المتحدة ليس نفسه في فرنسا أو في ألمانيا، والنظام الديمقراطي القائم على الملكية الدستورية في إنكلترا يختلف عن النظام الديمقراطي في هولندا بالنظر للاختلافات في البناء التاريخي والجغرافي ونمط الدولة (المركب والبسيط والاتحادي والفيدرالي وغيرها من العوامل المشكلة للدولة ذاتها، ولكن وبصفة عامة فإن أصناف الأنظمة يختلف بحسب ما يلي:

على الرغم من ذلك فإنه لا يمكن الفصل التام بين هذه الأصناف إذ يمكن أن نجد في جميع الأنظمة السياسية خليطا أو مزيجا من هذه الأصناف كلها، إذ تحاول الأنظمة الدكتاتورية تقديم نفسها على أنها ديمقراطية وأن فيها ما يكفي من الحريات الأساسية لمواطنيها، بينما تذهب بعض الانتقادات إلى النظام الديمقراطي على أنه يكرس حق الأغلبية وطغيانها على الأقلية التي لم تفز بأغلبية الأصوات.[2]

هناك من يصنف الدولة لتفسير نظامها السياسي من خلال:

- تصنيف من حيث البناء العام للدولة، أهي مركبة ومعقدة أم بسيطة وموحدة، أما البسيطة فإنها لا تقبل التجزيء أي أن مقاطعاتها موحدة ولا تقبل التقسيم، وهي تخضع لسلطة مركزية واحدة تتخذ القرارات التي تهم جميع المقاطعات ولا يقبل من أي مقاطعة تغيير أو تكييف القوانين محليا.[3]

[1] عصام سليمان، **المرجع السابق**، ص.16

[2] سعاد الشرقاوي، **المرجع السابق**، ص. 82

[3] سعاد الشرقاوي، **المرجع السابق**، ص. 75

أما المركبة كالفدرالية أو الاتحادية وهي ذات طابع يتسم بلا مركزية القانون أي أن لديها برلمانات محلية كسلطة تشريعية تكيف القوانين محليا وتخضع للدستور الاتحادي أو الفدرالي مثل الولايات المتحدة والمملكة البريطانية وإيطاليا وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وتنقسم إلى فئتين وهما الاتحادات الفعلية أو الحقيقية كاتحاد النمسا والمجر، وتميز هذا الاتحاد بجمع الشؤون الخارجية والدفاع في يد حكومة واحدة، وأما الشأن الداخلي فقد ترك لكل دولة لأدارته بالشكل الذي يناسبها، ولقد أنشأ هذا الاتحاد عام 1867 واستمر إلى غاية بداية الحرب العالمية الأولى عام 1914، واتحاد السويد والنرويج ابتداء من عام 1815 إلى غاية 1905[1].

وهناك نمط أخر للاتحادات التعاهدية (الكونفدرالية) كالاتحاد الأوروبي أين تستقل كل دولة بشؤونها الداخلية والخارجية، لكنها تنسق فيما بينها أمور الدفاع والمصالح المشتركة كالشؤون الاقتصادية والتجارية وقوانين الهجرة والمواطنة وغيرها.

لدينا كذلك نمط آخر وهو الدول ناقصة السيادة والتي تخضع لوصاية دولية من أي شكل كانت أي أن هذا التصنيف يخضعها لفكرة القانون والسلطة.

هناك من يرى إلى طبيعة الحكم (الحكومات) في تصنيف نظام الدولة السياسي كالرئاسي وشبه الرئاسي، البرلماني، الملكية الدستورية. أي أنه يذهب إلى البحث في طبيعة الحكم فيها ملكية دستورية مقيدة بالدستور، أم ملكية مطلقة كالمغرب والأردن والمملكة السعودية،أين يتدخل الملك في الحياة السياسية ويعتبر فاعلا مؤثرا في رسم السياسات العامة الداخلية ويلعب دورا محوريا في السياسة الخارجية للمملكة.

لتسهيل عملية تصنيف النظم، وبسبب المرونة والتداخل بين طبيعة الحكم وشكل الحكومات (السلطة والقانون)، والبناء العام (بسيطة ومركبة)، وهي عوامل يمكن أن تتداخل وتخلط التصنيف، بسبب ذلك، تفرق وتصنف الدول مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة النظام السياسي القائم فيها، أي أن التصنيف سيقوم على تصنيف للنظم وفق طبيعة الحكم وطرق انتقال السلطة وتوزيعها: أرستقراطية، ديمقراطية، وشمولية.

[1] محمد نصر مهنا، **المرجع السابق**، ص. 308

بمعنى آخر سنعالج مسألة الأنظمة السياسية من منظار نمط الوصول إلى السلطة وسبل تولي المناصب السياسية في الدولة، ومن ثم سنتمكن من فهم وظائف الدولة وطبيعة القرارات السياسية كسلوك سياسي، على أن تكون كالتالي:

أ- **فردية (ملكية أو شمولية)**: أي أن السلطات كلها بيد قائد واحد وهي مطلقة كما في الملكية المطلقة كما رأينا سابقا أو في الحكم الدكتاتوري تحت حكم قائد عسكري أو رئيس منفرد بالسلطة (المستبد المستنير).[1]

ب- **جماعية** : تحت إمارة دينية (نظام سياسي تيوقراطي) أو جماعة يجمعها الأصل النبيل (الأرستقراطية) أو جماعة محدودة العدد ذات نفوذ مالي (أوليغارشية) أو جماعة كفاءات عالية (تكنوقراطية).

ت- **ديمقراطية**: وتتمثل بمشاركة مجموع المواطنين في عملية تعيين حكامهم بطريقة الاقتراع المباشر أو الاقتراع غير المباشر أي من خلال التمثيل النيابي، وقد تكون ديمقراطية مباشرة كما كانت في أثينا ولا والت في بعض الكونطونات السويسرية، أو غير المباشرة كما هو معمول بها في أغلب دول العلم التي تعمل بالنظام الديمقراطي.

حري أن ننبه أن الديمقراطية ليست قالبا يمكن تعميمه أو تطبيقه على كل المجتمعات والدول بنفس الشكل، وفي هذا السياق يجمع المفكرون في حقل علم السياسة إلى الأبعاد التاريخية والحضارية والظروف التي انتقلت فيها هذه الدولة أو تلك إلى الديمقراطية.

❖ **الأنظمة الملكية:** وتنقسم إلى الأصناف التالية:

✓ **الملكية المطلقة:** تتميز الدول الآخذة بالنظام الملكي المطلق بأن السلطة فيها محصورة في يد شخص واحد وهو الملك، وأن إرادته وما يراه هي القرارات السياسية السيادية التي تنفذ إذ يمكن أن يجمع في يده كل السلطات التشريعية، التنفيذية والقضائية، ويقسمها الملك أو القائد على معاونيه ممن يراهم الأنسب لها بحسبه، لذلك قال الملك الفرنسي لويس الرابع عشر "الدولة هي أنا" باللغة الفرنسية «C'est moi l'Etat»، وغالبا ما تولى السلطات للأمراء وولاة العهد من أبناء الملك أو إخوته، وتتميز هذه الأنظمة بغياب الاستقرار في هرم السلطة إذ غالبا ما تتم الإطاحة بالملك بمجرد ظهور بوادر المرض أو الضعف عليه، لذلك تتميز هذه الأنظمة بالقبضة الحديدية في الحكم، وغالبا

[1] خضر خضر، **المرجع السابق**، ص.142

ما تكون الأحكام المرتبطة بانتقاد أسلوب الحكم أو شخص الملك بالنفي في حالات الحلم والعفو إذا كان الجرم خفيفا، إلا أنها عادة ما تكون قاسية كالإعدام أو السجن مدى الحياة.[1]

لا يتقاسم الملك السلطة مع أحد وإنما يتنازل لبعض المقربين بأداء وظائف في الدولة بناء على ما يراه مناسبا وبما يخدم البلاط أكثر وتؤدى الوظائف تحت وصايته.

تنتقل السلطة إلى أحد أبناء الملك بعد وفاته أو عزله إذ تنتقل السلطة بالوراثة ذكرا أم أنثى كان ولي العهد إلا أن بعض الدساتير أو الموروثات الملكية تحرم على الإناث تقلد منصب الملك.

تقوم عادة الملكيات المطلقة على الحق الإلهي كما جرى مع أوروبا القرسطوية (القرون الوسطى) أو على القوة العسكرية أو على العصبية القبلية وعلى الدعوة الدينية كما جرى بدول المغرب الإسلامي في نفس المرحلة الزمنية كالدولة المرينية والحمادية في الجزائر أو الحفصية في تونس أو السعدية والوطاسية في المغرب الأقصى، أو أن تقوم بالجمع بين كل هذه العوامل آخذة بجزء من كل منها.

- ✓ **الملكيات المقيدة:** أما الملكية المقيدة فهي ذلك النموذج الذي جاء نتيجة الإصلاحات الدينية والسياسية الكبيرة التي تحققت بفضل المذهب البروتستنتي، وبعد أحقاب من الصراع الدامي في أوروبا أين ظهرت ملكيات تعتمد على الدستور، بمعنى أن فيها تولى مناصب السلطة والمناصب السيادية إلى أشخاص سياسيين وبناء على ما ينص عليه الدستور، فنجد الملك يسود ولا يحكم كما هو الحال في المملكة المتحدة وهولندا والدول الإسكندنافية وهولندا وبلجيكا وغيرهم من الدول، وتنتقل السلطة على أساس البرامج الحزبية والانتخابات، وهي أنظمة برلمانية، أي أن الحكومة تختار من الأغلبية الفائزة في البرلمان وتعين رئيس الوزراء، ويتمتع الملك بهالة رمزية ليس أكثر.

تتميز أيضا بالفصل بين السلطات مما يجعلها متوازنة، فالتشريعية من حق البرلمان والذي يقوم بمسائلة السلطة التنفيذية ويراقبها، وتتميز السلطة القضائية باستقلالية وحرية مهنية كبيرة تضمن الحق والعدالة بين كل الفاعلين سواء السياسيين وغيرهم.

أما فيما يتعلق بالأنظمة التيو-قراطية، فإنها تشكل استثناء وتحتاج إلى دراسات معمقة، حيث ظهرت واختفى معظمها، بينما بقيت الملكيات المطلقة والمقيدة، وأنظمة جماعية سنلخصها في الليبرالية والاشتراكية في المحاضرات الموالية.

[1] سعاد الشرقاوي، **المرجع السابق**، ص.99

المحاضرة العاشرة:
الظروف التاريخية لنشأة الليبرالية والاشتراكية

تمهيد:

لفهم واسع ومدقق للأنظمة السياسية الحديثة وفهم طبيعة العلاقات بين الوحدات الدولية فيما كان يسمى بالنظام الدولي بعد معاهدة واستفاليا 1648، والذي أصبح يسمى بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بالنظام العالمي، لفهم مجريات المشهد السياسي العالمي لابد من الرجوع إلى الأصول والمرجعيات الفكرية والنظرية لأكبر وأهم نظريتين سياسيتين قامت عليهما أنظمة الدول خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، وحصول دول كثيرة كانت مستعمرة على استقلالها.

تطرقنا بإيجاز خلال المحاضرات السابقة إلى طبيعة بعض من الأنظمة السياسية، منها تلك التي ظهرت في النمط الإقطاعي ونمط المماليك، وأنها تميزت بطابع الصراع من أجل السلطة بين السلطة الدينية الروحية تحت إمرة الكنيسة الكاثوليكية عموما، والسلطة الدنيوية الوضعية (الزمانية) ممثلة في الأمراء والأباطرة والملوك، وعلى الصراع الذي كان قائما بينهما وبين المجتمعات التي بدأت تشعر بالحاجة إلى التحرر من تلك الأوضاع المزرية ومن القيود القاهرة المفروضة عليها من الاثنين أي الملوك والكنيسة معا.

أ- سقوط دولة الخلافة الإسلامية وانبعاث أوروبا

تتوجب الإشارة من جانب آخر إلى أن الظلم المفرط والفقر المدقع الذي وصلت إليه المجتمعات الأوروبية، في وقت عاش الملوك ورجال الدين المسيحيون في رفاهية مطلقة على حساب فئات المجتمع العريضة التي كانت تعيش تحت سياط الأمراء والملوك برعاية ومباركة من الكنيسة، كل ذلك كان سببا وراء ظهور الثورات الدينية وثورة فكرية بعثت روح التحرر الفكري لتنطلق نحو تحرير السوق والتبادلات التجارية، كانت بالمقابل الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط تعيش شكلا آخر من الحضارة والرقي امتد إشعاعها إل شرق أوروبا في بلاد البلقان مرورا بالهلال الإسلامي إلى غاية غرب أوروبا أين تمكن المسلمون من الاستقرار في الأندلس وتأسيس خلافة إسلامية تميزت بتطور الحياة في كل مجالاتها و نضج في العمران ورقي في الأدب والمدنية وفي الفلسفة وفي الطب وفي البصريات والفلك، وكل فنون العلم والعمران والحضارة، ولما كانت التجارة البحرية أكثر الطرق

الرابطة بين منتجات الشرق التي تفنن المسلمون في خوض بحارها وفي جلب خيراتها ومنتجاتها، وصلت سفنهم إلى أقصى الأرض، إلى الهند والصين وإندونيسيا وغيرها ولم تكن تلك الرحلات ممكنة لولا القدرة النفسية والعلمية باستعمال البوصلة وتقنيات الاهتداء بالأجرام والفلك بصفة عامة، وتعاملت مع موانئ أوروبية كجنوة Gênes والبندقية Venise الإيطاليتين، بينما كان المجال البحري الممتد من أقصى شرق البحر الأبيض المتوسط إلى غربه ثم عبر سواحل أفريقيا الشرقية في يد السفن العربية والإسلامية، وأسس المسلمون مراكز ومستودعات للبيع والمقايضة والتبادل التجاري خصوصا في أوروبا، في وقت استمرت الهجرات نحو مناطق في العالم الإسلامي لتلقي العلوم وللعيش والتجارة وسمحت هذه الهجرات والتبادلات من التعليم وتفسير كتب اليونان التي لم تكن تفهم في أوروبا لولا فلاسفة مثل ابن رشد والفارابي وابن باجة وآخرين.

ب- الأوضاع العامة في أوروبا قبل ظهور الليبرالية

الحقيقة أن الإقطاع لم يبدأ ولم ينهار كذلك بتاريخ محدد في كامل دول أوروبا، كما أن طبيعة النمط الإقطاعي اختلفت من دولة إلى أخرى، لكن وبصفة عامة منذ بداية القرن التاسع وإلى غاية القرن الخامس عشر ساد في أوروبا التكوين الاجتماعي الإقطاعي كونه يرتكز على طريقة الإنتاج التي يكون فيها ذلك الذي يعمل في الأرض ويزرعها ليس **عبدا** كما كان في روما وعند الإغريق، لكنه **قن** (وجمعه **أقنان**) محدود الحريات وخاضعا لكل أنواع القيود غير الاقتصادية التي تحد من حريته وملكيته الشخصية فهو يعمل عند السيد الذي يملك الأرض، وتقوم العلاقة بينه وبين السيد على نحو لا تسمح له أبدا بأن يقايض بكل حرية ناتج عمله لسلعة، بل يجب أن يمر على السيد، وفي الغالب كانت تقوم على الخماسة أي أنه يستفيد من 5/1 من الناتج الزراعي في أحسن الأحوال.[1]

لقد بدأ هذا النمط في فرنسا في بداية الأمر، ثم انتقل إلى بقية الدول الأوروبية فيما بعد كما أن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في هذا النمط من أنماط الإنتاج تدور حول ملكية الأرض التي تمثل التجسيد المادي للملكية العقارية، ويغلب على هذا النمط أيضا الطابع الزراعي وأن هذه الملكية تسير على درجات وفق هرم من السادة حيث نجد بعضهم يفوق بعض، دون أن يكون لأي منهم حق مطلق في ملكيتها بل يقوم على حق مما تنتجه الأرض مقابل دفع ضرائب للملك كما أن

[1] إريك هوبزباوم، **عصر الثورة أوروبا (1789-1848)**، تر: فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2007، ص: 58

العلاقات الاجتماعية بين القن والسيد تمر مع الأرض، وبين السيد وسيده هو أو الملك ذاته تقوم على دفع الخراج وعلى الواجبات الحربية.[1]

سادت الكنيسة كذراع وكمؤسسة روحية إلى جانب الأسياد الإقطاعيين والملوك بسبب المصالح المشتركة، الدينية والمادية، فالكنيسة ترى بضرورة نشر الدين المسيحي على الرغم مما أصابها من انقسامات، وهي تحتاج لوعاء اجتماعي وعسكري يسمح **بإعادة الخراف الضالة** من خلال محاولات استعادة الأرض المقدسة (القدس) إلى يد المسيحيين، ومصلحة الملوك والسادة تحتاج إلى الوازع الديني الروحي الذي يعبأ الجيوش ويؤجج المشاعر الدينية، ويدفع إلى خوض الحروب لأجل سواء امتلاك أراضي جديدة (للإقطاعيين)، أو للزج بالقادة العسكريين في حروب وإبعادهم عن البلاط الملكي.

من جهة أخرى، احتاج الملوك إلى أموال لإدارة قصورهم ومملكاتهم، وبما أنه لا توجد مؤسسات كالمؤسسات الاقتصادية الحديثة ولا تجارة بالمعنى الحديث بعد، فإن جل ما كان يمكن تحصيله كان يأتي من الضرائب والرسوم، والتي كان يفرضها الملوك والسادة الإقطاعيين على الرعايا فازدادت هذه الضرائب باستمرار إلى درجة تفاقمت معها الظروف الاجتماعية بشكل كبير، واتسمت المجتمعات الأوروبية حينها بالفقر والظلم وظهور العصابات والخطف، تلتها سلسلة من الأمراض الفتاكة ظهرت بسبب غياب أماكن الاستشفاء وغياب العلم الذي كان محصورا في الكنائس، وكان موجها إلى دراسة اللاهوت والنصوص الدينية أكثر من أي شيء آخر فالتقت مصالح الملوك والكنيسة وكان الخاسر الأكبر هي الحرية والعدالة عند الشعوب والمجتمعات الأوروبية.

انطلاقا من الوضعية المزرية التي عاشها العمال والمجتمع وتحول الاقتصاد والثروة إلى أيدي قلة من ملاك الثروة والمصانع، بدأت سلسلة انتقادات من مفكرين اقتصاديين من أمثال (كارل ماركس) (وجون ستيوارت ميل) و(أدم سميث) و(دايفد ريكاردو)، وأسست انتقادات (كارل ماركس) للاقتصاد الليبرالي في كتابه (نقد الرأسمالية) مفاهيم الشيوعية والاشتراكية.

لفهم هذا التبلور يتوجب العودة لدراسة الأوضاع الفكرية والاجتماعية والاقتصادية لأوروبا والظروف والمرجعيات التي مهدت لظهور المذهبين الليبرالي والشيوعي، ولفهم التطورات اللاحقة وآثارها على العلاقات الدولية والنظام الدولي. في هذه الأثناء بدأت بعض الأصوات تعلو من بعض رجال الدين الذين أحسوا بالظلم المفرط والمسلط على رعايا الكنيسة البؤساء، وبدأت أفكار جديدة تظهر هنا وهناك تنتقد هذه الممارسات، وسرعان ما التف حولها مؤيدون من البلاد

[1] إريك هوبزباوم، **المرجع السابق**، ص: 45.

الأوروبية خاصة في سويسرا وألمانيا والنمسا، وسرعان ما تحولت إلى ما يسمى بالثورات الدينية على يد مؤلفات رجال الدين مارتن لوثر (Martin Luther) وجون كالفن (John Calvin)، الرافضين لهيمنة لكنيسة على العلم ولدحض الصراع القائم بين الملوك والرجال الكنيسة (الباباوات) والتي كان يدفع ثمن التوافق أو الصراع بينهما بقية أفراد المجتمع.

ت- الوضع الفكر الديني والسياسي

تجدر الإشارة إلى أن تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأوروبا القرون الوسطى، أدى في النهاية إلى الثورات الدينية، أي أن العلاقة السياسية كانت تحت سيطرة رجال الدين المسيحي بالموازاة مع الدولة الملكية والتي كانت قوية أيضا، إلا أن السلطة الدينية تمكنت في مراحل زمنية معينة من فرض قانونها الذي كان مستقلا تقريبا وكان يتنافس مع قانون الملوك، كما كانت تحت تأثير الدعوة الدينية الإسلامية التي يعتبرها ابن خلدون متغيرا حاسما ومتحكما في بناء الدولة في العالم الإسلامي إلى جانب العصبية القبلية، إلا أن الفارق هو التمادي إلى حدود الاتفاق أحيانا وإلى الصراع أحيانا أخرى بين الملوك وباباوات الكنيسة حول أحقية الملك، ومن له الأحقية الدينية، من خلال تمثيل سلطة الله في الأرض في والتي تستوجب الإذعان للملك ومن ثم يحق له تحصيل الضرائب كي يتمكن من إدارة أرض ورعايا الله الذي ولكله ذلك.

ارتكز الفكر السياسي في أوروبا على مصدرين: أولهما المصادر الفلسفية الإغريقية ثم ما جاء به الفكر الرومانية كوريث للإغريق بحسبهم، والتي لم يتمكن الأوروبيون من فخم وتفسيرها وفهم معانيها إلا بعد اجتهادات الفلاسفة المسلمين وعلى رأسهم ابن رشد وابن باجة وابن عربي وغيرهم، وأما الثانية فهي المسيحية ذاتها، على الرغم من أنها نصوص وجدانية جاءت لخلاص البشر رعايا الله من ذنوبهم وهمومهم[1].

قدمت النصوص الدينية المسيحية كما جاءت في أصلها مثلها مثل باقي الكتب السماوية تعاليم الأخلاق الحسنة والتعايش والمحبة والسلم، إلا أنها وقعت تحت تأثير التفسيرات المختلفة والتأويلات التي استغلها الملوك لبسط سلطانهم وملكهم، كما استغلها رجال الدين لمقاومة الملوك فازداد نفوذهم، يقول **القديس بولس** في رسالته إلى أهل رومية "لتخضع كل نفس لسلطة السلاطين الفائقة، لأنه ليس من سلطان إلا من الله ومرتبة السلاطين من الله، وأن من يقاوم

[1] حسن مجيد العبيدي، **ابن رشد، تلخيص السياسة لأفلاطون (محاورة الجمهورية)**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1998.

السلاطين يقاوم الله"، من هنا تبدأ عملية تأسيس فكر سلطة الطاعة **(ولي الأمر)** والتي تفرض الطاعة دون مناقشة أوامر السلاطين، والخضوع لإرادتهم كونها من إرادة الله.

أدى ذلك في الأخير إلى بروز حالات التسلط والاستبداد الكبيرين واللذان لازما الملك المبارك من بابوات الكنيسة الكاثوليكية، وأهملت الأفكار الدينية واجب النظر إلى إدارة الشأن العام وإلى حياة المجتمعات والشعوب التي أصبحت بمثابة مجرد أداة لخوض الحروب أو مصدر الضرائب المتزايدة من الملوك ومن الرجال الدين، فتفاقمت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وكثر الظلم والطغيان والقهر، وانتشرت الأمراض والأوبئة مما استدعى بروز تيارات فكرية دينية في الأصل لتنادي برفع الظلم من خلال تصحيح القراءة الدينية.

بدأت تظهر في هذه المرحلة موضوعات جديدة لم يكن بالإمكان السماح بالتطرق إليها ولا مناقشتها قبل هذا العهد، كونها كانت فصلا من الموضوعات المقدسة، مثل حدود العلاقة بين الإيمان والعقل التي نادى بها المفكر المسيحي القديس أوجستين (Saint Augustin 354-430م) إبان وجود الرومان بالجزائر[1]، ودافع القديس أوجستين على المسيحية ضد الانتقادات والاتهامات التي وجهها لها الوثنيون في كتابه مدينة الله (The city of God)، إذ يفرق بين مدينة الله الأبدية الخالية من لشرور والأخطاء وهي المدينة المثالية التي يجب أن يرتقي لها كل أشكال المماليك في الأرض وأن تتنافس للوصول إليها، ومدينة الإنسان المليئة بالآثام والشرور والنقائص إذ تنبع من حب الإنسان للسلطة وللتملك، ويرى بأن الإنسان يمثل جسدا وروحا، وبذلك يكون قد ربط بين الله والأرض، وأن من سمات الإنسان الزوال لذلك سقطت روما لأنها مملكة بشر وأن الله باقي في البشر أينما أسسوا مملكة.

أدت المنافسة والصراع الدائر الذي بلغ مداه بين الأباطرة والسلاطين وبين رجال الدين خاصة في عهد البابا (جريجوري السابع) إلى الاعتراف بالسلطة الروحية للكنيسة، وسمو سلطانها

[1] القديس أوغستين أو أوجستين Saint Augustin من مواليد مدينة ثاقاست Thagast بجنوب شرق الجزائر في المدينة المسماة اليوم مدينة سوق أهراس ، بعد سفره لإيطاليا اعتنق المسيحية عام 386 ميلادية، وعند عودته أسس دير للمسيحية بمدينة عنابة الحالية، هيبون Hippone حينها وأخذ إسم راهب هيبون من أصول أمازيغية، يعد من أهم الشخصيات الدينية والفلسفية الروحية وأحد آباء الكنيسة خاصة مذهبها الرهباني الأوجستيني الذي أخذ اسمه، يعتبر أحد أعمدة المصادر اللاهوتية لتعليم الإصلاح الديني حول مفهومي النعمة والخلاص، واجتهد في دراسة اللاهوت، حيث أسس تيارا فكريا جديدا، مفاده الفصل بين مدينة الله التي تقع في السماء فوق مدينة البشر (متطابقتان)، مدينة الله ملؤها العدل والإحسان والإيمان، وبسبب خطايا البشر، عوقبوا ونزلوا إلى مدينة البشر، يكثر فيها الفساد والفتن والشهوات، وهي بمثابة الاختبار للبشر، فإذا أحسن البشر السلوك وعادوا لطينتهم الأصلية غفرت ذنوبهم بعد موتهم ورفعوا إلى مدينة الله الأبدية، يفرق القديس أوجستين بين حكم الله وحكم البشر وهو بذلك يضع حجر أساس عاد إليه بعد قرون من الزمن تيار الإصلاحيون الأوروبيون من أمثال جون كالفن ومارتن لوثر الذين أسسوا للمذهب البروتستانتي قواعده الفقهية والدنيوية.

الروحي على السلطة الزمنية، فأصبحت هي من تنصب الملوك والسلاطين، باستعماله عقوبة الحرمان من الرحمة الإلهية: Ex-communion التي يتحكم فيها البابا، والثاني القطع الجماعي للارتباط بقرية أو إقليم أو مقاطعة أو جماعة بعينها، وق استمر هذا التنافس بين فوز الملوك الأباطرة، ثم سمو السلطة الروحية للكنيسة، ثم في الأخير فوز الدولة كهيئة دنيوية مستقلة عن الاثنين، والذي تأتى بفعل الثورات الدينية في أوروبا العصور الوسطى، مع أفكار (جون لوك ومارتن لوثر) والذي انتهى كذلك ببروز المذهب البروتستانتي.

يأتي المفكر الإيطالي (نيكولا ميكيافيلي) من بين المفكرين الأوروبيين في القرون الوسطى، الذين نادوا باستبدال النظرة الدينية لعلاقات الحكم وتغييرها لتعود علاقة سياسية بعدما شاهد الصراعات المريرة ين الملوك والأمراء وجاء بمفهوم المفاوضة والمصلحة[1].

ث- الأوضاع الاجتماعية

تعتبر مرحلة الرق في أوروبا الإقطاعية من بين المحطات الهامة والفارقة في تاريخ الفكر السياسي وفي ظهور الدولة المدنية العلمانية، بعيدا عن أشكال التنافس السابقة والتي تأثرت بتفسيرات المدارس العقدية المسيحية، التي أسست بدورها لعصور طويلة من الظلم والطغيان وأنواع القهر والابتزاز، ومصادرة لمحاصيل العائلات الأوروبية المزارعة وإرادة الشعوب عموما من خلال فرض الضرائب المتزايدة للملوك ولتمويل الحروب،[2] أدى كل ذلك إلى ازدياد لنسب الفقر وظهور الأوبئة والأمراض الفتاكة، كما أدى الدفع بهذه الشعوب في الحروب الدينية بين المذاهب المسيحية نفسها (الكاثوليكية في روما والأرثودكسية في القسطنطينية) من جهة، ومن جهة أخرى وفي الحروب الصليبية ضد المسلمين.

على الرغم من أن التعاليم المسيحية تؤكد على ضرورة العدالة في تقسيم الفرص والثروة التي خلقها الله لكل أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم، وأن يكون توزيعها عادلا بين جميع رعايا الله وتعارض استعباد الناس إلا أن ظاهرة الرق والعبودية انتشرت في أوروبا كميراث عن الإمبراطورية الرومانية التي كانت العبودية من أسسها السياسية والاجتماعية. واعتبره المجتهدون الأوروبيون الكنسيون على أنها عرف اجتماعي وظاهرة اجتماعية ملازمة للبشر (قانون طبيعي) ، في حين رأى آخرون أنه من نتاج شرور الإنسان. لكن الواضح أن الرق كان ظاهرة مكنت من استغلال الإنسان القوي لأخيه الإنسان، فعاش ملاك الأراضي والإقطاعيون حياة الترف في حين عاشت شرائح

---

1 عبد الرحيم العلام، **سؤال الدولة والدين عند مكيافيلي وابن خلدون**، https://shorturl.at/CBvLH .

2 إريك هوبزباوم، **المرجع السابق**، ص: 60

عريضة من المجتمع تحت طائلة الفقر والحرمان[1]، ومع ذلك فإن الواقع والميراث اليوناني والروماني شكلا حاجزا أمام هذه التعاليم ومنع انتشارها، سواء عن قصد أو غير قصد، وساهمت أوروبا الرومانية في استمرار نمط الملكية الفردية التي كانت سائدة آنذاك، إذ وباعتناق الإمبراطورية الرومانية الدين المسيحي، رفعت روما رايتها في غزواتها للشق الشمالي والغربي من أوروبا، وكان ذلك سببا من بين أسباب انتشار المسيحية في أوروبا، التي قامت على تثبيت للملكية الفردية للأراضي والتي كانت تعتمدها روما في مكافأة من يخدمها بولاء، وكما كانت قضية الرق والعبودية كانت قضية الملكية الفردية تتعارض مع التعاليم الدينية، إلا أن المفكرين الأوروبيين حينها وحتى فيما بعد حيث أوجدوا لها تبريرات كالقول بأنها أعراف يجب المحافظة عليها لتحافظ بدورها على الدولة.

كان حق الرق لا يتعدى الخمس أي 5/1 من الناتج الزراعي في أحسن الأحوال، ومن هنا ظهر مفهوم الخماس الذي طبقه الاستعمار الفرنسي على الجزائريين في حقبة الاستعمار.

كانت إيطاليا من المبادرين في محاولات التحرر من قيود نظام الرق، حيث دافعت جمهورياتها عن حرية الطبيعة البشرية، ومع ذلك لم يكن رأي المفكرين حينها حاسما تجاه قضية الرق، نظرا لوجوده كمصدر هام من مصادر الإقطاعيات وأن أي مساس بنموذج الرق يمكن أن يسقط الدول برمتها.

ظلت ظاهرة الرق قائمة كظاهرة اجتماعية واقتصادية تمسك بها الإقطاعيون ودافعوا عنها، وكانت جزء لا يتجزأ من النظام السياسي القائم حينها، ولم يكن بالإمكان تصور قيام النظام الإقطاعي الذي هو استمرار للنظام الإمبراطوري الملكي في أوروبا دون وجوده. ولذلك كله حرص الأمراء والأباطرة على استمرار هذا النظام والحفاظ على وجوده، واستخدام كل الطرق الممكنة لتثبيته، ولعل من أهم السبل هو تقديمه من السلطة الروحية التي مثلتها الكنيسة على أنه **قضاء الله وقدره**، وأن الملك أو الأمير هو ظل الله في الأرض، وأن أي خروج عن إرادة الملك **(ولي الأمر)** هو خروج عن إرادة الله، ومثل هذا السلوك يستتبع عقوبة الخروج من رحمة الله، التي كانت في يد بابا الكنيسة ورجال الدين المفوضين من عنده، وهكذا نجحت الإستراتيجية بين الملوك والبابا في اقتسام رفاهية الحياة وخيرات الأرض من خلال تسخير خدمة المجتمع لغايات الملوك والباباوات.

[1] العبودية والقنانة، على الرابط التالي: https://shorturl.at/qEx2h ، تاريخ التصفح: 2025/10/12.

❖ الوضع الاقتصادي

منذ نشأته في القرنين التاسع والعاشر ميلاديين وإلى غاية القرن الحادي عشر ساد وانتشر الإقطاع كنظام ثقافي اقتصادي، اجتماعي وسياسي، إلا أن انهياره كان مع ظهور فكرة الدولة القومية، لكنه كان السبب الممهد لبروز نمط الدولة القومية كشكل اجتماعي وسياسي مباشر ومنطقي للظروف العامة التي سادت في مرحلة الإقطاع، فاتساع رقعة الإمبراطورية الرومانية واستحالة مراقبة كل أرجائها، إضافة إلى الصراعات المتكررة بين من يمثل السلطة الفعلية الإمبراطور أم البابا، ولقد واجه التوسع الروماني نحو شمال أوروبا دفاعا ومواجهات مستميتة من قبل القبائل الجرمانية، وهو ما أدى إلى انهيار الإمبراطورية الرومانية سنة 476م، الأمر الذي خلق جوا من الفوضى في أوروبا، ودفع بمالكي الأراضي من رفض الحكم المركزي، وميلهم للتسلح للحفاظ على مزاياهم المحلية التقليدية، وهو ما أدى إلى ظهور إمبراطوريات مشتتة في أوروبا، بينما كان هناك وفي أرجاء أخرى أمراء محليون لعبوا دور الوساطة السياسية والعسكرية بين هرم السلطة التي يتربع عليها الإمبراطور، وبين بقية الشعوب الأوروبية في حدود الإمبراطورية التي كانت حدودها تتمدد وتتراجع بحسب الظروف، كل ذلك دفع إلى ظهور الدويلات والإمارات المستقلة تدريجيا عن الإمبراطورية التي بدأ وجودها صوريا أكثر منه سياسيا وإداريا، وهو الأمر الذي صعب من إمكانية إدارة كل الأقاليم والدفاع عنها، مما دفع إلى تعيين حكاما محليين للأقاليم وتخويلهم صلاحيات وسلطات واسعة قامت في مجملها على القوة والعنف وجباية الضرائب، فكان الأمراء المحليين بمثابة همزة الوصل بين الإمبراطور والشعوب.[1]

يتميز الإقطاع بتراتبات اجتماعية وسياسية تشكل الجهاز الإقطاعي، إذ نجد الرق أو القن هو العبد الذي يعمل مع عائلته في الأرض، وهو المزارع الذي يعمل عند سيده، والذي لا يمكنه ترك الأرض التي يعمل فيها والانتقال خارج رضا سيده، وهي رتبة اجتماعية تتراوح بين الحرية والعبودية، ويعمل عند السيد (البارون) الذي ورث الأرض من الجندية عند الإمبراطور أو الملك حينها مقابل خدماته على أن يستمر في دفع الضرائب وحمل السيف إذا اقتضى الأمر ذلك، ومن البارونات نجد الدوق، الكونت، الفيكونت، الماركيز وبعض السادة الذين يحملون لقب البارون.

[1] إريك هوبزباوم، **المرجع السابق**، ص: 61

المحاضرة الحادية عشر:
الإسهامات النظرية لليبرالية والاشتراكية

تمهيد:

انتشر في أوروبا وفي العالم بشكل عام مذهبين سياسيين واقتصاديين بعد الخرب العالمية الثانية ميزا كثير هذه الحقبة، وهما المذهب الليبرالي والمذهب الشيوعي، ونتج عن تصادمهما الفكري والسياسي والعسكري حربا سياسية وإعلامية ومواجهات كادت أن تنهي الوجود الإنساني، سميت بالحرب الباردة، والحقيقة أنه لفهم حقيقة هذه الحرب وهذا التنافس بين المذهبين، وطبيعة التحالفات والتكتلات وما طبع العلاقات الدولية من اختلافات وتنوع كان بسبب هذا الانقسام والاختلاف المذهبي.

أ- السجال التاريخي والفكري لليبرالية

كانت أوروبا قبل الحربين العالميتين[1] تحت قبضة الملكيات المشتتة، وكانت قد بدأت سلسلة الحروب التي حاولت جمع أشتاتها دون نتيجة، لكنها زادت في رفع نسبة التضارب الفكري الذي ختمته الثورة الصناعية، وانطلاقا من هذا التاريخ انتشر الفكر الليبرالي كمحصلة للتيار النقدي الذي مس الكنيسة وانتقل إلى المماليك ليدخل إلى المجتمع والسوق.[2]

بقي العلم وعلم السياسة في أوروبا حتى القرن الرابع عشر مرتبطا بما تقدمه الكتابات الفكرية والنظرية لمفكري الكنيسة، حيث لم تكن المدارس ولا الجامعات الموجودة خارج أسوار الكنيسة من دخول حقول العلم الوضعي والروحي إلا بعد انتشار النقد والثورات الإصلاحية المتتابعة.

بعد نجاح ثورات الإصلاح الديني، تمكن الفلاسفة والاقتصاديون من إعادة النظر في المسلمات والقيم الاجتماعية، ومعها الاقتصادية التي كانت سائدة، وازدادت النقاشات الفلسفية في عصر الأنوار حول مبادئ الليبرالية، حول كيف يمكن صياغة ثقافة ونظاما يمكن من تحقيق الحرية للفرد، والرفاهية والمساواة في الكرامة الإنسانية، بعد فشل الكنيسة في تحقيقهما، وتزامنت هذه النقاشات مع ظهور الثورة الصناعية في أوروبا، والتي أعلنت نهاية العصر الأرستقراطي وتحول

[1] على الرغم من أن أحداث الحرب الأولى لم تدر رحاها سوى في القارة الأوروبية، وأن الحرب العالمية الثانية كانت كذلك بين الدول الأوروبية وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في المحيط الهندي، وأن إفريقيا ومعظم دول أسيا ودول القارة الأمريكية كانت بعيدة عن هذه الحرب، مع ذلك يطلق عليها اسم الحرب العالمية.

2 نصر محمد عارف، **المرجع السابق**، ص. 59

أوروبا إلى البرجوازية، انتقال القوة العمالية (الإنتاج) من الريف إلى المدينة، وانتهت أفكار الليبرالية والفردانية بالفوز في معركة الأفكار، وانتقل السجال الفكري بعيدا عن قيود الكنيسة في سوق الأفكار (العرض والطلب للأفكار السياسية)، وأصبح مبدأ الفكرة السياسية أو الاقتصادية الأصلح هو المحدد، هذه هي الأفكار التي تحولت إليها دول أوروبا اقتصاديا حيث ذهبت نحو مبادئ حرية السوق ومعيار العرض والطلب لتحديد القيم الفعلية للأشياء والسلع، لينتج عنها سياسيا النظام الديمقراطي».

❖ إسهامات الليبراليين الأوائل

ارتكزت إذن الليبرالية على الحرية الفردية وحرية المجتمع وجاءت كبديل عن التصورات الدينية التي سبقت والتي أدخلت أوروبا في قرون من الظلام، ومن أهم الفلاسفة الذين أسهموا وثمنوا بكتاباتهم النظام الليبرالي، الفيلسوف الفرنسي (فولتير 1699- 1778)، ينتمي (فولتير) إلى الطبقة البرجوازية التي نشأت في فرنسا، ورأى أن الشعور الداخلي لكل إنسان، وهذا الشعور هو الإحساس بالحرية والبحث عنها والذي لا يمكن مقاومته، وأن الإرادة مرتبطة بالحرية بدون شك، لكنه يؤكد على ضرورة وجود سلطة وهيئة حاكمة عادلة تنظم الحريات المتضاربة داخل المجتمع.

برزت في أوروبا نهايات القرن السادس عشر مجموعة من المفكرين، تميزوا بإنتاجهم الفكري وملاحظاتهم للتطورات الجارية في أوروبا والتي عاصروها، ومن ثم كان لهم السبق في محاولة إرساء الأفكار الأساسية التي نتج عنها وارتكز عليها الفكر الليبرالي والديمقراطية والرأسمالية، وجاءت أهم الركائز الفكرية من مدرستين عريقتين هما الفرنسية والبريطانية.

❖ المدرسة الفرنسية

يأتي على رأس المدرسة الفرنسية فلاسفة مثل (فولتير Voltaire وديدرو Diderot واسبينوزا Spinoza) وغيرهم، وسنعرج على أهم ما جاء به فولتير وديدرو، والمفكرين المحدثين من منظري المدرسة الفيزيوقراطية من أمثال (فرانسوا كيناي François Quesnay، تيرقو Turgot وجون باتيست ساي Jean Baptiste Say وآخرين).

انجذب (فولتير) لنظام الحكم البريطاني في وقته، حيث يرى أن النظام البريطاني نجح في الجمع بين ما هو مفيد من الملكية وما هو ضروري في الجمهورية، وهو في ذلك يؤمن إيمانا قويا بضرورة وجود طبقة أو نخبة حاكمة فذة في السياسة وإدارة الدولة وترك الأمور الاقتصادية لرجال

التجارة والسوق، وعليه يؤمن (فولتير) بوجود طبقات فرضتها الظروف الصناعية وهو شيء جيد ومفيد بالنسبة إليه.

من جانب آخر، يرى المفكر الفرنسي (ديدرو Diderot 1713- 1784) وهو الذي عاصر (فولتير) أن الحرية الاقتصادية مسألة بالغة الأهمية ومحورية في الدولة، وعلى الدولة المساعدة في رفع العراقيل من أمام المبادرات الاقتصادية والتجارية للأفراد، وأن تساهم في وصول السلع لجميع الأفراد، ويركز (ديدرو) على فكرة أن الثروة تشترط الإنسان والأرض ودهاء الهيئة الحاكمة إنما تكمن في توفير الظروف المناسبة لبلوغ الأفراد مستوى يسمح لهم من استهلاك السلع المعروضة، وتنظيم الموارد الأولية للمنتجين، والتي هي مهمة النظام السياسي الذي يجب أن يتسم بالاستقرار، والذي يشجع على الفعالية الاقتصادية والإبداع الفني.

ذهب مفكرو المدرسة الفيزيوقراطية ومؤسسي الفكر الليبرالي والرأسمالية الحديثة إلى إعادة النظر في التقسيمات الاجتماعية، ويأتي على رأسهم (فراسوا كيناي François Quesnay 1694- 1774) الذي رأى بضرورة تقسيم المجتمع إلى طبقات متباينة وهي:

- ❖ طبقة الفلاحين والمزارعين وهي الطبقة المنتجة: وبمساعدة طبقة ملاك الأراضي، طبقة المزارعين هم المنتجين الفعليين للثروة إذ يحولون الأرض من كتلة تراب إلى منتجات زراعية تساهم في إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع وتسمح له بالنهوض بمسئولياته وأعماله.
- ❖ طبقة الأسياد ملاك الأراضي أو من بقي منهم وهم الطبقة التي تقدم الأرض للعمل والإنتاج وأن فائض القيمة هو الربح الذي يتحقق من البيع، وهو محل الضريبة التي لا يجب أن تطبق على الثروة الحيوانية أو الزراعية كي لا تضعفها.
- ❖ طبقة منتجي الخدمات (الطبقة العقيمة) ومن الاسم الذي أطلقه عليها تتبين الصورة التي ارتسمت معها كطبقة تحول ما ينتج دون أن تضيف عليه أي قيمة مضافة وتكتفي بالمضاربة وتحقيق الربح، وهو ما يذهب إليه المفكر الفرنسي (تيرقو TURGOT 1727 -1781).

❖ المدرسة الانكليزية

برز مجموعة من الأفكار التي امتزجت بين السياسة والاقتصاد على قواعد فلسفية في إنكلترا في عصر الأنوار، وليس غريبا أن تؤسس المملكة المتحدة أكبر الأساطيل البحرية في تلك المرحلة، لسبب وجيه وهو ما ذهبت إليه الأفكار السياسية للمفكر (آدم سميث (Adam Smith) ومن بعده دايفد ريكاردو (David Ricardo) ثم جون مينرد كينز (John Meynard Keynes) وغيرهم) وتصوراتهم للثروة والمعادن والتقسيم الاجتماعي للعمل، حيث ظهرت المدرسة الماركنتيلية (التجارية) كترجمة لهذه الأفكار، والتي صاغت فيما بعد الاكتشافات البحرية للهند ومجتمعات إفريقيا وجنوب القارة الأمريكية.[1]

من مفكري عصر الأنوار البريطانيين، يأتي (آدم سميث Adam Smith 1723-1790) يعد من الفلاسفة ا أخلاقيين وقد ارتبط اسمه بالمدرسة الكلاسيكية وهي مدرسة الاقتصاد السياسي التي تزعمها، ونلاحظ هنا بداية ارتباط مفهوم الاقتصاد بالسياسة للمرة الأولى في تاريخ العلم، ومن خلال كتاباته الشهيرة مثل (ثروة الأمم) الذي تحدث فيه عن ما سماه باليد الخفية التي تنظم السوق تلقائيا والذي تضمن أهم المبادئ التي قامت عليها النظرية الليبرالية والنظام الرأسمالي.

يرى سميث أن الحرية الطبيعية والبحث عن العدالة هما اللذان يتحكمان في سير وتوجيه التصرفات الإنسانية في ميدان الاقتصاد والسياسة، والبحث عن المنفعة الخاصة التي تحركها الحرية الفردية والمنافسة يؤديان إلى انسجام المجتمع بطريقة آلية، حيث يؤدي الإنتاج إلى الدخل (الأجر) الذي يؤدي بدوره إلى الاستهلاك والذي يؤدي إلى البحث على زيادة الإنتاج لدى أصحاب رؤوس الأموال والمؤسسات، وهو ذاته ما يؤدي إلى زيادة الأجور التي تؤدي إلى الادخار وبذلك تكتمل الدورة الاقتصادية في شكل تصاعدي، والذي ينتج بدوره: - توسع السوق – زيادة الإنتاجية كنتيجة لتقسيم العمل وزيادة التخصص – تراكم رأس المال.

يطالب (سميث) بحرية المنافسة والتجارة إلى أبعد الحدود على الصعيدين الداخلي والخارجي، ذلك بحسب رأيه هو ما يسمح بتحديد أسعار السلع ويزيد من جودتها ويحدد أجور العمال ويحقق الأرباح. كما يركز في الوقت ذاته على قيمة العمل وأنه مصدر الثروة، ويحذر (سميث) من الاحتكار الذي قد يلجأ إليه أصحاب رؤوس الأموال لزيادة أرباحهم، لأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بطريقة غير طبيعية وبتدخل بشري، مما يؤثر على القدرة الشرائية سلبا ويؤدي في النهاية إلى الركود الاقتصادي وانهيار المنظومة بأكملها.

[1] Valérie Charolles, ***le Libéralisme contre le Capitalisme***, Librairie Arthème Fayard, Paris, 2006, P : 14

يأتي في مرحلة أخرى المفكر البريطاني (جيريمي بنتام Bentham Jeremy 1748-1832) الذي ربط بين النظام الأخلاقي لأفراد المجتمع والنظرية النفعية وتصور من خلال هذا الربط منظومة إصلاح قانونية وأخلاقية وسياسية، حيث ذهب إلى تقديم هدف تحقيق الرضا والسعادة لأكبر عدد ممكن من الناس، وأنه للوصول إلى الرضا السياسي للأفراد حول حكوماتهم لا بد من تطبيق حق الاقتراع العام وأن ما يصبو إليه جميع الناس وما يخافون من ضياعه هو: أجسادهم، أخلاقهم الدينية وحقوقهم السياسية، وفي ترتيبه لهذه المخاوف يضع (بنتام) على رأسها التضييق أو الإكراه الجسدي وضياع الحق السياسي.

ينطلق (جيريمي بنتام) من الفكر النفعي، فيرى أن المنفعة هي المبدأ الوحيد الذي يسمح بتقييم أي جهد أو عمل، وأن البحث عن اللذة والابتعاد عن الألم هما المحركان اللذان يحكمان العملية الاقتصادية، فتطوير النظم الاقتصادية يجب أن يستند إلى هدف تخفيف الألم والجهد وإنتاج أكبر قيمة نفعية لأي منتج كان، ومن هنا انطلقت بطريقة أو بأخرى سبل تطوير الصناعات التي كانت في بداياتها والتي كانت تتطلب جهدا كبيرا، كما خلفت ورشات الإنتاج الأولى الكثير من الإصابات بين العمال وإجهاد كبير لسلع بدأت بسيطة تحسنت فيما بعد بفعل التطوير المستمر.

لم يكن (بنتام) راضيا عن العدالة في عصره التي كان يرى بأنها فاسدة ورأى بضرورة إصلاحها، وطالب بأن تكون المنظومة القضائية والقانونية واضحة ومكتوبة خلافا لمنظومة الأعراف التي كانت سائدة حينها،

(جون ستيوارت ميل 1806- 1873) من أهم المفكرين الاقتصاديين والسياسيين، كما يعتبره البعض إلى جانب (آدم سميث ودايفد ريكاردو) من رواد الاقتصاد السياسي، حيث يرى أنه من الضروري دراسة علم الاجتماع والاقتصاد والسياسة كي تكون نظرية الحكم قائمة على أسس علمية وقادرة على إدارة التحولات الحاصلة في المجتمع.

يختلف (ستيوارت ميل) مع صديق والده وأستاذه (بنتام) في رأيه حول الأغلبية ومبدأ الاقتراع العام وقاعدة إرضاء الأغلبية، فهو يرى بأن الأغلبية ليست دائما واعية وعلى حق، وأن كثيرون من الطبقة الوسطى يبحثون عن كسب المال لا غير بينما تغط الأغلبية العمالية في العمل اليومي الذي يكرس لديها الجهل بالمواضيع السياسية الحساسة، بينما يشيد بالليبرالية والديمقراطية التي تحقق السعادة للجميع على أساس الكفاءة الفعلية، وأما على مستوى الإدارة

السياسية فإنه يرى **بضرورة إتباع قاعدة التمثيل النسبي** لحفظ حقوق الأقلية وإبعاد الجهلة والمجرمين والأميين من أن يصلوا إلى السلطة وتبعهم الفساد دون أدنى شك بحسبه.

قام فكر (جون ستوارت ميل) على أن الحرية هي شرط أساسي للسعادة وانحصر فكره في محاولة التوفيق بين إشباع الحاجات الضرورية، مادية ومعنوية لأكبر عدد ممكن من الناس، وهو ما يذهب إليه من خلال نظرية تحقيق مبدأ النفعية الذي انطلق منه، مع المحافظة على الحكم لدى نخب الأقلية المثقفة والتي يمكنها فهم التطورات وتسيير الاقتصاد والمجتمع نحو التقدم وضمان الأخلاق والحرية.

ب- الاشتراكية المثالية Socialisme Utopiste

يتفق جل المفكرين المتخصصين في علم السياسة على أن الاشتراكية ولدت من صلب الرأسمالية، ذلك أنها جاءت كنقد لليبرالية الغربية وكرد فعل على التجاوزات التي انطلت على الرأسمالية في عصرها الأول، ويأتي ذبك حين لاحظ المفكرون أن المنجزات العظيمة التي جاءت بها أفكار عصر الأنوار، والتي أسست فهمها وتوجهاتها على الحرية والسعادة والمساواة بدأت تتلاشى بفعل طغيان أصحاب رؤوس الأموال وتشكل طبقة من الأغنياء بدأت تتصرف وتحن لطبقات النبلاء الأرستقراطيين وهي طبقة البرجوازيين الجدد الذين تولدوا عن الثورة الصناعية.

من الطبيعي أن الظواهر الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية لا تتشكل في شكلها النهائي من يومها الأول، تماما كما هي حالة الإنسان نفسه ما دامت مرتبطة به وبنشاطاته، لذلك، فقد ظهرت أولا مدرسة الاشتراكية المثالية، ثم في مرحلة ثانية وبفعل الظروف المؤثرة في الحياة الإنسانية عامة، تأسست الاشتراكية العلمية.

❖ الاشتراكية المثالية (الطوباوية)

الطوباوية كلمة يونانية الأصل لازالت تستعمل إلى اليوم مع اختلافات في الكتابة والنطق من لغة إلى أخرى، وقد استعارتها اللغة العربية حفاظا على أصلها وعلى المفهوم الذي تؤديه كمصطلح، تأتي كلمة الطوباوية من (Utopia) والتي معناها المثالية، ونجدها مكتوبة في اللغة الفرنسية (Utopisme) وبنزع حرف (e) في اللغة الانكليزية (Utopism)، ولقد برزت مجموعة من المفكرين جلهم من البيئة الاقتصادية الليبرالية الرأسمالية ذاتها في أوروبا، برؤية مغايرة، لا يسعنا

المجال لذكرهم جميعا ولا عرض أفكارهم كلها، إلا أننا سنكتفي ببعض منهم، من أمثال (دي سيسموندي وسان سيمون).

❖ (جان دي سيسموندي Jean De Sismondi 1773-1842).

يعتبر المفكر الفرنسي (جون دي سيسموندي) من رواد المثالية الاشتراكية، حيث كان شاهدا على الطفرة الصناعية في أوروبا، كما شهد التطورات العظيمة الحاصلة خلال الاتفاقيات الأوروبية التي أعقبت نهاية حروب (نابليون بونابرت) الأوروبية، وخاصة اتفاقية (فيينا لعام 1815) التي رأى فيها تجسيدا للدول الأوروبية المركزية.

لاحظ (دي سيسموندي) الظروف الصعبة والبؤس الذي أصبح عليها العمال خاصة في فرنسا وبريطانيا التي كان يتابع أحداثهما، وتفطن إلى أن ربط السعادة والتطور بلغة الأرقام وكميات الإنتاج والتسويق، ومضاعفة النشاط الاقتصادي لا ينتهي بالضرورة إلى الرضا المعنوي والنفسي والذي لا يمكن تحليله بلغة الأرقام التي نادى بها (دايفد ريكاردو)، وأن فهم السعادة والمساواة لا يمكن قياسهما بأرقام الإنتاجية التي أكد عليها، وأن معاني السعادة والرفاهية والعدالة التي جاءت لأجلها الكتابات والثورات المختلفة قد حادت عن وجهتها، وأن أفكار علماء الاقتصاد السياسي الأوائل (سميث وريكاردو وجون باتسيت ساي) بدأ مفعولها وأهدافها النبيلة تتلاشى. وصاغ (دي سيسموندي) أفكاره في فقرة مؤداها أن: "الثروة ليست مرغوبة في المجتمع إلا لأجل الرخاء الذي تنشره على كل الطبقات ، فالإنسان يعمل لكي يرتاح الإنسان ويسعد"[1].

لا يمكن تحقيق هذه المقولة موضوعيا في نظر أصحاب المال بطبيعة الحال، وهذا ما يدفع (دي سيسموندي) للتلميح بضرورة وجود هيئة تدخل لضبط هذه المعاملات (الدولة)، من خلال نمط توزيعي للثروة القومية (الوظيفة التوزيعية للنظام السياسي) يكون هدفها الأول توزيعا عادلا للثروة والفرص بين طبقات المجتمع، يعود السبب الجوهري في ما ذهب إليه (دي سيسموندي) هو فكرة أصحاب المصانع وتباهيهم بوجود الآلة الميكانيكية التي لا تتعب، وبسبب المضاربة التي بدأت تنشأ عند فئة تشكلت كنخب صناعية ومالية من أجل الحفاظ على هوامش الربح المرتفعة على أنقاض العمال.

[1] خضر خضر، **المرجع السابق**، ص.58.

لقد وصلت طبقة العمال التي أصبح تسمى في التفكير الماركسي بـ (طبقة البروليتاريا) جراء ذلك لحالة من الإجهاد والبؤس وتراجع في مستوى الحياة وانخفاض في الأجور، حيث أصبح من الصعب على العمال اقتناء أو شراء السلع التي ينتجونها والتي كانت أسعارها تزداد أما أجورهم التي إن لم تتراجع فإنها لم تنمو، كل ذلك مقابل الثروة الكبيرة التي بدأت تتراكم عند طبقة قليلة من أصحاب المصانع والبنوك والذين بسبب قلة عددهم فإنهم لا يمكنهم امتصاص الفائض من الإنتاج المعروض في الأسواق مما يؤدي إلى تراجع الإقبال على الشراء مما يؤدي إلى توقيف عمليات الإنتاج وبدلك يتحقق الكساد وتقفل المصانع، وتزداد بذلك نسب البطالة ونسب الفقر المتزايد للعمال ولعائلاتهم.

❖ (سان سيمون Claude-Henri De Rouvroy Saint Simon 1760-1825)

(سان سيمون) من نبلاء فرنسا الأرستقراطيين ومن فلاسفتها الذين تركوا أثرا في تاريخ العلم والحرية لبقية مجتمعات العالم أيضا، رأى "أن الاقتصاد السياسي هو علم الحرية" ويميل من خلال كتبه وخاصة مؤلفه "بحث حول علم ا إنسان" إلى تدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية من أجل تحقيق العدالة والمساواة.

يقسم (سان سيمون) التطور التاريخي البشري إلى ثلاث حقب يرى أنها متباينة تبدأ بمرحلة الإقطاع الذي كان قوامه القوة المادية، ثم مرحلة ظهور الدولة المركزية والتي قامت على مبدأ القانون (قانون الحرية الطبيعية) وأخيرا المجتمع الصناعي الذي أعقب الثورة الصناعية القائم على مبدأ الصناعة والإنتاج. خلافا للكلاسيكيين الذين رأوا بأن امتلاك الثروات النفيسة ثم امتلاك الأراضي الصالحة للزراعة عند الفيزيوقراط وأن رأس المال هو الذي يحدد حجم الإنتاج الصناعي، يرى (سان سيمون) أن الطاقة البشرية التي لا تستعمل بطريقة عقلانية هي الهامل الذي يحد من الإنتاج الصناعي ومن الدورة الاقتصادية برمتها.

يرى من جانب آخر (سان سيمون) أن الإصلاح الحقيقي يجب أن يأتي من القاعدة التي هي الإنتاج والمعاملات الاقتصادية وليست الأفكار كما ذهب إلى ذلك (هيغل ودورخائيم وغيرهم) وهنا نلاحظ أن (سان سيمون) ينفي أولوية جدلية الأفكار في تسيير الدولة والمجتمع وإصلاحهما مؤسسا في ذلك لجدلية الصراع المادي التي تبناها (كارل ماركس) من بعده مرتكزا على الجدلية المادية.

ت- الاشتراكية العلمية Socialisme Scientifique

يقول كارل ماركس في مؤلفه (رأس المال) **"إن طريقتي الجدلية لا تختلف فقط في الأساس مع الطريقة الهيغلية، لكنها النقيض تماما بالذات... وبالنسبة لي ، ليست حركة الفكر سوى انعكاسا لحركة الواقع المنقولة إلى دماغ الإنسان.....لقد وضع هيغل الجدلية على رأسها وأنا وضعتها على قدميها".** [1]

❖ الماركسية جدلية الفلسفة والاقتصاد

اقترنت تاريخيا الاشتراكية العلمية بما قدمه كل من (كارل ماركس 1818-1883) وصديقه (فريديريك إنجلز 1820-1895)، وأما جدلية المادية وصراع الطبقات في شقها السياسي والاجتماعي فقد ارتبطت باسم (كارل ماركس) العالم الألماني الفيلسوف الاقتصادي وعالم الاجتماع في كتابه الشهير (رأس المال)، والذي يعد مجموعة من الانتقادات التي وجهها (ماركس) لتطبيقات الليبرالية في عصره، إضافة إلى اقتراحه للحلول العملية والعلمية في خلاف لما جاءت به المثالية الاشتراكية لسابقيه، التي سعت لتحقيق العدالة والسعادة والمساواة في المجتمع الإنساني على أساس أفكار وتصورات.[2]

ترتكز أفكار (كارل ماركس) في تحليله للظاهرة السياسية على ما يلي:

- **حركة تطور التاريخ البشري** التي جاء بها (هيغل): قبل (ماركس) بفكر مفهوم تطور حركة التاريخ لهيغل، كما قبل فكرة انعكاس النخب للطبقات الاجتماعية العريضة، فهو يرى بحقيقة تطور الفكر كما جاء بها هيغل والتي مفادها أن الأفكار في صراع مع نفسها وفي ارتباط بالتاريخ، فالفكرة مع مرور الوقت تنتج نقيضا لها، ثم تلتئم الفكرة مع النقيض فتشكلان فكرة جديدة يعمل بها العلماء وتجسد كأدوات ووسائل، ثم مع مرور الوقت تلقى من ينتقدها ويأتي بنقيض لها، فتلتئم مرة أخرى الفكرة الشائعة مع نقيضها فتكونان فكرة جديدة تصبح صالة للاستعمال، وينطبق هذا على الإنتاج الفكري والعلمي في تطور لما يسمى بالنماذج المعرفية التي تتطور في شكل جدلية فكرية وعلى شكل سلم، أين تتراكم المعارف الإنسانية ويحصل التطور التاريخي للمجتمع الإنساني.

[1] موريس دوفرجيه، **المرجع السابق**، ص.254.

[2] عصام سليمان، **المرجع السابق**، ص.227

- **ظاهرة الصراع:** قضية محورية وكانت ملازمة للإنسان في مراحله باستثناء المرحلة الأولى وهي مرحلة المشاعية، وتحولت عبر التاريخ إلى صراع بين الطبقات، طبقة البرجوازية ضد طبقة العمال (البروليتاريا)، بينما تعمل طبقة البرجوازيين على تراكم رأس المال وزيادة هوامش الربح، تقل نسب الادخار الذي يحرك عملية النمو الاقتصادي الضروري للدورة الاقتصادية، فبينما تزاد طبقة ملاك وسائل الإنتاج غنى تزداد طبقة البروليتاريا (العمال) فقرا، ويمثل هذا سلبا للحرية.

- **الطبقية ومراحل الإنسانية:** مرت البشرية بخمس مراحل: المشاعية- اللإقطاع- البرجوازية- الرأسمالية لتعود إلى الشيوعية، وتتم هذه العودة من خلال تنظيم طبقة العمل ووعيهم بذاتهم من خلال (حركة اتحاد العمال العالمي) تجسدت من خلال (البيان الشيوعي)، ثم المشاركة في الانتخابات والوصول للسلطة، وحين يصلون إلى السلطة يقومون بفرض تأميم البنية التحتية (وسائل الإنتاج) لصالح الدولة من أجل تحقيق العدالة والمساواة، ثم تزول الدولة، لأن الدولة حسب ماركس هي صناعة أتى بها البرجوازيون للتحكم في طبقة العمال.[1]

ث-الحزب والحقوق في إطار الاشتراكية

ورث كل من فلاديمير لينين وجوزيف ستالين أفكار كارل ماركس والتي حولوها إلى نظاما سياسيا واقتصاديا قائما على مبادئه، وتم ذلك من خلال الحزب الديمقراطي الاجتماعي الروسي (البلشفي الذي يمثل الأغلبية) الذي تحول فيما بعد إلى الحزب الشيوعي بعد الثورة، وللوصول إلى السلطة طورا مفهوم الدكتاتورية البروليتارية، وهي طبقة العمال المقهورين كطبقة حاكمة تهدف للقضاء على الطبقة المستغلة للعمال أي البرجوازيين، ورأت قيادة الحزب أنها تمثل الأغلبية الناشئة للطبقة العمالية.[2]

تأسست دولة الاتحاد السوفييتي، على أساس الحزب الواحد، الحزب الشيوعي، والاتحاد السوفييتي كما يراها البعض دولة ذات قوة صناعية قوية وتضاريس معتبرة وشعب يتميز بثقافته الخاصة والمتنوعة، لقد تمكن الاتحاد السوفييتي من صد الهجوم الألماني الذي اكتسح أوروبا في موجة الحرب الخاطفة، وتمكن من إسقاط عنفوان النازية الألمانية إبان الحرب العالمية الثانية، وبدأت بدورها دولة الاتحاد السوفييتي في التوسع والتغلغل في شرق أوروبا لمنع النظام الليبرالي

[1] ستيفن دي تانسي، **المرجع السابق**، ص. 141

[2] **نفس المرجع** ، ص. 142

الرأسمالي من اختراق مجالها الحيوي، ونشأ على إثر ذلك ما سمي بالحرب الباردة بين قطبين متوازيين ومتنافسين، القطب الغربي الليبرالي الذي تتزعمه الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، مع دولا أخرى من آسيا والمحيط الهادي كاليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا وجزر المحيط، بينما تزعم القطب الشرقي الاشتراكي الاتحاد السوفييتي وضم إليه أجزاء من أوروبا الشرقية وبلدان كثيرة في آسيا كالصين وفيتنام وكوريا الشمالية بعد الانقسام وبلدان إفريقية كثيرة بعد خروجها من الاستعمار.

ركزت الديمقراطية الاجتماعية في ظل الفكر الماركسي على دور الحزب الواحد، لكنها لم تنف إمكانية وجود أحزاب عديدة، لكنها ركزت بالدرجة الأولى على مسألة ضمان الحريات والحقوق الاجتماعية للمواطن على اعتبار أن هذه الحقوق تتحقق فعليا في إطار النظام الاشتراكي.[1]

[1] عصام سليمان، **المرجع السابق**، ص. 232

مكتبة الكلية

المحاضرة الثانية عشر:

الأحزاب السياسية، النشأة، التطور والوظائف

يتطرق هذا الجزء من الدراسة إلى الأحزاب السياسية التي تعتبر دعامة العمل الديمقراطي وعموده الفقري والذي أصبح يعم أغلب الأنظمة السياسية في العالم المعاصر، فمنه تتكون البرلمانات والحكومات وترسم السياسات وتدار دواليب الدولة.

كأي مفهوم من مفاهيم العلوم الاجتماعية، تتعدد التعريفات المختلفة للأحزاب السياسية من وجهات النظر الخاصة بالظرف الزمني وبتخصص المفكر أو الباحث، لكن أغلب التعريفات تتمحور حول كونه منظمة دائمة، تعمل على المستوى الوطني مرتكزة على العمل المحلي، تبحث للوصول إلى السلطة باستخدامها للسند الشعبي[1].

يمكن الإشارة إلى أن الحزب السياسي من كونه: " اتحاد بين مجموعة من الأفراد، بغرض العمل معاً لتحقيق مصلحة عامة معينة، وفقاً لمبادئ خاصة متفقين عليها. وللحزب هيكل تنظيمي يجمع قادته وأعضاءه، وله جهاز إداري معاون، ويسعى الحزب إلى توسيع دائرة أنصاره بين أفراد الشعب، كما يعتبر أيضا على انه تنظيم دائم على المستويين القومي والمحلي، يسعى للحصول على مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من اجل تنفيذ سياسة محددة.

• نشأة الأحزاب السياسية

تذهب معظم الكتابات في علم السياسة لاعتبار أن الأحزاب تولدت عن البرلمان، عكس ما يجري اليوم، فالبرلمان هو الذي تأسس في المرحلة الأولى من خلال التجربة البريطانية، ومن خلال الصراع الذي دار بين الملك والأسياد الإقطاعيين حول نسب الضرائب، بناء على ما اتفق عليه الطرفان في الوثيقة العظمى (Magna Carta) لاجتناب الحرب الأهلية التي كادت أن تندلع بين الإقطاعيين والملك، وبناء على ذلك تأسست غرفة الشيوخ (اللوردات) كأول غرفة تدخل القصر كممثلين للأسياد الإقطاعيين وذلك لمتابعة صرف الأموال التي يدفعونها كضرائب، والتي شكلت في النهاية أول غرفة للرقابة البرلمانية، تمكنت من أن تتقاسم مع الملك القصر وسلطاته التقليدية العريقة.

[1] R-G Shawartzenberg, sociologie politique, Montchrestien, IV édition, 1988, p.397, in : Chawki Gaddes, cours en **sociologie politique**, p. 49, www.chawki.gaddes.org

مكتبة كلية

عندما تكونت غرفة اللوردات، تبعتها غرفة العموم بنفس الشكل، ممثلة لطبقة البرجوازيين، كلتا الحالتين بدأت اللقاءات بين الممثلين وبدأت معها التكتلات لمواجهة القوانين التي كان يطرحها الملك، فبدأت الجماعات تتحول إلى جمعيات ذات توجهات سياسية والتي تحولت فيما بعد إلى أحزاب سياسية محافظة (الأسياد) وإصلاحية (العموم).

تاريخيا، يعتبر (ألكسي دي طوكفيل) من الأوائل الذين تطرقوا للأحزاب والانتخابات بعد زيارته للولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت دولة فتية تبحث عن الاستقرار بعدما أنهكتها الحروب الداخلية الطاحنة، وحاول (دي طوكفيل) تصنيفها وفق مذهبها بين أحزاب صغيرة وأخرى تحاول قلب أفكارها، وبين من تحاول تقليص المشاركة الشعبية (الجمهوريون) ومن يريد توسيع نطاقها إلى أبعد الحدود (الديمقراطيين).[1]

- **تعريف الحزب السياسي**

يعرفه (بنجامين كونستان) بأنه " تجمع أفراد يؤمنون بنفس الفكر السياسي" وقد اعتمد العديد من الباحثين على ثلاثة جوانب في تحديد مفهوم الأحزاب السياسية وهي الجانب التنظيمي الجانب الإيديولوجي والجانب الوظيفي.

- ✓ **الوظيفة التنظيمية** : يعرف (موريس دوفيرجيه) الحزب السياسي من خلال اعتماده على الأخذ بمدلول التنظيم، حيث أن الحزب هو جماعات متناثرة في إقليم الدولة كاللجان الحزبية والمندوبيات وأقسام الحزب، والتجمعات المحلية، كل هذه الجماعات يربط فيما بينها الرباط التنظيمي الذي يقوم على أجهزة الحزب المختلفة وهذا الارتباط فيما بين الجماعات يقوم على أساس تدرجي هرمي.
- ✓ **المعطى الإيديولوجي**: ويركز على المبادئ والأهداف التي يقوم عليها الحزب وتعريفه هنا يعتمد على مبادئه وأهدافه والفيلسوف (بورك) يعرف الأحزاب على أنها مجموعة منظمة من الناس اجتمعت من اجل العمل المشترك لتحقيق مصلحة الوطن عن طريق تحقيق الأهداف والمبادئ التي يعتنقونها فإيديولوجية الحزب هي أحد مكوناته الأساسية، وهي التي تمكن من الحكم على توجهاته السياسية، مع وجود جوانب أخرى مهمة لا تقل أهمية على الجانب الإيديولوجي.

[1] خضر خضر، **المرجع السابق**، ص.269

مكتبة الكلية

المدلول الوظيفي: ينظر إلى الحزب السياسي انه يقوم بجملة من الوظائف التي يقوم بها ولعل أهم وظيفة هي تولي الحكم، ويعرفه في هذا الصدد "ريمون أرون " على انه "تنظيم يضم مجموعة من الأفراد يعملون من اجل ممارسة السلطة ، سواء ذلك في العمل على تولي السلطة أو الاحتفاظ بها وفي ذات المعنى يعرف الحزب على انه مجموعة من الناس تسعى إلى السيطرة بالوسائل المشروعة على جهاز الحكم.[1]

يرى كثير من الباحثين أن تعبير الأحزاب السياسية لا يمكن أن يطلق على أي تنظيم سياسي بمجرد أنه يدعي ذلك، ولذلك وضع (صمويل هنتجتون) أربعة شروط أساسية لها ، وهي شروط تقوم عليها النخب وجميع المؤسسات الحديثة وهي: التكيف، والاستقلال، والتماسك، والتشعب أو التعقيد التنظيمي، ومع أن هذه الشروط تنطبق على الأحزاب السياسية إلا أنها لم تنشأ نشأة واحدة، بل نشأت عبر مراحل مختلفة وفي بيئات مختلفة أيضا وبأشكال وأنماط مختلفة، لأن الأسباب وظروف منشئها كانت مختلفة ومن أهمها:

- ارتباط ظهور الأحزاب السياسية بالبرلمانات، ووظائفها في النظم السياسية المختلفة، إذ أنه مع وجود البرلمانات ظهرت الكتل النيابية، التي كانت النواة لبزوغ الأحزاب، حيث أصبح هناك تعاون بين أعضاء البرلمانات المتشابهين في الأفكار والإيديولوجيات أو المصالح، ومع مرور الوقت تلمس هؤلاء حتمية العمل المشترك، وقد ازداد هذا الإدراك مع تعاظم دور البرلمانات في النظم السياسية، إلى الحد الذي بدأ نشاط تلك الكتل البرلمانية يظهر خارج البرلمانات من أجل التأثير في الرأي العام، كما حدث في العديد من الأحزاب الأوروبية، وفي العالم النامي توجد حالة حزب الحرية والائتلاف العثماني الذي كان في الأصل مجرد كتلة للنواب العرب في البرلمان التركي عام 1911.
- ارتباط ظهور الأحزاب السياسية بالتجارب الانتخابية في العديد من بلدان العالم، وهي التجارب التي بدأت مع سيادة مبدأ الاقتراع العام، حيث ظهرت الكتل التصويتية مع ظهور اللجان الانتخابية، التي تشكلت في المناطق الانتخابية بغرض الدعاية للمرشحين الذين أصبحوا يتعاونون لمجرد الاتحاد في الفكر والهدف، سرعان ما أسفرت عن أحزاب سياسية تتألف من مجموعات من الأشخاص يتفقون في الفكر ويتحدون في الرأي، وسعت الأحزاب

[1] ثامر الخزرجي، **المرجع السابق**، ص. 209

في هذه الفترة إلى تكوين هياكل تنظيمية دائمة الهدف منها كسب الأعضاء ومراقبة عمل البرلمان والسلطة التنفيذية معا.

- ظهور منظمات الشباب والجمعيات الفكرية والهيئات الدينية والنقابات، وقد سعى بعض هذه المؤسسات لتنظيم نفسها بشكل أكبر من كونها جماعات مصالح تحقق الخدمة لأعضائها، كحزب العمال البريطاني، وأحزاب الفلاحين في بعض الدول الاسكندينافية، حيث كان أصل نشأتها الجمعيات الزراعية ، كما كانت الجمعيات الدينية المسيحية أساس نشأة بعض الأحزاب المسيحية في أوروبا كذلك، عكس أمريكا الجنوبية حيث لا يوجد أي أساس للنشأة البرلمانية للأحزاب السياسية، بقدر ما كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية لهذه البلدان بعد خروج الاستعمار الأجنبي. مع العلم بوجود مصالح كبيرة لملاك للأراضي كبار وعسكريين ودور كبير للكنيسة، والتي شكلت الأساس الذي أدى إلى ظهور الأحزاب السياسية هناك.[1]
- ارتبطت نشأة الأحزاب السياسية (في بعض الأحيان وليس دائماً) بوجود **أزمات التنمية السياسية**، فأزمات مثل الشرعية والمشاركة والاندماج أدت إلى نشأة العديد من الأحزاب السياسية، ومن الأمثلة على ذلك تأتي الأحزاب السياسية الفرنسية التي نشأت إبان الحكم الملكي في أواخر القرن الثامن عشر.
- ظهور الأحزاب السياسية في شكل جماعات قامت بتنظيم نفسها لمواجهة الاستعمار والتحرر من نير الاحتلال الأجنبي، وهو الأمر الذي يمكن تلمسه على وجه الخصوص في الجيل الأول من الأحزاب السياسية التي ظهرت في الجزائر في مرحلة المقاومة السياسية بعد فشل الثورات الشعبية الأولى.

بناء على ما سبق، يظهر أن نشأة الأحزاب السياسية بشكل أولي بدأت منذ قرنين من الزمان، ولكنها لم تتطور وتلعب دورا كالذي تلعبه اليوم إلا منذ حوالي قرن، وقد تباينت أسباب ودواعي النشأة لكن الأحزاب بشكل عام كانت إحدى أهم آليات المشاركة السياسية ومن أهم أدوات التنشئة السياسية في المجتمعات، بالرغم مما قيل عنها في بداية النشأة من أنها ستكون أداة للانقسام وللفساد السياسي، وأنها ستفتح الباب عمليا أمام التدخل الأجنبي وأنها ستكون مصدرا لعدم الاستقرار السياسي وانعدام الكفاءة الإدارية.

[1] ستيفان دي تانسي، **المرجع السابق**، ص. 313

- **وظائف الحزب السياسي**

من أسس تقييم الحزب السياسي، مدى قيامه بتحقيق الوظائف العامة المنوطة به والمتعارف عليها في أدبيات النظم السياسية، وهي تتضمن سواء كان حزباً في السلطة أو المعارضة، خمس وظائف أساسية هي التعبئة، ودعم الشرعية، والتجنيد السياسي، والتنمية والاندماج القومي، والمعروف أن تلك الوظائف يقوم بها الحزب في ظل البيئة التي ينشأ فيها والتي يعبر من خلالها عن جملة من المصالح في المجتمع، وهو في هذا الشأن يسعى إلى تمثيل تلك المصالح في البيئة الخارجية، الأمر الذي يعرف في أدبيات النظم السياسية بتجميع المصالح والتعبير عن المصالح.

✓ وظيفة التعبئة

تعني التعبئة حشد الدعم والتأييد لسياسات النظام السياسي، من قبل المواطنين، وتعتبر وظيفة التعبئة بطبيعتها، وظيفة أحادية الاتجاه، بمعنى أنها تتم من قبل النظام السياسي للمواطنين، وليس العكس، وتلعب الأحزاب دور الوسيط.

بالرغم من أن البعض يربط بين وظيفة التعبئة وشكل النظام السياسي، من حيث كونه ديمقراطيا أو شموليا أو سلطويا، إلا أن الاتجاه العام هو قيام النظم السياسية الديمقراطية أيضاً بأداء تلك الوظيفة، والغاية من ذالك، أن تتطلع النظم السياسية في الدول النامية وهي في مرحلة التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلى قيام الأحزاب بلعب دور فاعل لحشد التأييد لسياستها الداخلية والخارجية.[1]

تختلف وظيفة التعبئة التي تقوم بها الأحزاب من نظام سياسي لآخر، كما أنها تختلف داخل نفس النظام السياسي الواحد وفقا لطبيعة المرحلة التي تمر بها الدولة، وبفعل البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالحزب، وتسعى النظم السياسية دائما لتجديد سياساتها لتواكب التغير المستمر للأفكار والإيديولوجيات، والذي يحمل قيما ومبادئ جديدة، تسعى النظم السياسية القائمة إلى ترسيخها، من خلال الحوار الديمقراطي المفتوح بين الحكومة والمواطنين، في النظم الديمقراطية، والتي تسعى لإيصالها عبر وسائل غرس القيم السياسية فيما يعرف بعملية التثقيف السياسي.

[1] عبد العالي عبد القادر، **محاضرات في النظم السياسية المقارنة**، مطبوعة جامعية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2007-2008، ص.63

❖ وظيفة دعم الشرعية

تعرف الشرعية بأنها "مدى تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي، وخضوعهم له طواعية، لاعتقادهم بأنه يسعى إلى تحقيق أهداف الجماعة"، ويعتبر الإنجاز والفاعلية والدين والكاريزما والتقاليد والإيديولوجية، ضمن المصادر الرئيسية للشرعية في النظم السياسية المختلفة، على أن الديمقراطية تعد المصدر الأقوى للشرعية في النظم السياسية في عالم اليوم، وهناك العديد من الوسائل التي تهدف إلى دعم الشرعية، وتلعب الأحزاب وغيرها من المؤسسات دورا بارزا في هذا المضمار.[1]

تتميز الأحزاب عن تلك الوسائل، بأنها ليست فقط من وسائل دعم الشرعية، بل أنها في النظم السياسية المقيدة تسعى إلى أن يكون تطور أحوالها وأوضاعها وإيديولوجياتها هي نفسها مصدرا للشرعية، والحديث عن علاقة الأحزاب بالشرعية الديمقراطية يفترض أن الأحزاب تتضمن هياكل منتخبة من بين كل أعضائها، وتستمد الأحزاب الحاكمة شرعيتها من تلك الانتخابات ومن التداول على السلطة داخلها، ربما قبل الانتخابات العامة التي تأتي بها إلى السلطة، إضافة إلى تطلعها باستمرار إلى التنظيم الجيد، ووجود دورة للمعلومات داخلها ولكن هذا لا يحدث في كل الأحزاب، وهو مفقود في الأحزاب الصحيحة كما سيتضح في قسم آخر.

❖ وظيفة التجنيد السياسي

يعرف التجنيد السياسي بأنه عملية إسناد الأدوار السياسية لأفراد جدد . وتختلف النظم السياسية في وسائل التجنيد السياسي للنخبة، فالنظم التقليدية والأوتوقراطية يعتمد التجنيد بها بشكل عام على معيار المحسوبية أو الوراثة، أما في النظم التعددية المقيدة، فإنها تسعى– دون أن تنجح في كثير من الأحيان- لأن تكون أداء تلك الوظيفة بها يماثل أدائها في النظم الأكثر رقيا وتقدما فيكون هناك ميكانيزمات محددة للتجنيد.[2]

يفترض أن تكون الأحزاب في هذه النظم أحد وسائل التجنيد السياسي، وهي تؤدي تلك الوظيفة ليس فقط بالنسبة إلى أعضائها بل وأيضا بالنسبة إلى العامة . فمن خلال المناقشات الحزبية، والانتخابات داخل هياكل وأبنية الأحزاب، والتدريب على ممارسة التفاعل الداخلي وبين

[1] جان ماري رانكان، **علم السياسة**، تر: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1997، ص.267.

[2] ستيفان دي تانسي، **المرجع السابق**، ص. 314

الأحزاب بعضها البعض، والانغماس في اللجان والمؤتمرات الحزبية تتم المساهمة في توزيع الأدوار القيادية على الأعضاء، ومن ثم تتم عملية التجنيد بشكل غير مباشر.

يتسم أداء الأحزاب في النظم التعددية المقيدة لوظيفة التجنيد السياسي ببعض القيود، إذ أن أعضاء الأحزاب لم يكن قد خرجوا بعد من الميراث الثقافي السلطوي، الذي خلفته تجربة التنظيم الواحد، والذي كان الحزب فيه مجرد أداه للتعبئة لكسب الشرعية للنظام السياسي.

❖ الوظيفة التنموية

تتمثل تلك الوظيفة في قيام الأحزاب بإنعاش الحياة السياسية في المجتمع، الأمر الذي يدعم العملية الديمقراطية، والاتجاه نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في النظم السياسية المقيدة.

طرحت العديد من الأدبيات المتخصصة في دراسة الأحزاب السياسية، مسألة وجود الأحزاب، وكيف أنها تلعب دوراً فاعلاً في عملية التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات، وكذلك دورها في إنعاش مؤسسات المجتمع المدني ممثلاً في مؤسسات عديدة كالنقابات المهنية والعمالية وتقديم الخدمات بشكل مباشر للمواطنين من خلال المساهمة في حل مشكلاتهم، ناهيك عن قيام الأحزاب بلعب دور مؤثر في التفاعل السياسي داخل البرلمانات، خاصة في عمليتي التشريع والرقابة.

المحاضرة الثالثة عشر:

النظم الحزبية

تمهيد

لا يختلف الباحثون في أن النظم الحزبية تشكل العمود الفقري للعملية السياسية الديمقراطية في النظم الحديثة، وتتشكل من خلالها عملية وصول النخب السياسية إلى السلطة وسدة الحكم، على أساس من المنافسة والكيفية الواضحة والقائمة على قانون دستوري يحدد خطوات هذه العملية، كما تشكل في الوقت ذاته الآلية التي تمكن من أداء النظام السياسي لعملية التجديد السياسي وتجسيد شرعية الإرادة العامة كمصدر للسلطة، وجدير بالتذكير أن النظم الحزبية تدل كذلك على طبيعة النظم السياسية القائمة، وتختلف هذه النظم عبر الزمن وفي بيئات مختلفة، تقوم المحاضرة التالية بتبيان أهم أنواع هذه النظم حتى يتسنى للطالب التمييز بينها.

أ- نظم التعددية الحزبية

تتبنى أغلب الدول الغربية نظام تعدد الأحزاب بدرجات متفاوتة وذلك باستثناء بعض الدول الأنجلو-سكسونية، وهي إنجلترا الولايات المتحدة وكندا ونيوزيلندا واستراليا، التي تتبنى نظام الحزبين، فبعض الدول الغربية بها عدد كبير من الأحزاب مثل النمسا قبل سنة 1914 وإسبانيا الجمهورية (أي في الفترة من 1931 – 1939). وفي الدول الاسكندينافية توجد أربعة أحزاب: وتوجد في بلجيكا والنمسا ثلاثة أحزاب. ومن الدول التي تتبنى نظام تعدد الأحزاب إيطاليا وفرنسا.

يرى الباحثون أن النظام الحزبي في الدول الغربية التي تأخذ بنظام الديمقراطية يقوم بدور محوري على تخفيف صراع الطبقات المختلفة أو احتوائها، باستعمال الوسائل السياسية السلمية بعيدا عن أدوات العنف بكل أشكاله، ولا يعني هذا أن العملية الديمقراطية والتنافس السياسي الحزبي يخلو من أي شكل من أشكال العنف، إذ حتى في الديمقراطيات الغربية المتقدمة تنشأ مشاجرات كلامية وحتى التشاجر بالأيدي داخل البرلمانات عندما يحتدم النقاش.[1]

تتراوح النظم الغربية في عملها الديمقراطي بين نظام تعدد الأحزاب ونظام الحزبين الكبيرين بشكل عام، ويحدد هذه الاختيارات لكل دولة مستوى قوة واتساع الهوة بين الطبقات الاجتماعية داخل هذه الدولة، كما تتحدد بمدى قوة ووعي الطبقات، فكلما كانت الفوارق كبيرة بين الطبقات وكان وعي الطبقات قويا، مالت الدول إلى نظام تعدد الأحزاب للتخفيف من حدة الصراعات، أما

[1] ناجي عبد النور، التمثيل السياسي في البرلمان التعددي الجزائري، **مجلة تواصل**، عدد 20، ديسمبر 2007، ص: 298.

إذا كانت هذه الفوارق ضعيفة وضئيلة بين الطبقات، فإنها تجتمع في طبقتين على أكثر تقدير وعليه تميل الدولة إلى اعتماد نظام الحزبين السياسيين.[1]

ويتفق هذا مع تحليل كارل ماركس للأحزاب: فهو يعتبر الأحزاب السياسية تعبيرا سياسيا عن الطبقات الاجتماعية. فإذا كان التركيب الاجتماعي الاقتصادي يسمح بتقسيم المجتمع إلى طبقتين فإن النظام يتجه نحو نظام الحزبين السياسيين، أما إذا كان التركيب الاقتصادي الاجتماعي داخل الدولة ينقسم إلى أكثر من طبقتين فإننا نجد أنفسنا أمام نظام تعدد الأحزاب.

- **تعدد الأحزاب الكامل أو التام**

تعتبر فرنسا في ظل الجمهورية الرابعة نموذجاً لتعدد الأحزاب التام. ويقصد بتعدد الأحزاب التام النظام الذي يوجد فيه عدد كبير من الأحزاب الصغيرة التي لا تحاول التكتل أو التجمع؛ إذ يحاول كل حزب أن يتمسك بموقفه المتشدد الذي يعبر عن مصالح فئة محدودة، دون أن يهتم بمحاولة التوفيق بين مصالح هذه الفئة ومصالح الفئات الأخرى، وهكذا يبدو كل حزب في ظل نظام تعدد الأحزاب التام كما لو كان المتحدث الرسمي باسم فئة خاصة: بل إنه يمكن أن يقال إن الحزب يتصرف كما لو كان جماعة من جماعات الضغط يدافع عن المصالح الخاصة أكثر من اهتمامه بالمصلحة العامة[2]

- **تعدد الأحزاب المعتدل**

يمكن تفادي العيوب السابقة التي تشوب نظام الأحزاب بتبني نظام تعدد الأحزاب المعتدل. ويعني نظام التعدد المعتدل وجود تحالف ثابت ومتجانس بين الأحزاب يؤدي إلى تكوين جهتين كبيرتين كل جهة تضم عدداً من الأحزاب المتقاربة في الاتجاهات السياسية هاتان الجهتان تتقدمان للناخب ببرنامجين بحيث يسهل عليه الاختيار، كما تقوم كل جهة مكونة من عدد من الأحزاب بالعمل معاً كوحدة واحدة داخل البرلمان. ويؤدي هذا الائتلاف والتكتل إلى إدخال تعديل جوهري على نظام تعدد الأحزاب إلى حد يجعله شبيهاً بنظام الحزبين السياسيين.

يعتمد نظام تعدد الأحزاب المعتدل على درجة صلابة التحالف وعلى كيفية تحقيق الائتلاف. وبعبارة أخرى فإن تعدد الأحزاب المعتدل يتوقف على طبيعة الأحزاب الداخلة في التحالف وما إذا كانت أحزاباً جامدة تفرض على النواب المنتمين إليها التصويت على نحو معين، أم أحزاباً مرنة تترك

[1] سعاد الشرقاوي، **المرجع السابق**، ص. 220

[2] **نفس المرجع**، ص: 61-62

لأعضائها حرية التصويت كيفما يشاءون. ويعني هذا أن طريقة ودرجة تنظيم الأحزاب الداخلة في التحالف تؤثر على نظام تعدد الأحزاب، كما يؤثر عليه نظام الانتخاب؛ إذ يؤدي نظام الاقتراع بالأغلبية على دورين إلى توجيه النظام نحو نظام تعدد الأحزاب المعتدل، وهو ما حدث في ألمانيا من سنة 1870 إلى سنة 1914، وكذا في فرنسا في ظل الجمهوريتين الثالثة والخامسة، يتميز العمل في هذه الحالة من خلال الائتلاف بين حزبين كبيرين يدخلان الحملة الانتخابية معا منذ البداية ويعملان معا داخل البرلمان بعدما يفوزون في الانتخابات، وهذا النوع من التجمع يقترب كثيراً من نظام الحزبين السياسيين، لذلك يعتبر نظام تعدد الأحزاب المعتدل مرحلة وسطى بين نظام تعدد الأحزاب التام ونظام الحزبين السياسيين.

ب-نظم الثنائية الحزبية

يرى الكثير من الباحثين في علم السياسة أن نظام الحزبين السياسيين هو الأفضل من عدة أوجه، على اعتبار نظام الحزبين السياسيين نظاماً طبيعيا وكأنه حتمية تاريخية. ويقول (موريس دوفرجيه) في هذا السياق: "إن نظام الحزبين السياسيين يبدو نظاماً طبيعياً، ونقصد بذلك أن الشعوب دائماً تكون أمام الاختيار بين سياستين، فكل سياسة تحتم الاختيار بين حلين".[1]

يرى فريق آخر أن جوهر السياسة والسلطة يعود إلى الصراع، وإذا أخذنا بذلك، فإننا سنتجه إلى اعتبار أن ظاهرة الصراع دائماً ما يكون بين اتجاهين أو فكرين أو طبقتين،ومن ثم يصبح الصراع بين من يودون تحقيق مآرب خاصة، وآخرين يبحثون على تحقيق المصالح العامة، أو بين أنصار الثبات والاستقرار وأنصار التغيير، أي بين المحافظين والإصلاحيين أو بين الجمهوريين والديمقراطيين، بينما يراه آخرون على أنه صراع على من يملك وسائل الإنتاج ويستغل العمال وبين طبقة العمال الكادحين المقهورين، وهو صراع بين الطبقات (بين الطبقة البورجوازية وطبقة البروليتاريا) وهكذا تبدو أن الثنائية ملازمة لطبيعة البشر والحياة.[2]

ظرف آخر يرى أنه صراع ديني بين مذهبين في الكنيسة: الكاثوليك والبروتستانت (إصلاحيين ومحافظين)، وآخر يراها بين الأرستقراطيين والبرجوازيين، الرأسماليين والاشتراكيين ومن ثم تنقسم المجتمعات بين من يؤيد هذا ومن يؤيد ذاك، وينقسم الرأي العام بفعل ذلك وتتحكم فيه التجربة

[2] ألفين توفلر، **تحول السلطة**، تر: لبنى الريدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء الأول، القاهرة، 1995، ص: 118.

والانتماء الاجتماعي لكل فرد، وعليه يرى (موريس دوفرجيه) أن الحركة الطبيعية للمجتمع الإنساني تميل نحو نظام الحزبين بالضرورة.

من جهة أخرى، تبين أن المجتمعات البشرية الحديثة وجد فيها فكر وسطا لا يميل إلى أقصى اليمين ولا إلى أقصى اليسار، وهم المعتدلون، ولكنه على الرغم من كل تلك المآخذ فإن نظام الثنائية الحزبية يبقى هو الأكثر شيوعا فيا العالم، على اعتبار أنه أثبت نجاحه في عديد من الدول المتقدمة وساعد في حسن سير أنظمتها السياسية.

ت- نظم الحزب المسيطر

في ظل نظام الحزب المسيطر يكون داخل الدولة أكثر من حزبين أي أن نظام الحزب المسيطر يقوم في ظل تعدد الأحزاب، ولكن أحد الأحزاب، وهو الحزب المسيطر يستأثر بالسلطة نظراً لقوته ولحصوله على أغلبية كبيرة تحول بين الأحزاب الأخرى وبين إمكانية وصولها إلى كراسي الحكم، ومن النادر أن يسود نظام الحزب المسيطر في ظل حزبين فقط لأن الحزب القوي في هذه الحالة يمحو الحزب المنافس نهائياً ليقيم نظام الحزب الواحد.[1]

لقد كان للمفكر (موريس دوفيرجيه) فضل اكتشاف ظاهرة الحزب المسيطر وهو الذي أدخل مصطلح le parti dominant الحزب المسيطر في قاموس العلوم السياسية سنة 1951. ويرى (ديفرجيه) أنه لكي يكون حزب مسيطر يتعين توافر الخاصيتين التاليتين:

الخاصية الأولى: أن يتفوق الحزب على الأحزاب المنافسة تفوقاً واضحاً فترة خلال فترة طويلة نسبياً، حتى ولو فشل في الانتخابات مرة أو مرتين.

الخاصية الثانية: هي أن يجد الحزب آمال الأمة وأفكارها بحيث تجد الأمة نفسها في برنامج الحزب وطريقة عمله.

غالبا ما يأتي الحزب المسيطر في رأس قائمة الأحزاب الفائزة في الانتخابات ولا يترك للأحزاب الأخرى إلا مكانة ضئيلة لا تكاد تذكر، وهنا يكون الحزب شديد السيطرة، ويمكن التمييز داخل نظام الحزب المسيطر بين نظام الحزب المسيطر العادي Le parti dominant ونظام الحزب شديد السيطرة .Le parti ultra – dominant

[1] سعاد الشرقاوي، **المرجع السابق**، ص. 229

من الأمثلة على ذلك، حزب المؤتمر في الهند وبعض أحزاب دول أفريقيا وأحزاب بعض دول أوربا الشرقية لنظام الحزب شديد السيطرة، وهذا النظام يعتبر وسطا بين نظام تعدد الأحزاب ونظام الحزب الواحد، ففي نظام الحزب شديد السيطرة توجد عدة أحزاب تتنافس في الانتخابات، لكن من بين هذه الأحزاب يوجد حزب يتفوق بوضوح على منافسيه ويضمن بصفة مستمرة الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين، كما يضمن أغلبية المقاعد داخل البرلمان بمفرده. ويكون الأمل في إبعاده عن السلطة مستحيلاً. ومن ثم فإنه في ممارسته للسلطة يتمتع بمركز ثابت ومستقر يجعله في وضع شبيه بوضع الحزب الواحد.

ث- نظم الحزبي الشمولي

يوصف النظام الحزبي بلا تنافسية بصنفين، صنف من النظام الذي ينتفي معه أي شكل من المنافسة ولو نظرية بين أحزاب سياسية والتي لا يسمح بوجودها أصلا، وإن وجدت فإنها تكون في وضعية معارضة غير رسمية ولا تشارك فعليا ولا رسميا في أي نشاط سياسي، وغالبا ما يتابع أعضاء الحزب المعارض غير الرسمي ويزج بهم في السجون، وهو ما يؤدي بوجود أغلب الأحزاب السياسية المعارضة في الأنظمة الحزبية لا تنافسية إلى العمل في الخارج بعيدا عن المضايقات والملاحقات، أو الصنف الثاني وهو الذي يتميز بوجود حزب واحد فقط مهيمن مع أحزاب شكلية تخضع لقيادته في إطار " جبهة وطنية ".

اكتسب تصنيف الحزب الواحد أهميته مع بداية الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 حيث تأسس حزبا للعمال في الاتحاد السوفيتي وفي كل بلاد أوروبا الشرقية فيما بعد، وجاء كنتيجة منطقية في وجه الأحزاب الرأسمالية، أما في بلدان العالم الثالث فقد ظهر كمفهوم يقوم على توحيد فئات المجتمع المختلفة تحت مظلة حزب واحد، والذي يمثل آمال الشعوب ومخاوفها، وعلى أن الهدف من وجوده هو الحد من الصراع والقضاء على الفوارق الاجتماعية.

بعد نيل الدول الإفريقية لاستقلالها مع نهاية خمسينيات القرن الماضي، أصبحت سمة الحزب الواحد هي السمة الأساسية للنظم السياسية القائمة هناك، وعملت الأحزاب (الحزب الواحد) في هذه الدول على دمج الجماهير في تكتل سياسي واحد، يسمح لها بالمشاركة السياسية في ظل هذا الحزب، ولهذا السبب تصنف نظم الحزب الواحد في صنف الأحزاب الشمولية، حيث تنتفي كما سبق المنافسة بين الأحزاب في الانتخابات في ظل نظام الحزب الواحد، والذي لا يقبل المنافسة، وفي هذا الصدد توصف نظم الحزب الواحد على أنها نظم حزب الدولة، والتي غالبا ما

تصبح فيها الأحزاب أداة في يد السلطة، والسبب هو أن الحزب يصبح موحدا ومندمجا مع الدولة (السلطة)، ويتحول في أغلب الأحيان إلى آلية في يد الدولة ووسيلتها الكبرى في التعبئة لتوجيه الرأي العام وصفوف الناخبين في الاستحقاقات.[1]

الأسباب التي أمدت نظم الحزب الواحد بهذه المبررات متعددة، إلا أن السبب الأكثر تأثيرا كان ما تمكن من تحقيقه **الحزب الشيوعي السوفيتي** في الاتحاد السوفيتي في ظرف الأربعين سنة الأولى من ظهوره (1945-1989) من تقدم وازدهار أعطى مبررا لنظام الحزب الواحد وشرعية لإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية في العالم، كما ارتبط بالبلاد المتخلفة خاصة في آسيا وأفريقيا، التي ضرب فيها الاستعمار الغربي الرأسمالي بقوة، وهو ما أعطى لهذا النمط من الحزبية الشرعية التاريخية لتبني نظام الحزب الواحد، وأصبح نموذج الحزب الواحد هو الظاهرة الكاسحة في دول إفريقيا المستقلة.

جدول يمثل أهم الأحزاب الاشتراكية التي تبنتها النظم السياسية في إفريقيا بعد الاستقلال

الدولة	اسم الحزب	التوجه الأيديولوجي	الحالة الحالية / الدور التاريخي
الجزائر	جبهة التحرير الوطني (FLN)	اشتراكية وطنية	قادت الثورة وتبنت النهج الاشتراكي في بناء الدولة.
مصر	الاتحاد الاشتراكي العربي	اشتراكية عربية	الحزب الحاكم في عهد جمال عبد الناصر (انحل لاحقاً).
جنوب إفريقيا	المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC)	اشتراكية ديمقراطية	يقود تحالفاً مع الحزب الشيوعي لإنهاء نظام الفصل العنصري.
أنغولا	الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA)	ماركسية لينينية	تحولت نحو الاشتراكية الديمقراطية ولا تزال تحكم.
تنزانيا	حزب الثورة (Chama Cha Mapinduzi)	اشتراكية إفريقية	أسسه جوليوس نيريري، الاعتماد على الذات.
إثيوبيا	حزب العمال الإثيوبي	ماركسية لينينية	انتهى بسقوط نظام الزعيم (منغستو).

[1] أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، عالم المعرفة، الكويت ،1987، ص. 115

الدولة	اسم الحزب	التوجه الأيديولوجي	الحالة الحالية / الدور التاريخي
تونس	الحزب الاشتراكي الدستوري	اشتراكية دستورية	قاد الاستقلال بزعامة الحبيب بورقيبة.
موريتانيا	اتحاد قوى التقدم	اشتراكية ديمقراطية	حزب معارض يتبنى قضايا العمال والعدالة الاجتماعية.

المصدر: من إعداد الباحث

قدم كذلك العالم الأمريكي (صمويل هنتغتون) تصنيفا ثلاثيا آخر لنظام الحزب الواحد اللا-تنافسي حيث يقسمه إلى **نظم استعبادية، ثورية ورسمية**، ويرى أن النظم الحزبية **الاستعبادية** هي تلك النظم التي يسعى فيها القادة إلى استئصال الحزب، لحشد التأييد والتعبئة لهم مع منع كل القوى الأخرى من الدخول في النشاط السياسي الشرعي، ويظهر هذا النوع في دولة **ليبيريا**، أما **النظم الثورية** فهي تقوم على فكرة أن تقوم الثورة وتقضي على الانقسام والفارق الاقتصادي الذي هو هدفها النهائي على الرغم من أن تلك الانقسامات من الصعب القضاء عليها نهائيا في أي مجتمع، لكنها أي هذه تنتقل أكثر فأكثر لتحقيق المساواة وبذلك تصبح أكثر قوة، وتصبح المجتمعات أكثر انسجاما، إلا أن النظم الشيوعية تمثل جميعها تقريبا نظم الحزب الواحد الثوري، والتي تبدو ناجحة في التحرك نحو هدفها، تبقى نظم الحزب **الرسمية أو المستقرة**، التي تشمل في نظر (هنتغتون) النظم الثورية لكنها تتسم بسيطرة سياسية أقل من الاستعبادية والثورية على الأنشطة المختلفة في المجتمع، فهي تسمح لجزء من القطاع الخاص من نصيب من النشاط الاقتصادي تحت مراقبة الدولة بطبيعة الحال.[1]

- **خصائص نظام الحزب الواحد الشمولي**

يتسم هذا النظام بمحاولته للانتشار الشامل والتغلغل والدخول في الحياة السياسية الشاملة، ويقوم النظام الشمولي على تحطيم كل نظام فرعي، وعلى استقلالية الجماعات الفرعية في تلك النظم، كما أن الدولة نفسها أداة في يد الحزب الواحد ذي الإيديولوجية الموحدة.

[1] أسامة الغزالي حرب، **المرجع السابق**، ص-ص: 128-129

يسعى الحزب الواحد إلى الاستعمال الشامل للقوة السياسية من أجل إعادة النظام الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع ،وأبرز النظم الكلاسيكية هي الصين الشعبية والإتحاد السوفيتي وفيتنام وكوريا الشمالية وكوريا الشمالية، وعددا من دول أوربا الشرقية قبل تحولها للنظام الليبرالي الديمقراطي في موجة تسعينيات القرن الماضي.

تدرج أيضا في تلك النظم ألمانيا في عهد (هتلر) وإيطاليا في عهد (موسوليني) وتوصف بالأحزاب المسيطرة (أحزاب الاندماج الشامل)، وتتعلق بكافة نواحي الوجود الإنساني وتستعمل كل أدوات السيطرة بداية من الإقناع إلى الردع والقمع المادي المفرط أحيانا كثيرة، وترفض هذه النظم الشمولية ولا تقبل بالنمط الحزبي الذي يسمح بالتعدد، حيث يراه تشتيتا للجهود وبإمكانه أن يسمح بالاختراق لصالح العالم الغربي المعادي.

المحاضرة الرابعة عشر

جماعات الضغط

تختلف جماعات الضغط عن الحزب السياسي في كثير من الأوجه إلا أن الميزة الأساسية الفاصلة بينهما تتلخص في أنه إذا كان الهدف الأساسي للحزب من خلال مشاركته في العملية السياسية هو الوصول للسلطة وإدارة الدولة، فإن جماعات الضغط لا تهدف ممارسة العمل السياسي، وإن اهتمت بالعمل السياسي فهو لأجل تحقيق مصالحها دون أن تكون في الواجهة وهي بذلك تهدف للتأثير على قرارات السلطة دون الوصول إلى السلطة كما تفعل الأحزاب.

- **تعريف جماعة الضغط**

إن أهمية جماعات الضغط ترتبط بالدور الفاعل الذي تؤديه داخل النظام السياسي كالتأثير على قرارات السلطة من خارجها، فجماعات الضغط كما أشرنا لا تسعى للوصول إلى السلطة، كما هو الأمر بالنسبة للأحزاب السياسية، وإنما لجعل قرارات هذه السلطة تتطابق مع أفكار الفئات التي تمثلها وتمثل مصالحها، وهي تشارك من خلال مؤسساتها الاقتصادية العملاقة غالبا في الميزانية العامة للدولة، وتحقق برنامج الحكومة وتشارك في التنمية، تشارك أيضا في تشغيل قطاع كبير من اليد العاملة خاصة في العالم الغربي أين نشأت أصلا، وعليه تمثل فرصة للدولة تساعد في تحقيق أهداف الدولة.[1]

برز هذا النوع من الجماعات بصفة واضحة في الولايات المتحدة الأميركية، عن طريق ظاهرة اللّوبي. وقامت هذه الفئات القادرة على التدخل في السياسات العامة عبر التأثير في الانتخابات كما هو الحال بالنسبة للوبيات الناشطة في الولايات المتحدة الأمريكية، ويتم ذلك من خلال مساعدة للمرشحين ماديا في الحملات الانتخابية، وتأمين الدعم البشري والأصوات من الناخبين الذين يؤيدون أهدافها وتوجه ميولاتهم الانتخابية لصالح المرشحين كي يصلوا إلى السلطة.[2]

تتضح من هنا العلاقة القائمة بين الجماعات الضاغطة والنظم الليبرالية الديمقراطية، فجماعة الضغط تتحرك بمرونة أكبر، وبطريقة علانية ومباشرة في الأنظمة الغربية، وتستفيد بذلك من الحريات السياسية والمدنية المتاحة هناك، وبذلك تبدو جماعة الضغط كمظهر من مظاهر الديمقراطية الحديثة.

يعمل اللوبي (جماعة الضغط) من خلال التأثير على مصدر القرارات وتوجيهها على مستوى السلطة التشريعية والتنفيذية، وتحدد جماعة الضغط (اللوبي) تركيزها على مصدر اتخاذ القرار، وعليه

[1] سعاد الشرقاوي، **المرجع السابق**، ص.241

[2] جان ماري رانكان، **المرجع السابق**، ص.315

فتعريف جماعة الضغط هو: " كل تجمع يعمل من أجل التأثير على السلطة الحاكمة يشكل قوة ضاغطة".[1]

نخلص في الأخير التعريف التالي:"إن جماعة الضغط هي أي جماعة منظمة، تحاول التأثير على السياسات والقرارات الحكومية، من دون محاولتها السيطرة على المراكز الرسمية للدولة وممارسة أساليب القوة الرسمية من خلالها"،

تتميز جماعة الضغط أيا كانت طبيعتها بالعناصر الثلاثة التالية:

-أن تجمع عددا من الأشخاص (جماعة منظّمة) ويكونون بالضرورة قلة.

-لا تسعى جماعة الضغط للوصول إلى السلطة، لكنها توظف وسائلها للدفاع عن مصالحها.

-تسعى جماعات الضغط جاهدة للتأثير على السلطة من خلال ممارسة الضغط من أجل توجيه السياسات العامة بما يخدم مصالحها.

- تعمل من خلال وسائل الإعلام والتأثير فيه لتبني موقفا تراه يناسبها.

- تعمل جماعات الضغط على التأثير والتعامل مع الأحزاب لجعلها تسير وفق مصالحها خاصة في الحملات الانتخابية.[2]

- **مقومات الجماعات الضاغطة**

للجماعات الضاغطة مرتكزات تقوم عليها وتعطيها القوة اللازمة للتحرك لتحقيق مصالحها، وهي في ذلك تلتقي وتختلف مع الأحزاب السياسي، وهذه أهم عناصر جماعات الضغط.

❖ عنصر التنظيم

تتميز جماعات الضغط بعنصر التنظيم الذي هو ضروري جدا لبقائها واستمرار مصالحها. تظهر جماعة الضغط كمجموعة أشخاص وككيان مستقل قائم بذاته، يؤثر في سير وتصرفات الأفراد الذين يتشكل منهم، ويعرَف على أنه مجموعة تربطهم علاقات مصالح فيما بينهم أكثر مما تربطهم بالآخرين، وتتميز هذه العلاقات بأنها علاقات ترتبط بالمصلحة المشتركة سواء كانت مادية إيديولوجية، إثنية، أو مهنية، تتفاعل الجماعة الضاغطة بكثير من التفاعل، مما يدل على التنظيم القوي والروابط المتينة كتلك التي تتمتع بها مثلا جماعة الاتحاد القومي للأسلحة (NRA)، والاتحاد القومي للوسطاء

[1] عصام سليمان، **المرجع السابق**، ص. 100

[2] عصام سليمان، **المرجع السابق**، ص. 102

العقاريين(NAR) في الولايات المتحدة الأميركية، ويفضل المؤلفين الأميركيين استخدام تعبير جماعة المصالح بدلا من تعبير الجماعة الضاغطة.[1]

❖ الدفاع عن المصالح

إن مصطلح "مصالح" لا يدل على المصلحة المادية فقط، إنما يشمل أيضا المصلحة المعنوية. ويمكن تقسيم الجماعات الضاغطة إلى فئتين متباينتين: تهدف الأولى إلى تحقيق مكاسب لأعضائها والحفاظ على مكاسبها وهي غالبا ما تكون تنظيمات مهنية، أما الثانية فتهدف للدفاع عن مواقف روحية وخلقية، أو عن قضايا عادلة. وهي تجمعات ذات غايات إيديولوجية و أن هذه الفئة تبقى مبهمة ولكنها مرنة. وهذا ما دفع للتمييز بين جماعات المصالح وجماعات الأفكار.[2]

❖ ممارسة الضغط

عملية الضغط والتأثير تميّز جماعة المصلحة من جماعة الضغط. فجماعة المصلحة هي كل جماعة تسعى لتنظيم مصالحها والدفاع عنها، مادية أو معنوية. وتتحوّل جماعة المصلحة إلى جماعة ضغط عندما تحاول أن تضغط على الجهاز الحكومي في اتجاه اتخاذ قرارات تحقّق مصالحها أو تسهّل تحقيقها، أي نقابة تتصرّف كجماعة مصلحة، إذا عملت بوسائلها الخاصة على تنظيم المهنة، وضبط القواعد المهنية للمنتسبين إليها. لك عند محاولتها الضغط والتأثير على السلطة الحاكمة للحصول على نص ينظّم دخول الأعضاء الجدد إلى النقابة، فهنا تصبح جماعة ضغط، أي أنّها تعالج هذه الفئة تحت مظهر معين، وهو ممارستها الضغط من أجل تحقيق مطالبها.

من الصعب جدا قياس نسبة تأثير جماعة دون أخرى، فعلم السياسة ليس علما حسابيًا، وعليه يصعب تقدير بعض الظواهر الاجتماعية تقديرًا دقيقًا، ولذلك تبقى عملية تقويم عناصر القوة عند هذه الجماعات عملية تقريبية، وربما تستند إلى معايير تختلف من باحث لآخر. لكن هذه العملية ترتكز بشكل عام إلى عدّة عوامل نذكرها فيما يأتي:

❖ عنصر العدد

يلعب دور العدد عاملا محوريا وفاصلا، فإن كان بالنسبة للنقابات يشكل أهمية بالغة بالنسبة لقادة النقابات الكبيرة الذين يستخدمونها كورقة ضغط من أجل تحقيق مصالح طبقة العمال الكبيرة، وأن تحشد عددا كبيرا من أعضائها في خدمة قضاياها، وهي بذلك تعتبر جماعة ضاغطة قوية وفاعلة، وخاصة في أثناء الانتخابات، إلا أن قضية العدد قد تلعب على نوعية

[1] جان ماري رانكان، **المرجع السابق**، ص.316

[2] **نفس المرجع** ، ص.318

المنتسبين، فالعدد الكبير يجعل من التنظيم والاتفاق على الأهداف شيءا صعبا في كثير من الأحيان، وهو ما تتفوق به جماعات الضغط أي جماعات المصالح واللوبيات، فعددها القليل وتوحد أفكارها ومصالحها يساعدها في جمع ما يلزم لتوجيه سيناتور أو رئيس أو حاكم ولاية مثلا، وعليه لا يمكن مقارنة نقابات العمال مثلا بنقابات أرباب العمل من حيث الالتزام والإقدام للدفاع عن القضايا المشتركة. وإذا كانت طبقة عريضة من العمال لا يدفعون اشتراكاتهم النقابية، ولا يلبون نداءات القادة للاجتماعات والجمعيات العامة يصبح العدد مجرد مجموعة منتسبين فقط لا معنى له.[1]

❖ عنصر القدرة المالية

بإمكان العدد الكبير من المنتسبين توفير موردا ماليا مهما للجماعات كما ذكرنا شريطة أن تدفع الاشتراكات جميعها وفي الوقت المناسب، إلا أنه وفي أغلب الأحيان لا يتناسب العدد الكبير مع المردود المالي، فتتدخل الدولة لتساعد بطريقة مباشرة بعض الجماعات من خلال دفع إعانات من الموارد العامة لخزينة الدولة، كالجماعات التي تهتم بشؤون التعليم مثلا، والرفق بالمسنين والأيتام، أو من خلال منحها تسهيلات مادية كالإعفاءات الجزئية من الضرائب، ويشكل ذلك مفارقة كبيرة حيث أن الدولة تساعد ماديا أحيانا بعض الجمعيات التي تمارس الضغط عليها.

[1] سعاد الشرقاوي، **المرجع السابق**، ص.255

المحاضرة الخامسة عشر

الرأي العام

تمهيد:

شاع مصطلح الرأي العام كثيرا في الفترة الحديثة للدولة، وارتبط ارتباطا وثيقا بأطر ممارسة السياسة، حيث أصبح واحدا من مواضيعها، لأسباب كثيرة منها محاولات الحكومات التقرب من المواطنين وإشراكهم في العملية السياسية، في إطار ترشيد رسم السياسات وتحقيق رشادة حكومية أكثر. تطلب الاتصال السياسي والعملية الانتخابية لانتقاء الكفاءات السياسية وإشراكها في إدارة الدولة كذلك الأخذ بالرأي العام، وأن تقاس توجهات الرأي العام عند الأحزاب السياسية التي تعمل على استمالته للوصول إلى السلطة، تعمل من جانب آخر الحكومات على دعم شرعية قراراتها من خلال التأييد الذي يأتيها من الرأي العام وموافقته لبرامجها، ولم تتوقف العملية الاتصالية في علاقتها بالرأي العام عند هذا الحد، بل راحت تعمل على تكوينه وتوجيهه لتوحيد الرؤى بين الحكام والمحكومين في ما يرتبط بالقضايا السيادية والقضايا الإقليمية والدولية التي تهم الدولة والأمة.

قد يكون الرأي العام محليا يخص القضايا والأهداف والمسائل الوطنية الصرفة، كما يمكن أن يكون دوليا يهتم بشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان ومواضيع الهجرة والتجارة غير الشرعية والحروب والأزمات الدولية.

- **نشأة الرأي العام وتطوره**

ظهر الرأي العام منذ القديم في أشكال مختلفة وبسيطة، ففي المدينة اليونانية كانت جمعية المواطنين تساعد في إخبار المواطنين بما يجري وحتى في تعيين القادة العسكريين وتحضر المعاهدات، وكان في كثير من الحالات يقوم الخطباء نظرا لقلة عدد المواطنين ويخطب في الشعب عارضا أفكاره وطبيعة القرارات التي يجب اتخاذها، لكن أول استعمال لمصطلح الرأي العام كان مع بداية الثورة الفرنسية، والثورة في حد ذاتها تعبير عن توافق مجموعة كبيرة من الناس وتوحد رأيهم حول مسألة معينة ثاروا لأجلها، لكنه كان موجودا على مر العصور، إلا أنه مثل باقي الظواهر الأخرى لم يكن مدروسا بالقدر الذي هو عليه اليوم، حيث أصبح اليوم ملازما لتطور النظم السياسية على اختلاف أشكالها وأنماطها.

لا شك في أن تطور المجتمع الإنساني وتشابك علاقاته وتعقدها أدى إلى تطور مفهوم الرأي العام بشكل كبير، ومما زاد من تطور أهميته الاكتشافات التكنولوجية خاصة الاتصالية منها والعلمية، إضافة إلى تعقد الأوضاع الاقتصادية بين الدول التي أصبحت يسمى بالعلاقات الدولية.

مع ظهور الثورة الصناعية وتجمع أعداد كبيرة من الناس في المدن وبروز الأفكار الديمقراطية وحق الانتخاب وانتشار ظاهرة الطباعة وازدياد نسبة التعليم وتحرر المرأة وارتفاع نسب الحرية ومعها الحقوق زاد تواصل الناس واحتاجت الحكومات في الدول المختلفة الاتصال بمواطنيها، بالقدر الذي زاد تواصل الناس فيما بينهم بفضل كثرة وسائل الإعلام التي عرفت بدورها طفرة لا مثيل لها.[1]

لقد ظهرت أهمية الرأي العام بشكل واضح في ظروف مختلفة لكنها جاءت في توقيت متقارب من أهمها الأزمة الاقتصادية العالمية، أزمة الكساد لعام 1929 التي أعقبت الحرب العالمية الأولى والتي أظهرت ترابط الاقتصاد بالسياسة، وبدأت بشرح فكر ونظرية الحماية تدخل الدولة في الاقتصاد الليبرالي للمفكر الاقتصادي (جون ماينرد كينز).

شملت الأزمة الاقتصادية العالمية أغلب دول العالم الرأسمالي كنتيجة للاحتكارات والمضاربة وارتفاع نسبة الفوائد للقروض البنكية التي عرفت طفرة في الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى المضاربة وغلى الإقبال غير العادي على شراء الأسهم، وانتعاش الاقتصاد الأمريكي بعد الحرب مما أدى إلى معدلات إنتاج كبيرة فاقت حدود الاستهلاك العالمي مما أوقف المؤسسات الإنتاجية والتي بدورها تسببت في تسريح ملايين العمال والذي انعكس بدوره على دورة الاستهلاك وتفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مما هدد كيان الدول الرأسمالية برمتها، فكانت الحاجة الملحة لإرساء نظام إعلامي لتحريك عجلة الاستهلاك من أجل إقلاع اقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى تقريب القرارات الاقتصادية والسياسية للمواطنين الذين أصبحوا يطالبون بشفافية أكبر في إلمامهم بالقرارات المصيرية لدولهم.[2]

ما بين الحربين وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث استطاعت هذه التجربة المريرة أن تجمع الرأي العالمي في الشرق وفي الغرب حول قيم واضحة تتعلق بالتعاون الدولي ورسمت طرق تطبيقه وأهدافه، وانتهت تجربة الحرب بإنشاء هيئة الأمم المتحدة رغم اختلافات إيديولوجياتها ونظمها السياسية.[3]

من جانب آخر فإن الأحزاب السياسية والمشاركة في الحياة السياسية كانت من الأسباب الرئيسية لظهور الرأي العام، كما أدى من جانب آخر انتشار وسائل الاتصال والطباعة والجرائد والمجلات رفعت من نسبة وعي المجتمعات بالقضايا الوطنية ومعاناة بعض الفئات الاجتماعية واستغناء فئات أخرى وبروز

[1] مصطفى المصمودي، **المرجع السابق**، ص.117

[2] مختار التهامي وعاطف عدلي العبد، **المرجع السابق**، ص ص28، 30

[3] **نفس المرجع**، ص 32

الفوارق، كلها كانت ظروف دفعت بالرأي العام لكسب أهمية بالغة في حياة الناس والدول والحكومات على حد سواء، بينما يحاول المواطنون إعلام الحكومات بآمالهم ومخاوفهم، تحاول الحكومات والأحزاب السياسية حصد تأيد المواطنين لبرامجها السياسية وتوحيد الرؤى والتصورات، الأمر الذي يسمح بالحفاظ على وحدة الدولة وأمنها واستقرارها.[1]

أكدت مواثيق الأمم المتحدة، على مجموعة من الشروط التي يتوجب توفرها كي يتحقق وجود الرأي العام في بيئة ما، وهي الحريات الأساسية التي لا غنى عنها ومن الضمانات التي يفرضها النظام السياسي لتفعيل دور الرأي العام في الاتجاهين، من القاعدة إلى الهيئة الحاكمة ومن السلطة إلى المجتمع، ومنها:

- ❖ حرية التفكير والاعتقاد
- ❖ -حرية التعبير بكل أساليبه، حيث نصت المادة (19) من ميثاق حقوق الإنسان لعام 1952 على ما يلي: "لكل شخص الحق في الرأي والتعبير ، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل ، واستقاء وتلقي وإذاعة الأنباء والأفكار دون تقيد بالحدود الجغرافية وبأية وسيلة كانت".
- ❖ حرية تبادل الأفكار ونشرها، وفي هذا الصدد تشير المادة (120) من ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على أن: "لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والاجتماعات السلمية، ولا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما".
- ❖ حرية التجمع والاتصال والتنقل لتمكين حرية التعبير من الوجود، كما نصت على ذلك صراحة المادة (09) من المعهد الدولي لحقوق الإنسان المدنية والسياسية على أنه " لكل فرد الحق في الحرية والسلامة الشخصية ولا يجوز القبض على أحد أو إيقافه بشكل تعسفي، كما لا يجوز حرمان أحد من حريته على غير أساس قانوني وطبقا للإجراءات المقررة فيه".[2]

• تعريف الرأي العام

لا يزال الباحثون مختلفون حول تعريف محدد لطبيعة ومفهوم الرأي العام، والسبب في ذلك هو اختلاف الثقافات ومستويات إدراكها لهذا النوع من الرأي، وبالنظر أيضا للتطورات السياسية أولا وثانيا بسبب الطفرة التكنولوجية الكبيرة التي حصلت للعملية الاتصالية، ومن هنا تتباين تعريفات الرأي العام مثلما تتباين تفسيرات وجوده من عدمها، إذ نجد رأي عام محلي وآخر دولي يهتم بشؤون الحروب والسلام

[1] عصام سليمان، **المرجع السابق**، ص 251

[2] مختار التهامي و عاطف عدلي العبد، **المرجع السابق**، ص09.

جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس * كلية الحقوق والعلوم السياسية * قسم العلوم السياسية
مكتبة الكلية

وانتهاكات حقوق الإنسان وأزمات التغذية في العالم، فنجده يتحرك في جمعيات وحركات عبر الدول لمساندة قضية معينة في قارة بعيدة عن هذه المجتمعات، كما يمكن أن يتحدد بحيز جغرافي فيختص بالشؤون الداخلية المرتبطة بالشأن السياسي، بحالات اجتماعية، أو بالظروف الاقتصادية الخاصة بدولة معينة، كما يمكن أن يكون إقليميا يخص منطقة معينة[1]، نورد هنا بعض التعريفات على سبيل المثال، ومنها:

- يرى رجل السياسة الألماني الكبير (بيسمارك) أن "الرأي العام هو التيار اليومي الذي يغلب صوته صوت الآخرين في الصحافة وجلسات البرلمان" ويضيف قائلا: " الرأي العام الحقيقي يتكون في باطن حياة الشعب وتكونه عناصر سياسية، اجتماعية ودينية".[2]
- يعرفه (إبراهيم إمام) بأنه: الرأي العام هو الفكرة السائدة بين جمهور الناس تربطهم مصلحة مشتركة إزاء موقف من المواقف، أو تصرف من التصرفات أو مسألة من المسائل العامة التي تتعلق بمصالحهم واهتماماتهم المشتركة".[3]
- عرفه "قابريال دوتارد" بأنه "مجموعة الأحكام الرائجة لدى الناس التي تخص المشكلات الحالية". وهو تعبير يجسد الحكم الجماعي حول واقعة معينة تهم المجتمع.[4]
- يرى بالمقابل المفكر الألماني "تونس" أن الرأي العام –كرأي موحد للجماعة- لا يمكن تصوره حتى في كفاح الشعوب عن حرياتها، فالشجاعة في أفراد الشعب الواحد متباينة" ويعلل مبينا أن " الحكومات الذكية هي التي تعمل على توحيد أهداف ورغبات أفراد الشعب الواحد وجماعاته".

---

[1] فيما يتعلق بالرأي العام الإقليمي فإننا يمكن أن نضرب مثالا عن الأوضاع الأمنية في منطقة الشرق الأوسط بسبب الضربات العسكرية الأمريكية الإسرائيلية على إيران والرد الإيراني بالضربات بواسطة الصواريخ الباليستية للقواعد العسكرية في منطقة الخليج العربي وللمراكز الإستراتيجية كمصافي النفط وغلق مضيق هرمز، مما أدى إلى إختلالات أمنية واقتصادية كبيرة في المنطقة، وهذه أمور وإن تشكل محط اهتمام الرأي العام الدولي بالنظر إلى نتائجها على الاقتصاد العالمي ككل، إلا أنها تشكل قضية تهم الرأي العام المحلي والإقليمي بالنسبة لدول منطقة الخليج العربي ولإيران، فهي ليست مجرد أخبار سياسية بالنسبة للمواطن الخليجي والإيراني بقدر ما هي قضية أمن شخصي ومعيشي، حيث تشكل تهديدا وجوديا للبنى التحتية وللمجتمعات ككل، أما بالنسبة للرأي العام الإيراني فهو منقسم بين من يساندون الرد العسكري الحاسم مع إدراكهم بالتهديد الوجودي وبين من ينظر إلى التبعات الاقتصادية والسياسية لهذه الحرب كانهيار الاقتصاد والعملة والعزلة الاقتصادية والسياسية خاصة مع جيران إيران وهو دول الخليج.

[2] مختار التهامي وعاطف عدلي العبد، **المرجع السابق**، ص.18.

[3] نور الدين مبني، الطيب عيساوي وعمار لوصيف، الإعلام الجديد وإشكالية صناعة الرأي العام، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد 33، عدد 01، الجزائر، 2022، ص. 464.

[4] خضر خضر، **المرجع السابق**، ص. 298

❖ من جهة أخرى، يرى الفيلسوف "فيلاند" أن "الرأي العام ليس رأي الشعب ككل ، بل يصح أن تعتبره رأي طبقة لها الغالبية والقوة بين طبقات الأخرى ".

مكتبة الكلية

ركائز الرأي العام

بصفة عامة تتفق التعريفات ضمنيا على ثلاث ركائز أساسية تمثل جوهر الرأي العام وأهم ركائزه وهي:

❖ **القضية:** وهي المسألة أو القضية أو المعلومة المتداولة والتي تشكل اهتماما مشتركا لدى فئة معينة من الأفراد بحسب الزمن أو الامتداد الجغرافي لهذه الفئة أو تلك، إذ هناك ارتباطا وثيقا بين القضية والزمن الذي تثار فيه.

❖ **الجمهور:** وهو مجموعة الأفراد والفئات التي تعتبر هدف القضية أو المعلومة قضية تخصها، فمجموعة الأفراد أو الفئة الاجتماعية قد يتغير مستوى إدراكها واهتماماتها مع مرور الوقت.

❖ **الفترة الزمنية:** بحيث أن القضايا أو المسائل تختلف عبر التاريخ، حيث قد تشكل مسألة أو قضية حساسة وبالغة ا أهمية في فترة زمنية ولا تشكل أي خطورة أو أهمية في فترة زمنية أخرى في نفس الحيز الجغرافي ولدى نفس الفئة.

ساعدت عوامل كثيرة في انتشار الرأي العام وتعقد مستوياته منها ما يرتبط بالأطر السياسية وتطور العمل الحزبي كانتشار النظم الديمقراطية المحفزة للرأي العام، ومنها ما يرتبط بدوره الأساسي في حياة المجتمعات ومن وظيفة التعبئة وتوجيه الرؤى لدى عامة الشعب نحو القضايا الأساسية للدولة[1]. من جانب آخر نجده على علاقة وثيقة بالسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، بحيث يعتبر قناة اتصالية أساسية بين الهيئة الحاكمة ومجموع المحكومين.[2]

[1] مبني نور الدين وآخرون، الإعلام الجديد وإشكالية صناعة الرأي العام، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد: 33، عدد 01، ، جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة، جوان 2022، ص. 462

[2] محمد نصر مهنا، علم السياسة، **المرجع السابق**، ص.427

مكتبة الكلية
قسم العلوم السياسية

- **خصائص الرأي العام**

للرأي العام خصائص تميزه عن بقية الموضوعات التي تتعلق بالسياسة والسلطة والدولة، وتطورت خصائص الرأي العام بتطور المجتمعات وتطور النظم السياسية والحياة الاقتصادية والثقافية بشكل عام، ومنها ما يلي:

- ❖ أنه يرتبط بمسألة محددة يتجاوب معها الأشخاص في فترات وأزمنة محددة مرتبطة بالمسألة التي تنال اهتمام فئة كبيرة من المجتمع، ويلعب دورا بالغ الأهمية خاصة في الدول الديمقراطية أين يتحقق مستوى من الحريات، حيث يلعب دور الرقيب على أعمال الحكومات ويسمح بمشاركة أفراد المجتمع في رسم السياسات
- ❖ أن الرأي العام يستمر في التطور والنضج بتطور الوسائل الفنية والتكنولوجية الحديثة والتي تسمح للأفراد بالحصول على المعلومة من مصادر مستقلة وبقراءات مختلفة، مع العلم باحتمال وجود مصادر تحاول توجيه الرأي العام كالدعاية وغيرها[1]
- ❖ أن الرأي العام يرتبط بالمستوى الثقافي ويساعد في استقرار الدول والمجتمعات، وعلى سبيل المثال فإن مستوى الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدول الديمقراطية الأوروبية هو أكثر بكثير عن مستوى الاستقرار في دول إفريقيا بالنظر إلى مستويات التعليم المتدنية في هذه الدول وارتفاع مستوياته في أوروبا
- ❖ أن الرأي العام يتأثر بالمتغيرات النفسية والتكوين الاجتماعي والعادات الاجتماعية المنتشرة ومحاولات الإقناع من السلطة أو من الجماعات السياسية الأخرى، وقوة الارتباط العاطفي بمسائل معينة يبعث الرأي العام على التحرك والتجاوب.[2]

على الرغم من اختلاف الباحثين في مدى عقلانية الرأي العام من مدى تأثره بالعاطفة، التي يعمل المرسلين للمعلومة سواء كانوا أشخاصا أو هيئات حكومية من خلالها أن يصنعوا رأي الجمهور في الاتجاه الذي يخدم مسألة أو مصلحة ما، يمكن للرأي العام أن يتشكل من تلقاء نفسه، وفي كل الحالات يبقى للرأي العام دورا جوهريا وعلاقة في بالغ الأهمية في النظم السياسية الحديثة حيث يلعب دورا اتصاليا كبيرا ويساعد في استقرار الدول وبقائها.

---

[1] مبني نور الدين وآخرون، **المرجع السابق**، ص. 464

[2] خضر خضر، **المرجع السابق**، ص.199-200.

مكتبة الكلية
جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الموسوعات والقواميس:

1. جميل صليبا، القاموس الفلسفي، منشورات دار الكتاب اللبناني، الجزء الأول، بيروت، 1982.
2. موسوعة العلوم السياسية، منشورات جامعة الكويت، 1994.

ثانيا: الكتب:

1. ألفين توفلر، تحول السلطة، تر: لبنى الريدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء الأول، القاهرة، 1995.
2. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ،1987.
3. إمام عبد الفتاح إمام، الأخلاق والسياسة، دراسة في فلسفة الحكم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2002.
4. إريك هوبزباوم، عصر الثورة أوروبا (1789-1848)، تر: فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2007
5. جان ماري رانكان، علم السياسة، تر: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1997.
6. جورج بالانديه، الأنثروبولوجيا السياسية، ترجمة علي المصري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت، 2007 .
7. يوفال نوح هراري، العاقل، تاريخ مختصر للنوع البشري، تر: حسين العبري وصالح بن علي الفلاحي دار منجول للنشر، نيو دلهي، النسخة الإنكليزية 2014.
8. حسن مجيد العبيدي، ابن رشد، تلخيص السياسة لأفلاطون (محاورة الجمهورية)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1998.
9. حسن مصطفى البحري، النظم السياسية المقارنة، جامعة الشام الخاصة، دمشق،2020 .
10. دنيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، تر: منير السعيداني، مركز دراسات الوحدة العربية، ببيروت، ط01، 2007.
11. عبد الإله بلقزيز، الدين والدولة والدين في الاجتماع العربي السياسي، منتدى المعارف، بيروت 2015.
12. ستيفن دي تانسي، علم السياسة الأسس، تر: رشا جمال، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2012.

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس * كلية الحقوق و العلوم السياسية * مكتبة الكلية

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس * كلية الحقوق و العلوم السياسية * قسم العلوم السياسية

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	01
نشأة السياسة	04
الوجود البشري والمجتمعات الأولى	04
ظهور الملكية، اللاهوت والصراع	06
الملكية القدسية الممزوجة باللاهوت	07
السلطة، الكهنة والملوك	08
الدين	09
الثقافة	09
تعريفات علم السياسة	11
مفهوم السياسة	12
تعريفات علم السياسة	13
السياسة بين الفلسفة والعلم	15
السياسة والخير العام	15
السياسة فن المساومة والتسوية	15
علم السياسة والعلوم السياسية	16
الفلسفة السياسة والنظرية السياسية	17
علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى	20
علاقة السياسة بالتاريخ	20
السياسة وعلم الاقتصاد	22
السياسة وعلم الاجتماع	23
علم السياسة والقانون	24
علم السياسة والأنثربولوجيا	26
علم السياسة وعلم النفس	28

مكتبة الكلية

قسم العلوم السياسية

نظرية الدولة	30
الدولة تعريفات ومفاهيم	31
أركان الدولة	32
السلطة أو الهيئة الحاكمة	35
تقسيمات السلطة	37
السلطة التقليدية والسلطة السياسية	40
المجتمعات القديمة ونشأة السلطة	40
تعريف السلطة السياسية	42
طرق ممارسة السلطة السياسية	43
نظريات أصل ونشأة الدولة	44
النظرية العائلية	44
النظرية الدينية	45
نظرية العقد الاجتماعي	46
نظرية التطور التاريخي	47
الدولة من منظار علم الاجتماع السياسي	49
مفهوم الدولة في علم الاجتماع الكلاسيكي	49
مفهوم الدولة في علم الاجتماع الحديث	51
نظرية النخب	53
النظم السياسية	54
تعريف النظام السياسي	54
وظائف النظام السياسي	59
علاقة شكل الدولة بطبيعة النظام السياسي	62
الظروف التاريخية لنشأة الليبرالية والاشتراكية	66
سقوط دولة الخلافة الإسلامية وانبعاث أوروبا	66
الأوضاع العامة في أوروبا قبل ظهور الليبرالية	67
الوضع الفكري والسياسي	69
الأوضاع الاجتماعية	71

الوضع الاقتصادي	73
الإسهامات النظرية لليبرالية والاشتراكية	74
السجال التاريخي والفكري لليبرالية	74
الاشتراكية المثالية	79
الاشتراكية العلمية	82
الحزب والحقوق في إطار الاشتراكية	83
الأحزاب السياسية	85
نشأة الأحزاب السياسية	85
تعريف الحزب السياسي	86
وظائف الحزب السياسي	89
النظم الحزبية	92
نظم التعددية الحزبية	92
نظم الثنائية الحزبية	94
نظم الحزب المسيطر	95
نظم الحزب الشمولي	96
جماعات الضغط	100
تعريف جماعات الضغط	100
مقومات جماعات الضغط	101
الرأي العام	104
نشأة الرأي العام وتطوره	104
ركائز الرأي العام	108
خصائص الرأي العام	109
قائمة المصادر والمراجع	110
فهرس المحتويات	113

جامعة الجيلالي اليابس - سيدي بلعباس * مكتبة الكلية * كلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس * كلية الحقوق و العلوم السياسية * قسم العلوم السياسية